جـــــــــامعـــــــــة بســـــــــكـــــــــرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

2002 - 2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجيه

إعداد الطالب:

عبد الكريم سبع

إشراف الأستاذ:

سمير باهي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
سمير باهي	أستاذ	مشرفا و مقررا

السنة الجامعة: 2015 / 2016

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ :

﴿ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾

سورة فاطر الآية (٢٨)

شكر و عرفان

أولا أحمد الله و أشكره أن وفقني في دراستي و أوصلني إلى هذه الدرجة العلمية و هداني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع.

أتوجه بشكري الخالص إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي من مرحلة الإبتدائي وصولا إلى هذه المرحلة.

شكري و عرفاني إلى أستاذي الفاضل باهي سمير الذي كان لي خير مرشد و موجه في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

و في الأخير أوجه شكر خاص للطالبة خضراوي إكرام التي تركت بصمتها على هذا العمل راجين من المولى عز و جل أن يوفقها إلى ما فيه الخير و الصلاح .

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى العائلة الكريمة إلى أبي و أمي الذين سهرا على تعليمي و لولاهما ما كنت لأصل إلى ما أنا عليه اليوم كما أهديه إلى كل اخوتي زينب و محمد السعيد و عبد النور و نور الغفران.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى جدي الغالي و العزيز عباس.

أهديه كذلك إلى عمي عبد الرزاق.

أهديه إلى كل أصدقائي.

خطـــــــــــــــة الدراســـــــــــــة

- **مقدمة**
- **الفصل الأول : التحديد المفاهيمي و الضبط النظري للدراسة**
- **المبحث الأول : ضبط مفاهيمي لمصطلح الإستراتيجية**
  - المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية
  - المطلب الثاني : التطور التاريخي للإستراتيجية
  - المطلب الثالث : المفاهيم ذات الصلة بالإستراتيجية
- **المبحث الثاني : التأصيل النظري للدراسة**
  - المطلب الأول : نظرية الدور لتفسير سلوك الدول
  - المطلب الثاني : النظرية الواقعية في العلاقات الدولية
  - المطلب الثالث : تفسيرات نظرية الألعاب لسلوك الدول
- **الفصل الثاني : العوامل المفسرة للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 2002 م إلى 2014 م**
- **المبحث الأول : دراسة حول منطقة الشرق الأوسط**
  - المطلب الأول : التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط
  - المطلب الثاني : الإطار الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط
  - المطلب الثالث : أهمية منطقة الشرق الأوسط
- **المبحث الثاني : محددات الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط من 2002 م إلى 2014 م**
  - المطلب الأول : المحددات الجغرافية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط
  - المطلب الثاني : المحددات الحضارية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط
  - المطلب الثالث : المحددات السياسية و الإقتصادية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط

- **الفصل الثالث : الإستراتيجية التركية اتجاه أهم الدوائر الشرق أوسطية من 2002 م إلى 2014 م**
- **المبحث الأول : الإستراتيجية التركية إتجاه منطقة الخليج العربي**
  - المطلب الأول : الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – الخليجية
  - المطلب الثاني : أسباب التقارب بين تركيا و دول الخليج العربي بعد الغزو الأمريكي للعراق
  - المطلب الثالث : المقاربة التركية في إستراتيجيتها إتجاه منطقة الخليج العربي
- **المبحث الثاني : السياسة التركية اتجاه إسرائيل**
  - المطلب الأول : الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – الإسرائيلية
  - المطلب الثاني : أعاد العلاقات التركية – الإسرائيلية في فترة حكم حزب العدالة و التنمية
  - المطلب الثالث : أثر الصراع العربي – الإسرائيلي على توجهات السياسة الخارجية التركية
- **المبحث الثالث : السياسة التركية إتجاه سوريا**
  - المطلب الأول : السياسة التركية إتجاه سوريا من 2002 م إلى 2014 م
  - المطلب الثاني : السياسة التركية إتجاه سوريا من 2011 م إلى 2014 م
  - المطلب الثالث : عوامل تغير السياسة التركية إتجاه سوريا بعد الحراك العربي
- **الخاتمة**
- **قائمة المصادر و المراجع**

مقدمة

مقدمة :

إستطاعت في الـ **600** سنة الدولة العثمانية قبل إنهيارها بسط نفوذها على مناطق عدة من العالم إنطلاقا من شمال إفريقيا إلى آسيا الوسطى و من الشرق الأوسط إلى أوروبا الشرقية .

و قد كانت منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم الدوائر التي لعبت بها الدولة العثمانية دورا كبيرا ، أين إستطاعت بسط نفوذها على كامل المنطقة تقريبا و خصوصا المناطق العربية منها ، قبل أن تبرز الحركات القومية العربية وتدخل الدولة العثمانية في مسلسل من الحروب الدامية مع العديد من الدول الأوروبية ، إضافة إلى تنامي الخلافات الداخلية خصوصا بعد بروز التيار العلماني داخل الدولة ، ما أدى إلى تراجع الدور العثماني في جميع الدوائر التي كانت تحت سلطته و خصوصا الشرق الأوسط ، ليتلاشى نهائيا مع وصول **مصطفى كمال أتاتورك** بإعلانه نهاية الخلافة العثمانية و قيام الجمهورية التركية .

و قد إنكفأت تركيا على شؤونها الداخلية في عصر الجمهورية ، أين كانت تشهد مسلسل من الإضطرابات السياسية الداخلية الناتجة عن التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في الحكم الذي نتج عنه ثلاث إنقلابات عسكرية و إعدام رئيس وزراء و سجن العديد من السياسيين للحفاظ على علمانية الدولة ومنع التيارات الإسلامية من الوصول إلى الحكم . إلى غاية عام 2002م الذي شهد وصول التيار الإسلامي إلى الحكم متمثلا في حزب العدالة و التنمية و بقيادة **رجب طيب أردوغان** و **أحمد داوود أوغلوا** و **عبد الله غول** أين إستطاع ضمان الإستمرار في الحكم مستغلا العديد من العوامل و أهمها الظروف و التوازنات الإقليمية و الدولية و كذا ما جاء به الحزب من إصلاحات جديدة قضت على ما شهدته تركيا من أزمات و خاصة الإقتصادية منها ، مكنته من كسب قاعدة شعبية و إحداث توازن مع المؤسسة العسكرية بل و قلص من مهام هذه الأخيرة.

و قد لعبت النخب الحاكمة الواصلة للحكم عام 2002م دور مهم على المستوى الخارجي و خصوصا بمنطقة الشرق الأوسط ، أين سعت النخب الحاكمة إلى إعادة بعث النشاط التركي في منطقة الشرق الأوسط الذي تراجع منذ وصول الكماليين إلى الحكم .

مقدمة :

و قد كانت منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم حلقات إعادة بعث النشاط الإستراتيجي لتركيا بالساحة الدولية ، أين سعت تركيا إلى تقمص شخصية القطب الإقليمي بالمنطقة و هذا برز بشكل واضح في تعاظم النشاط التركي بالمنطقة و الذي إزدادت وتيرته عاما بعد عام وصولا إلى سنة 2014م ، و يبرز هذا الدور أيضا في علاقتها مع أهم الدول و الدوائر الشرق أوسطية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة من ناحيتين:

1- من الناحية العلمية: علميا ستحدد هذه الدراسة الأسباب التي كانت خلف إعادة بعث الدور التركي في الشرق الأوسط ، و نوعية الدور الذي ستلعبه بهذه المنطقة في الفترة الممتدة من 2002م إلى غاية 2014م ، أين خرجت تركيا في هذه الفترة من عزلتها و إنكفائها على شؤونها الداخلية الذي دام لقرون عدة.

2- من الناحية العملية: تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها لا تكتفي بدراسة تنامي السياسة التركية إتجاه منطقة الشرق الأوسط نظريا فقط و لكن تتجاوز هذا المستوى لتدرس السلوك التركي عملياتيا من خلال دراسة السياسة التركية إتجاه أهم الدوائر و الدول الشرق أوسطية مثل منطقة الخليج العربي و كذلك العلاقات التركية الإسرائيلية و السياسة التركية التي إتبعتها تركيا إزاء سوريا.

أهداف الدراسة:

هذه الدراسة تهدف إلى:

1- الأهداف العلمية: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الإطار النظري الذي تتحرك بموجبه تركيا إتجاه منطقة الشرق الأوسط و خصوصا في الفترة الممتدة من 2002 م إلى 2014 م .

2- الأهداف العملية: تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط التي أغفلتها الدراسات السابقة و هي:

- البحث عن الأسباب و العوامل التي تقف وراء تعاظم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

– محاولة الربط بين محددات نشاط السياسة الخارجية التركية و الدور المتنامي لها في منطقة الشرق الأوسط.

– البحث عن أهم الأسباب التي تقف وراء إستمرارية و تغير الإستراتيجية التركية إتجاه دول منطقة الشرق الأوسط.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى:

1- الأسباب الذاتية: السبب وراء إختيار هذا الموضوع هو ميولات الباحث إلى الدراسات ذات البعد الإستراتيجي ، بالإضافة إلى ثراء الموضوع محل الدراسة بمجموعة من المراجع المتخصصة سواء باللغة العربية أم الأجنبية.

2- الأسباب الموضوعية: إختيار هذا الموضوع كان من أجل إضفاء صبغة جديدة متمثلة في تحقيق التكامل بين أهم الدراسات التي حاولت دراسة الإستراتيجية و السياسة التركية إتجاه منطقة الشرق الأوسط، و كذلك محاولة البحث عن تحليل نظري منطقي يفسر الدور التركي المتنامي في منطقة الشرق الأوسط و خصوصا في الفترة الممتدة من 2002 م إلى غاية 2014 م.

الدراسات السابقة:

3- كتاب **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** للأستاذة **إيمان دني** ؛ تناولت فيه المحاور التالية : طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي بعد الحرب الباردة و بيئة صنع القرار في السياسة الخارجية التركية و علاقتها مع دول الشرق الأوسط ، و الدور التركي في إدارة أزمات منطقة الشرق الأوسط مثل الأزمات الأمنية و أزمات الأقليات و أزمة المياه . لكن ما يلاحظ على هذه الدراسة هو أنها مقارنة بموضوع الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط من 2002

إلى 2014 هي جزئية من الناحية الزمنية و لا تبحث عن أسباب و العوامل التي تقف وراء الدور الإستراتيجي التركي إتجاه منطقة الشرق الأوسط.

4- كتاب **عودة تركيا إلى الشرق** لـ **ميشال نوفل** و الذي يتناول المحاور التالية؛ قام بدراسة الأسباب التي تقف وراء صعود تركيا من جديد و كذا طبيعة النخب الحاكمة ، والسياسة التركية إتجاه أهم الدول بالمنطقة و موقع العراق ضمن السياسة التركية الجديدة، ة كذا المقاربة التي تتحرك بموجبها تركيا في منطقة الشرق الأوسط ، و الملاحظ على هذه الدراسة هو أنها مقتضبة و حدود دراستها لا تتخطى سنة 2010 م.

5- دراسة بعنوان **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص و التحديات** للطالب **أحمد سليمان سالم الرحاحلة.** و قد كانت هذه الدراسة عامة و لم تكن دقيقة في دراستها لمنطقة الشرق الأوسط و الدور الذي لعبته تركيا بهذه المنطقة أين إعتمد صاحب الدراسة على جوانب نظرية و لم يخصص نماذج عملية تطبيقية لدراسة الإستراتيجية التركية إتجاه منطقة الشرق الأوسط.

6- كتاب **Turkey s Rôle in the Middle East** للكاتبة **Patricia Carley**، بحيث تتناول هذه الدراسة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من خلال دراسة السياسة التركية اتجاه أهم الدول و القضايا الشرق أوسطية مثل القضية الكردية و العلاقات التركية الإيرانية و أخيرا السياسة التركية إتجاه الأزمة السورية و حاولت إعطاء تحليل و استشراف للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط مستقبلا.

أما ما ستضيفه هذه الدراسة هو أنه سيتم من خلالها ربط السلوك التركي في منطقة الشرق الأوسط بالاستراتيجية الجديدة التي تنتهجها تركيا في عهد حزب العدالة و التنمية ، مع تقديم تبريرات نظرية لهذا السلوك الذي تقوم به تركيا مع مختلف دول منطقة الشرق الأوسط .

مقدمة :

إشكالية الدراسة:

من خلال ما تم ذكره آنفا إنطلاقا من التمهيد للموضوع و وصولا إلى أهم الدراسات السابقة التي حاولت تغطية موضوع الإستراتيجية التركية و خصوصا منذ عام 2002م أي من تاريخ وصول حزب العدالة و التنمية التركي إلى سدة الحكم و التي تتوافق نسبيا مع ما تهدف إليه هذه الدراسة أين تحاول البحث في الأسباب و العوامل التي تقف وراء تنامي و تعاظم الدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 2002 إلى 2014 و على ضوء هذا التقديم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأسباب الرئيسية التي تقف وراء تعاظم الدور الإستراتيجي لتركيا إتجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2002 م إلى غاية 2014 م؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل أهم محددات النشاط الإستراتيجي التركي إتجاه منطقة الشرق الأوسط ؟

2- ما هي السياسة التي اتبعتها تركيا إتجاه أهم الدوائر الشرق أوسطية ؟

3- ما هي أهم العوامل التي تقف وراء التغير و الإستمرارية في الإستراتيجية التركية إتجاه منطقة الشرق الأوسط؟

- **الفرضيات:** كإجابة مؤقتة عن إشكالية الدراسة تم إقتراح الفرضيات التالية:

1- الموقع الجيو - إستراتيجي لتركيا بمنطقة الشرق الأوسط ساعدها على لعب دور إستراتيجي مهم و متعاظم بهذه المنطقة في الفترة الممتدة من 2002 م إلى 2014 م.

2- العوامل السياسية و الحضارية ساعدت النخب الحاكمة على إعادة بعث الدور الإقليمي لتركيا إتجاه منطقة الشرق الأوسط.

مقدمة :

المنهج المتبع في الدراسة:

يعتبر المنهج الإستنباطي هو المنهج الذي تم اللجوء إليه في هذه الدراسة ، أين ينطلق هذا المنهج من البحث عن المعلومات و توظيفها في الدراسة للوصول في الأخير إلى تحليل علمي دقيق للظاهرة أو الموضوع محل الدراسة عبر الإنتقال من الكل إلى الجزء . وهذا سبب اللجوء إليه في هذه الدراسة ، حيث سيتم عرض مجموعة من المعلومات و إستنباط الجزئيات التي تساعد على الوصول إلى إجابة دقيقة لإشكالية الدراسة .

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية: أختير لهذه الدراسة فترة زمنية محددة قدرت بالفترة الممتدة من وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم بتركيا سنة 2002م إلى غاية عام 2014م.

2- الحدود المكانية: و تتحدد دراسة الإستراتيجية التركية بنطاق إقليمي ثابت وهو منطقة الشرق الأوسط بحيث سيتم دراسة الإستراتيجية التركية اتجاه منطقة الخليج العربي ثم السياسة التركية اتجاه إسرائيل و السياسة التركية اتجاه سوريا.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة هو أن عملية البحث عن المراجع استغرقت وقتا كبيرا نظرا لعدم توفر مراجع ورقية إذ أن اغلب المراجع المعتمدة سواء من الكتب أو المقالات أو الدراسات المنشورة أو المراجع بالغة الأجنبية هي في حقيقة الأمر نسخ الكترونية لم يتم الحصول عليها إلا بعد جهد شاق، إضافة إلى عملية ترجمة الكتب الأجنبية التي إستغرقت وقتا طويلا نظرا لما تتطلبه هذه العملية من تركيز و دقة عاليتين.

مقدمة :

الهيكل التنظيمي للدراسة:

لقد تمت دراسة هذا الموضوع في ثلاث فصول رئيسية ؛ أين تم التطرق في الفصل الأول إلى التحديد المفاهيمي و التأصيل النظري للدراسة. و قسم هذا الفصل إلى مبحثين ؛المبحث الأول يتناول ضبط مفاهيمي لمصطلح الإستراتيجية من حيث تعريفها و التطور التاريخي لها المفاهيم ذات الصلة بها . أما المبحث الثاني فخصص للتأصيل النظري للدراسة أين تم تخصيص المطلب الأول لنظرية الدور في تفسير سلوك الدول و المطلب الثاني للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية و أخيرا المطلب الثالث خصص لتفسيرات نظرية الألعاب لسلوك الدول.

أما الفصل الثاني فخصص لتناول العوامل المفسرة للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 2002 م إلى 2014 م ؛ أين تم تخصيص المبحث الأول لدراسة منطقة الشرق الأوسط تاريخيا و جغرافيا و كذا الأهمية البالغة التي تكتسيها المنطقة ، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة محددات النشاط التركي إتجاه منطقة الشرق الأوسط من 2002 م إلى 2014 م أين تم التطرق إلى المحددات الجغرافية و المحددات الحضارية و أخيرا المحددات السياسية و الإقتصادية.

أما الفصل الثالث فخصص لتناول الإستراتيجية التركية إتجاه أهم الدوائر الشرق أوسطية من 2002م إلى 2014م ؛ المبحث الأول تطرق إلى الإستراتيجية التركية إتجاه منطقة الخليج العربي أين سيتم التطرق إلى الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الخليجية و كذلك أسباب التقارب التركي الخليجي و خصوصا بعد الغزو الأمريكي للعراق و أخيرا المقاربة التركية في إستراتيجيتها اتجاه منطقة الخليج العربي .أما المبحث الثاني فتطرق إلى السياسة التركية إتجاه إسرائيل ، أين تم التطرق في هذا المبحث إلى الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الاسرائيلية ، ثم أبعاد العلاقات التركية الإسرائيلية و أخيرا أثر الصراع العربي الإسرائيلي على توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية . أما المبحث الأخير فخصص لدراسة السياسة التركية إتجاه سوريا من عام 2002 إلى غاية 2014 ؛ بحيث في المطلب الأول تم دراسة

مقدمة :

السياسة التركية إتجاه سوريا من عام 2002 إلى غاية 2011م أما المطلب الثاني فتم فيه دراسة السياسة التركية إتجاه سوريا من 2011 إلى غاية 2014م أي بعد موجة الحراك العربي و انفجار الأزمة السورية . أما المطلب الأخير فخصص لدراسة أسباب تغير السياسة التركية إتجاه سوريا بعد الحراك العربي .

الفصل الأول:

التحديد المفاهيمي

و التأصيل النظري

للدراسة

مقدمة الفصل الأول:

قبل التطرق إلى الإستراتيجية التركية بمنطقة الشرق الأوسط ، يجب أولا ضبط هذا الموضوع مفاهيميا و نظريا، إذ يجب أولا ضبط مصطلح الإستراتيجية من خلال استعراض أهم التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح و من ثم تقديم السياق التاريخي لتطور الإستراتيجية ، و أخيرا المفاهيم ذات الصلة بالإستراتيجية.

فتعقد مصطلح الإستراتيجية الذي أفرزه التضارب بين التعاريف المقدمة له و عدم الضبط الدقيق لتبلور هذا المصطلح زيادة على التداخل و التشابك الذي يشهده مع بعض المفاهيم المشابهة له و بالأخص التكتيك حيث يذهب البعض إلى الخلط بينهما على الرغم من أنهما لا يعرفان نفس الوظيفة . كل هذا يلح بضرورة تقديم ضبط مفاهيمي دقيق للإستراتيجية و هذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الأول من هذا الفصل.

المبحث الثاني سيتم تخصيصه إلى الجانب النظري لهذه الدراسة ، الذي سيتم فيه عرض النظريات الرئيسية التي قد تساهم في تقديم تفسير دقيق و موضوعي للسلوك الإستراتيجي التركي بمنطقة الشرق الأوسط ؛ إذ سيتم التطرق إلى نظرية الدور في تفسيرها لسلوكات الدول الخارجية بالمطلب الأول ، أما المطلب الثاني فيتناول النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، و بخصوص المطلب الأخير فقد تم تخصيصه لنظرية الألعاب من خلال نموذجيها و هما اللعبة الصفرية و اللعبة الغير صفرية .

المبحث الأول: ضبط مفاهيمي لمصطلح الإستراتيجية.

في هذا المبحث سيتم تفكيك و دراسة مصطلح الاستراتيجية من عديد النواحي و بالتالي سيتطرق المطلب الأول إلى مفهوم الإستراتيجية من خلال إستعراض تعاريف أهم المدارس لهذا المصطلح ، أما المطلب الثاني سيتم التطرق فيه إلى التطور التاريخي للإستراتيجية من خلال إستعراض الفكر الإستراتيجي عبر ثلاث فترات بداية من الفكر الإستراتيجي القديم ثم الفكر الإستراتيجي الحديث و إنتهاءً بالفكر الإستراتيجي المعاصر. أما المطلب الأخير فتم تخصيصه لدراسة المفاهيم ذات الصلة بالإستراتيجية ، حيث تم التركيز في هذا المطلب على دراسة ثلاث مفاهيم رئيسية و هي: التكتيك و اللوجستيك و الإستراتيجية القومية.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية:

1- في أصل المصطلح و الإشتقاق: لقد وجد مصطلح الإستراتيجية في عديد اللغات الأوروبية أو الإغريقية / اللاتينية . ففي الألمانية **stratégie** و في الروسية **stratégija** و في الهنغارية **strategi** . و لفظ (**stratos agein**) هو ذاته مصطلح الإستراتيجية مقسم إلى جزئين و يعني الجيش الذي يدفع به إلى الأمام. و بوصل طرفي المصطلح **stratos** و **agein** يتشكل مصطلح جديد و هو **strategos** وهو يعني الجنرال.[1]

كذلك هناك طرح آخر و هو يعتبر الأكثر واقعية عند العديد من مؤرخي العلوم الإستراتيجية ، كونه يشير إلى أن الإستراتيجية ليست شيئا ساكنا بل مرتبطة بالحركة يتعلق بكلمة **stratos** التي تتعلق بكلمة أخرى أكثر قوة في المعنى وهي : **Gia** التي تعني الأرض و **Agien** : تعني الدفع إلى الأمام.[2]

[1]- بلهول نسيم ، في الإستراتيجية . الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2010 . ص 16.

[2]- نفس المرجع . ص 17.

كذلك كلمة **stratégie** خرجت من نفس الجذر مثل كلمة **stratagema** ، أين خرجت منها كلمة **stratagem** ، إلا أن الجنرال **De Puysegur** في القرن الثامن عشر يرى أن : هذه الكلمة الأخيرة كان لها معنى آخر في اللاتينية لم يكن في الفرنسية ؛ أين تعني في اللاتينية الحيلة أو الخديعة أو الوسيلة في الحرب.[1]

2- تعريف الإستراتيجية:

أولا: تعاريف المدرسة الغربية للإستراتيجية:

هناك العديد من التعاريف المقدمة عن المدرسة الغربية لمصطلح الإستراتيجية و من أهمها ؛ تعريف **كلاوزوفيتز(Clausewitz)** الذي يقول فيه بأن:"الإستراتيجية هي نظرية إستخدام الاشتباك لتحقيق هدف الحرب".[2] و هنا يربط كلاوزوفيتز الإستراتيجية بالعمل العسكري على أساس أنها الوسيلة التي يمكن من خلالها إحراز الهدف الذي شنت الحرب من أجله عن طريق الاشتباك مع العدو.

أما كراسة **التدريب العسكري المشترك COMBINED TRAINING البريطاني 1902م:** فهي تعرف الإستراتيجية بأنها" فن التخطيط و الإشراف على الحملة فهي الأسلوب الذي يحاول القائد من خلاله جلب العدو إلى المعركة" .[3] و يكمن دور الإستراتيجية حسب هذا التعريف في التخطيط للمعركة و قيادة القوات دون التدخل في تفاصيل المعركة ، حيث ينتهي دورها بمجرد جلب العدو للمعركة لتنسحب تاركة المجال للتكتيك الذي يحدد الوسائل المناسبة من أجل الإنتصار في المعركة حسب تعريف كراسة التدريب العسكري.

يقدم **هاملي Hamley** تعريفا آخر يحاول من خلاله ضبط حدود الإستراتيجية و التكتيك من خلال تحديد مهام كل منهما ، حيث يقول : "أن مسرح الحرب هو مجال الإستراتيجية أما ساحة المعركة فمجال

---

[1]- بلهول نسيم ، المرجع السابق . ص 17 .

[2]- منير شفيق ، الإستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب . بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008 . ص 50.

[3]- نفس المرجع . ص 51.

التكتيك" .[1] أي أن الإستراتيجية حسب تعريفه هي كل الحرب من بدايتها إلى نهايتها ، أما التكتيك فمجاله تلك المعارك التي تخاض أثناء الحرب .

كما أن تعريف **مولتكه VON MOLTKE** لا يختلف عن تعريف هاملي حيث يقول بأن:"الإستراتيجية تقوم من خلالها قيادتها للجيوش و تركيز القوات في ميدان المعركة بتأمين فرصة الضرب للتكتيك و الضرب بنجاح . و لكن الإستراتيجية بالمقابل تستقبل نتائج كل إشتباك(تكتيك) " .[2]

فوندروغولتز Vondergoltez في تعريفه للإستراتيجية هو يعرفها على أساس أن دورها يكمن في تهيئة الظروف المناسبة و التمهيد للدخول في الحرب مع العدو حيث يقول :"تشغل الإستراتيجية نفسها عموما بالإجراءات ذات النطاق العام التي تخدم دفع القوات إلى العمل في الجبهة الحاسمة تحت أفضل الظروف المناسبة ".[3]

و يعرفها **ليدل هارت** على أنها :" هي فن إستخدام القوات العسكرية لتحقيق الغايات التي وضعتها القيادة السياسية".[4]و هو تعريف دقيق نوعا ما مقارنة بالتعارف السابقة ، حيث عرف الإستراتيجية على أساس أن دورها يكمن في تحقيق الأهداف التي سطرتها القيادة السياسية ، لكنه حصر تحقيق تلك الأهداف فقط بالعمل العسكري

كما يعرفها **ريمون آرون** مميزا بينها و بين الدبلوماسية بأن : "الإستراتيجية هي فن قيادة و توجيه العمليات العسكرية ، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية و الدبلوماسية تابعين للدولة " ، و لكنه في تعريفه هذا يقدم الفرق بين الإستراتيجية بمفهومها العسكري الضيق

[1]– منير شفيق ، المرجع السابق . ص 52.
[2]– نفس المرجع . ص 53.
[3]– نفس المرجع . ص 52.
[4]– نفس المرجع . ص51 .

(الإستراتيجية العسكرية) و الذي سيتم التطرق له لاحقا و الدبلوماسية ، مع العلم أن الإستراتيجية أشمل من أن تكون فن قيادة و توجيه العمليات العسكرية بحيث قد تكون الدبلوماسية أحد وسائل الإستراتيجية.[1]

الملاحظ عن التعاريف المقدمة عن رواد المدرسة الغربية للإستراتيجية ، هو أنها ربطت الإستراتيجية بالجانب العسكري و شن الحروب أي أنها عرفت الإستراتيجية في إطارها الضيق فقط ، و الاستثناء الوحيد كان بالتعريف المقدم من قبل **اندريه بوفر A.BEAUFER** بحيث كان تعريفه أكثر منطقية كونه لم يربط الإستراتيجية بالقوة العسكرية فقط لبلوغ الغايات و تحقيق الأهداف ، حيث يمكن تسخير العديد من الإمكانيات لتحقيق الأهداف منها الاقتصادية و الدبلوماسية و الثقافية إلى جانب القوة العسكرية و هذه تعرف بالإستراتيجية القومية (الإستراتيجية بالمفهوم الواسع) ، و قد عرفها بأنها :" فن إستخدام القوة لتقوم بأكبر إسهام في إتجاه تحقيق الغايات التي وضعتها السياسة".[2]

ثانيا : تعاريف المدرسة الشرقية للإستراتيجية:

من بين التعاريف المقدمة عن المدرسة الشرقية تعريف **سان تزوZI – SUN** الذي يربط فيه الإستراتيجية بشن الحروب و طريقة الإنتصار على العدو حيث يقول :"أن المهمة الأسمى في الحرب هي مهاجمة إستراتيجية العدو . و يأتي بعدها من حيث الأهمية تمزيق تحالفاته ثم يأتي بعدها مهاجمة جيشه".[3].

أما **فلاديمير لينين** فيقول عن الإستراتيجية :"الإستراتيجية الصحيحة هي التي تضمن تأخير العمليات إلى الوقت المناسب الذي يسمح فيه الإنتصار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة و ممكنة". [4] و تعريفه هذا يضيف عامل آخر قد يساهم في نجاح الإستراتيجية إلى جانب العمل العسكري و هو دور

---

[1]– نصيرة الزهواني ، عبد الله عشاش ، عبد الحكيم وادي ، " الاستراتيجية المفهوم و النظرية " ، متحصل عليه من موقع : http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=2616 ، يوم 2016/01/30،على الساعة:18:00.

[2]– منير شفيق ، المرجع السابق . ص53.

[3]– نفس المرجع . ص 55.

[4]– المرجع نفسه.

العامل النفسي في إرهاق العدو من خلال شن حرب نفسية عليه تجعله يفقد ثقته و توازنه ثم بعد ذلك يأتي إستعمال القوات العسكرية في عمليات ضد العدو مما يؤدي إلى تحقيق نصر كبير و سهل .

كما يقدم **كوزلوف** تعريف للإستراتيجية على أنها " عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن من الحصول على أهداف ". لكن تعريف كرايزلوف كان أكثر دقة من تعريفه على الرغم من أنه ربط تحقيق الأهداف التي تحددها القيادة السياسية فقط بالعمل العسكري و خوض الحروب حيث يقول "الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة و تخضع لها و خطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة".[1]

كما تعرف الاستراتيجية على أنها:" نظام المعارف العلمية عن قوانين الحرب كصراع مسلح من أجل مصالح طبقية محددة ".[2]

و ما يمكن استخلاصه من هذه التعاريف المقدمة عن المدرسة الشرقية هو أنها لم تختلف كثيرا عن المدرسة الغربية ، إذ بقيت تركز في تعريفها للإستراتيجية على دور العامل العسكري و الإضافة الوحيدة كانت فقط مع فلاديمير لينين الذي أضاف دور العامل النفسي في الإستراتيجية لإحراز النصر.

ثالثا: تعاريف المدرسة العربية للإستراتيجية:

سيتم التطرق إلى تعاريف المدرسة العربية من خلال تعاريف أهم المدارس العربية و هنا تم الإستشهاد بتعريف كل من المدرسة المصرية و العراقية :[3]

---

[1]– نسيمة طويل ، "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة " ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009 – 2010). ص 22.

[2]– فضيل التهامي ، الفكر الاستراتيجي في العصر النبوي ، متحصل عليه من موقع :
http://aafaqcenter.com/index.php/post/1781 ، يوم 10 / 02 / 2016 ، على الساعة : 16:00.

[3]– " تطور مفهوم و تعريف كلمة الإستراتيجية " ، متحصل عليه من موقع :
http://www.politics-dz.com/threads/ttur-mfxum-utyrif-klm-stratigi.2814/ ، يوم 2016/01/30 ، على الساعة : 18:00.

1- المدرسة المصرية : تعرف الإستراتيجية على أنها : "أعلى مجال في فن الحرب و تدرس طبيعة و تخطيط و إعداد و إدارة الصراع المسلح و هي أسلوب علمي و نظري و عملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة و إستخدامها في الحرب معتمدا على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو ".

2- المدرسة العراقية: تعرف الإستراتيجية على "أنها فن إعداد و توزيع القوات المسلحة و إستخدامها أو التهديد بإستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة " .

و من خلال ما تم إستعراضه من تعاريف تم التوصل إلى التعريف الإجرائي التالي :

" **الإستراتيجية هي الآلية التي يمكن من خلالها تحقيق الغايات العليا للدولة عن طريق توظيف الوسائط المساعدة في ذلك حسب طبيعة الأهداف و الظروف المحيطة بها**"

المطلب الثاني : التطور التاريخي للإستراتيجية:

سيتم التطرق إلى التطور التاريخي للإستراتيجية عبر إستعراض الفكر الإستراتيجي عبر ثلاث فترات بداية من الفكر الاستراتيجي القديم مرورا بالفكر الإستراتيجي الحديث و صولا إلى الفكر الإستراتيجي المعاصر.

1- الفكر الإستراتيجي القديم:

أ/ الفكر الإستراتيجي الصيني القديم : يظهر الفكر الإستراتيجي الصيني القديم في الكتابات ذات الطابع العسكري و من أشهرها كتاب فن الحرب لـ سان تزو **SUN – ZI** الذي عاش في القرن الخامس عشر قبل الميلاد . كذلك هناك أعمال **SUN – BIN** الذي يعتقد بأنه حفيد **SUN – ZI** و يدور عمله حول الإتفاقية العسكرية و يغلب على مؤلفه الطابع العملي على رؤيته الإستراتيجية.[1]

[1]- بلهول نسيم ، المرجع السابق . ص46.

و قد شهد الفكر الإستراتيجي الصيني إستراتيجيين آخرين أمثال الجنرال **Cao – Cao** و **Li – Quan** و أيضا**HE Yanshi** و **Zhang Yu**. و مع نهاية القرن الحادي عشر أوقف الإمبراطور **Shen Zong –** ما سمي بقائمة السبعة أعمال ليتم التعامل مع قائمة جديدة من المؤلفات الإستراتيجية و منها **Wu Zi Bing Fa** و كتاب **Sima Fa** أو معلم الفروسية و **Wei Liao Zi** الذي يتحدث عن تنظيم الجيش و كتاب **Sun Lue** أو ما يعرف بكتاب الإستراتيجيات الثلاث و مؤلفات أخرى.[1]

ب/ الفكر الإستراتيجي الغربي القديم :

– **الفكر الإستراتيجي اليوناني :** بالنسبة لليونان فقد كان الإسبارطيون من أشهر الذين أبدعوا في الإستراتيجية ، نظرا لتجاربهم الكبيرة في مجال الحروب و الصراعات ، و عملوا على تلقين أفكارهم لأبنائهم عن طريق معلمين عسكريين يسمون بالتكتيكيين أو الإستراتيجيين . و قد كان من أشهر هؤلاء التكتيكيين **Enée و Asclepiodote.**[2] بل حتى هناك من حاول التنظير في مجال الاستراتيجية مثل: **Xénophon** و **Thucydide.**[3]

– **الفكر الاستراتيجي الروماني:** ان التاريخ الروماني حافل بالحروب و الصراعات من أجل التوسع و هذا يبدو جليا في كلام بعض المفكرين الرومان مثل الشاعر الروماني الكبير **فيرجيل** الذي يقول:" إن قدرنا أن نتوسع بلا حدود ".[4] و على الرغم من أن الإبداع في المجال الإستراتيجي يكاد يكون معدوما عند الرومان إلا أنه يمكن إيجاد بعض المؤلفات مثل :

* مؤلف **De He Militari** لـ **Caton** و لم يبقى منه شيء.

---

[1]– بلهول نسيم ، المرجع السابق . ص47.

[2]– نفس المرجع . ص49.

[3]– نفس المرجع . ص 50 .

[4]– " الفكر العسكري الروماني بين الدفاع و الهجوم و التوسع حتى نهاية الحرب البونية الثانية 509 – 202 " ، متحصل عليه من موقع : http://documents.tips/download/link/-55cf8fcd550346703b9ff930 ، يوم 10 / 02/ 2016 ، على الساعة : 16:00.

*كتاب **Taktika** لـ **Polybe** و هو مفقود.

*الكتاب الذي ألفه **Frotinus** و الذي تطرق فيه الى تعليقات هوميروس العسكرية.[1]

ج- الفكر الإستراتيجي البيزنطي : على عكس الرومان فقد قدم البيزنطيون فكر إستراتيجي مزدهر رغم أن أغلبه قد فقد . و من أهم الأسماء الإستراتيجية المعروفة عن الفكر البيزنطي في المجال الاستراتيجي إسم **Syrianos** الذي كان همزة وصل بين اليونانيين القدماء و البيزنطيين . كما أن الإمبراطور **Constantin** السابع طلب من ولده أن يحمل معه في حملاته العسكرية مؤلفات كل من **Syrianos** و **Polyen** و يرجع أغلب الباحثين الدراسات المجهولة في الإستراتيجية إلى **Syrianos**.[2]

د- الفكر الإستراتيجي العربي الإسلامي لقد تأثر العرب و الفرس بالفكر البيزنطي القديم ، إلا أن هناك معوقات حالت دون ظهور فكر استراتيجي عربي و من أهمها دور الجانب الديني ، و أغلب الدراسات و الإجتهادات في مجال الفكر الإستراتيجي فقدت بعد الغزو المغولي لبغداد . و قد حاول فيما بعد إبن خلدون أيضا التحدث عن الحروب و الطرق المستخدمة في المعارك من قبل مختلف الشعوب.[3]

و قد شهد العهد المملوكي فيما بعد بمصر محاولات وضع أعمال و مؤلفات تقترب من التكتيك و الإستراتيجية مثل كتاب تعليمات رسمية للتعبئة العسكرية لصاحبه **إبن منقولي** . كما تم وضع العديد من الآداب العسكرية التي حاولت فهم آليات الحرب عند المسيحيين بغرناطة . و تم الكشف عن العديد من المخطوطات و من أهمها مخطوطة الفن العسكري لـ **محمد بن عبد الله** و الفن العسكري و الفروسية لـ **علي بن عبد الشامان بن هزيل**...الخ.[4]

---

[1]- بلهول نسيم ، المرجع السابق . ص 50.

[2]- نفس المرجع . ص – ص(51 – 52).

[3]- نفس المرجع . ص 52 .

[4]- نفس المرجع . ص – ص (52 – 53).

2- الفكر الإستراتيجي الأوروبي الحديث :

بعد النصف الثاني من القرن الـ 15م بدأ الفكر الإستراتيجي في الإعلان عن نفسه من خلال العديد من المؤلفات أهمها :

- كتابات الماركيز **Vellana** من خلال كتاب الحرب .
- كتاب مبادئ الصراعات النبيلة لـ **روبرت بالزاك Robert De Balsac**.
- كتاب فن الحرب لـ **نيكولا ميكيافليي** و يعتبر الكتاب الوحيد الذي نشر له وهو على قيد الحياة ، أين إنتقد فيه المؤسسات العسكرية التي كانت سائدة في عصره.[1]

كما شهد القرن الـ 17 م محاولات للتجديد و تقديم الدعم النظري حول التكتيك ، إلا أن هذا الإنتاج تأثر سلبا بظهور أفكار عصر التنوير ، ضف على هذا أن الحروب التي شهدتها القارة الأوروبية جعلت الممارسة تسبق التنظير ، أما القرن الثامن عشر فقد شهد تطور من ناحية الفكر العسكري وهذا يرجع إلى قوة الدولة و حالات السلام الطويلة التي شهدتها القارة الأوروبية ، و كذا التطور الذي شهده الجانب الفكري من خلال تطور عمليات الطباعة و النشر و إزدهار الكتابات العسكرية و إهتمام العامة بالقضايا العسكرية و من أهم الكتابات التي ظهرت في هذه الفترة :

- إكتشافات جديدة حول فن الحرب عام 1724 م .
- كتاب روح قوانين التكتيك لـ **Maurice saxe**.
- مذكرات الجنرال **Antoin De Pas** الذي حاول فيه التنظير عبر التاريخ.[2]

[1]- نسيمة طويل ، المرجع السابق . ص 25.

[2]- بلهول نسيم ، المرجع السابق . ص – ص(53 – 57).

3- الفكر الإستراتيجي المعاصر:

لا يمكن التطرق إلى الفكر الإستراتيجي المعاصر إلا من خلال أفكار كل من **جوميني Jomini** و **كلاوزوفيتز Clausewitz** الذين يعتبران الآباء المؤسسان للفكر الإستراتيجي المعاصر، حيث عملا على دراسة حروب نابليون و إستخلصا من إستراتيجية عملياته و من تكتيكه أشمل القواعد الأساسية لعلم الحرب. مثلا ؛ فقد عمل **جوميني Jomini** على الموافقة بين إرث القرن الثامن عشر و التعليمات المأخوذة من نموذج نابليون ، أين ألف كتابه الأول تحت عنوان معالجة التكتيك الكبير.[1]

أما **كلاوزوفيتزClausewitz** فقد تناول موضوع الإستراتيجية الكلية و مسائل الحرب بروح فلسفية عميقة متأثرا بفلسفة **كانط** و **هيجل** . وقد ركز بصورة خاصة على التأثير السياسي الضخم في الإستراتيجية العسكرية .[2] كما خصص جزءا من مؤلفه الذي يحمل عنوان الحرب عام 1832 م لإنجازات نابليون العسكرية و نجاحاته في المجال العسكري.[3]

المطلب الثالث : المفاهيم ذات الصلة بالإستراتيجية .

هناك العديد من المفاهيم ذات العلاقة بالإستراتيجية التي ينبغي التطرق لها من أجل التوسع أكثر في هذا المجال و كذا من أجل الفصل بينها و بين الإستراتيجية حيث تذهب معظم الدراسات الى الخلط بينهما على الرغم من الفروق الكبيرة لا سيما على النطاق العملي :

1- التكتيك : هو مصطلح مشتق من كلمة يونانية تعني النظام و الترتيب . وقد ظهرت كلمة التكتيك منذ أواخر العصر الوسيط بصيغة المذكر ليدل على معلمي الأسلحة .[4]أما بخصوص تعريف التكتيك فهناك العديد من التعاريف المقدمة له و من بينها ؛ تعريف **Joly De Maizeroy** في كتابها نظرية الحرب حيث

---

[1]- منير شفيق ، المرجع السابق . ص – ص (46 – 63) .

[2]- نفس المرجع . ص 46.

[3] - Jean- Marie Ducreux ، Le Grand Livre De La Stratégie. Paris : Group Eyrolles ، 2009 . p 14

[4]- تيري دي مونبريال ، جان كلين ، موسوعة الاستراتيجيا . تر : علي محمود مقلد . بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2001 . ص 346.

تقول بأن هذا المصطلح بمعناه العسكري "يعني الوضع الخاص للرجال الذين يشكلون قواتا أيا تكن ، أي وضع قوات مختلفة تشكل جيشا ، وضع تحركاتها ، عملها و العلاقات فيما بينها" و كذلك هناك تعريف لـ **كلاوزوفيتز Clausewitz** حيث يقول "التكتيك هو النظرية النسبية لإستخدام القوة المسلحة في المعركة ، إنه العملية التي تستخدم الذكاء و المعرفة و التنظيم".[1]

و الملاحظ من خلال هذين التعريفين أن التكتيك مجاله هو المعركة عندما يرتبط تحقيق الأهداف بالإستراتيجية العسكرية ، حيث يقوم التكتيك على قيادة المعركة من بدايتها إلى نهايتها من خلال تنظيم القوات العسكرية و توفير الوسائل المناسبة و وضع الخطة المناسبة للانتصار في تلك المعركة . أي أن المعركة هي مجال عمل التكتيك .

لكن هناك العديد ممن يقدمون توصيف للإستراتيجية و التكتيك على أنهما شيء واحد على الرغم من أنهما لا يعرفان نفس الوظيفة ، و قد كان هذا سببا في بروز العديد من المحاولات لتمييز الإستراتيجية عن التكتيك ، و من أبرزها تلك النظرية التي تحاول تمييز الإستراتيجية كمفهوم عن التكتيك كتنفيذ . و كان من أبرز روادها الجنرال البروسي **Ruhle Von Lilienstern** حيث يقول" الإستراتيجية تنظر إلى الطريقة التي تقاد من خلالها الأشياء ، التكتيك هو السبب الذي يجعل شيئا ما يحدث أو ينتج أو يتحقق بطريقة أو بأخرى".[2]

كما يعتبر الجنرال **Blume** أن الإستراتيجية تحدد للجيش الهدف و الإتجاه ، أما التكتيك فيقع على عاتقه أمر بالتنفيذ . أما الجنرال **Bonnal** فيقول بمحاضراته أن الإستراتيجية هي فن التصور أما التكتيك

[1]– بلهول نسيم ، المرجع السابق . ص – ص(26 – 27).

[2]– نفس المرجع . ص 25.

فهو علم التنفيذ". و الأميرال **Castex** يخلص إلى أن "التكتيك هو القتال أما الإستراتيجية فهي كل الحرب قبل و بعد القتال".[1]

و بالتالي يمكن القول على سبيل التفرقة بين التكتيك و الإستراتيجية ؛ أن الإستراتيجية هي الإطار العام الذي يعمل على تحقيق الأهداف السياسية و الذي يكون قبل الحرب و بعدها ، و التكتيك هو حلقة الوصل بين مرحلة ما قبل الحرب و ما بعدها ، أين يكون المسؤول عن تحقيق النصر في المعركة . و منه فإنه إذا كانت الإستراتيجية تعمل على تحقيق أهداف السياسة فان التكتيك له هدف واحد وهو تحقيق النصر في المعركة ، بحيث يعتبر ذلك النصر أحد وسائل الإستراتيجية في تحقيق أهداف السياسة إذا وجب تحقيقها بالقوة العسكرية.

2- اللوجستيك : أول ظهور لهذا المصطلح كان عند اليونانيين أين كانت تعني الإدارة كما كانت تشير إلى فرع من فروع الرياضيات (علم الحساب الرمزي) .[2] كما عرف الرومان هذا المصطلح ؛ أين كان يشار به إلى الشريان الحيوي الغذائي (حبل السرة) بين الأقاليم و روما . من أجل الحفاظ على الرقابة على المخافر و الثكنات بحكم إرتباطه بالقيادة و بالإتصالات . لكن الظهور الفعلي للوجستيك كعلم يعود إلى القرن ال19م.[3]

يعود فضل إدخال اللوجستيك إلى المجال العسكري لـ **جوميني Jomini** الذي يعتبر أن اللوجستيك هو ما تقوم به هيئات الأركان في الجيوش ؛ إذ تقوم بتوجيه الأوامر و التعليمات و تنظيم وسائل النقل ، خدمة المعسكرات ، و حسبه الجزء الأساسي من اللوجستيك هو تقنية التحركات (فرع قريب من الإستراتيجية)، أي عندما يتحرك الجيش ، و (فرع آخر من التكتيك) أي عندما ينتقل الجيش من أمر السير إلى أمر القتال.[4]

---

[1]- بلهول نسيم ، المرجع السابق . ص – ص(25- 26) .

[2]- نفس المرجع . ص 28.

[3]- تيري دي مونبريال ، جان كلين ، المرجع السابق . ص 949.

[4]- بلهول نسيم ، المرجع السابق . ص 28.

و منه يمكن إستخلاص أن اللوجستيك هو كل الإجراءات التي تستهدف تقديم الدعم بمختلف أنواعه من أجل إنجاح العمليات العسكرية من تقديم المؤن و الدعم العسكري ....الخ.

3- الإستراتيجية القومية: تعرف الإستراتيجية القومية حسب **ليدل هارت** على أنها : " توجيه و تنسيق كل إمكانيات البلاد ، أو أعضاء الحلف بغية الحصول على الهدف السياسي للحرب " . كما تعرف على أنها "العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي للدولة ، لتحقيق المصلحة القومية المتاحة ، تحت جميع الظروف لإنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات ، بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة".[1]

و ترتكز الإستراتيجية القومية على مجموعة من الأبعاد و هي :

- مجموعة الخطط و المبادئ التي تحدد الأهداف القومية للدولة و التي تصاغ على هدى و مبادئ الأمن القومي و إعتباراته.

- ضرورة توافر القيادة القادرة على إدارة هذه الخطط.

- تتحدد هذه المبادئ على أساس قوة الدولة المتاحة و قدراتها القومية.

- أن هذه المبادئ تتشكل على هدى النظام الدولي المعاصر.[2]

و أهم ما يلاحظ على الإستراتيجية القومية أن لها إرتباط وثيق بالأمن القومي ، بحيث تجسد مفهوم الأمن القومي ، فالأمن القومي يعتبر الغاية القومية العليا التي تصاغ الإستراتيجية القومية لأجلها.[3]

---

[1]- خليل حسين ، حسين عبيد ، الاستراتيجيا التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب و إستراتيجية الاقتراب الغير المباشر. بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ،2013 . ص – ص(18 – 19) ، متحصل عليه من موقع :
http://www.politics-dz.com/threads/alstratigia-altfkir-ualtxtit-alastratigi-uastratigiat-alamn-alqumi-alxhrub.3459/ ، يوم: 2016/02/10 ، على الساعة : 16:00 .

[2]- نفس المرجع . ص – ص(18 – 19).

[3]- المرجع نفسه .

و هناك خلط كبير بين الإستراتيجية القومية و الإستراتيجية العسكرية و هناك تعاريف عديدة مقدمة للإستراتيجية العسكرية و من أهمها :[1]

– تعريف **كلاوزوفيتز Clausewitz** :"هي فن إستخدام المعارك بصفتها وسيلة من أجل هدف الحرب " .

–تعريف **مولتكه Moltke** :"هي إجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الهدف المطلوب " .

أما التعريف المعاصر لها فهو:"علم و فن تخطيط أفضل إستخدام للقوات المسلحة للدولة ، لتحقيق الأهداف و المصالح الإستراتيجية إما بالردع أو الإستخدام الفعلي للقوة المتاحة".[2]

و هدف الإستراتيجية العسكرية يتم تحديده بواسطة القيادة العسكرية و يتحقق بتنفيذ عدة عمليات إستراتيجية في مسارح عمليات مختلفة.[3]و على سبيل التمييز بين الإستراتيجية القومية و الإستراتيجية العسكرية فقد كان **سان تزو SUN – ZI** أول من حاول التمييز بينهما قائلا:

الإستراتيجية الوطنية تعتمد على العامل البشري من معنويات و قيادة ، و ظروف الطبيعة كالتضاريس و المناخ و العامل العقائدي . أما الإستراتيجية الحربية ؛ فهي تتعلق بنوعية الجيوش و الانضباط و العدالة في الكفاءات و تطبيق العقوبات و التكوين.[4]

و منه يمكن القول أن الإستراتيجية القومية هي المفهوم الواسع للإستراتيجية ، أما الإستراتيجية العسكرية فهي المفهوم الضيق لها.

---

[1]– خليل حسين ، حسين عبيد ، المرجع السابق . ص 24 .

[2]– المرجع نفسه .

[3]– نفس المرجع . ص25.

[4]– علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية الظاهرة و العلم – الدبلوماسية و الإستراتيجية . عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2004 . ص 184.

المبحث الثاني : التأصيل النظري للدراسة.

قبل دراسة الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ، لا بد من التطرق إلى أهم النظريات التي يمكن تساعد على تقديم تبريرات منطقية للسلوك الاستراتيجي التركي بهذه المنطقة . و بهذا فإنه سيتم التطرق إلى ثلاث نظريات يمكن أن تساعد على إضفاء تحليل نظري للسلوك التركي بمنطقة الشرق الأوسط و لا سيما في الفترة الممتدة من 2002 م إلى 2014 م . و النظريات التي تم الإستناد إليها هي نظرية الدور و كيفية تحليلها لسلوك الدول و بالخصوص السلوك الخارجي الإقليمي ، و كذلك تم الإعتماد في هذه الدراسة أيضا على النظرية الواقعية بشكليها التقليدي و الجديد و أخيرا نظرية الألعاب حيث تم فيها الإعتماد على نموذجي لعبة المحصلة الصفرية و لعبة المحصلة الغير صفرية في تحليل سلوك الدولة الخارجي .

المطلب الأول: نظرية الدور لتفسير سلوك الدول :

1- تعريف الدور: يعرف الدور لغة بأنه" الحركة في محيط أو بيئة معينة"، وهو ذو أصل غربي ، كما يعرفه قاموس ويبستر بأنه"الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد وهو مفهوم مستعار من المسرح ، من منطلق أن أفراد المسرح يتقمص كل منهم شخصية معينة ، وفقا للنص المسرحي و يقوم بدورها في الأداء المسرحي."[1]

و هناك العديد من التعاريف المقدمة للدور و من أهمها ؛ تعريف **مورينو Moreno** :"يمثل الدور تجربة خارجية بين الأفراد، تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، و الدور هو تصرف مزدوج فهو منبه و في نفس الوقت إستجابة " .[2] أي أن الدور هو تفاعل الفرد في محيطه الخارجي مع بقيه أقرانه بحيث قد يكون

---

[1]- محمد عربي لادمي ، "التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط 1996 – 2014 " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، 2013 – 2014) . ص 19 .

[2]- حجاب عبد الله ، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979 – 2011 دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2011 – 2012) . ص 24.

هذا الدور عبارة عن منبه أي ينبه الفرد بوجود أفعال لفرد أو أفراد آخرين في المحيط ، و قد يكون الدور كذلك عبارة عن إستجابة أي ردة فعل عن الأدوار التي يقوم بها الأفراد الآخرين في المحيط التفاعلي.

بينما يعرفه **ساربين Sarbin** قائلا: "الدور هو نموذج ناتج عن أعمال تعلم، أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية " .[1] مما يعني بأن الدور هو الأعمال التي يؤديها الفرد عندما يكون في وضع تفاعلي في مجتمعه و يضيف ساربين عن بقية التعاريف بأن جزء من هذه الأعمال قد يكون للتعلم.

كما يعرف **رالف لينتون Ralf Linton** الدور بأنه:" هو مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة ، و يحتوي على مواقف و قيم و سلوكيات محددة من طرف المجتمع ، لكل فرد يشغل مكانة إجتماعية" .[2] و حسب هذا التعريف فإن الدور عبارة عن الأعمال و التصرفات التي يحددها المجتمع للأفراد حيث يقوم كل فرد بدوره إنطلاقا من المكانة الاجتماعية التي يشغلها فمثلا ؛ المعلم يتحدد دوره بالتدريس و التلميذ فيتحدد دوره في الدراسة ، و الطبيب يتحدد دوره في تقديم العلاج للناس ...إلخ أي أن لكل فرد دور يقوم به في مجتمعه إنطلاقا من وضعيته و مكانته بهذا المجتمع.

تالكوت بارسونز Parsons Talcott يعرف الدور هو أيضا قائلا بأنه :"يمثل قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد ، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم ، التي تحكم هذا التفاعل مع دور أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكيات الكاملة ".[3]

و من خلال تعريف بارسونز فإن الدور عبارة عن نظام موجه للفرد و محدد لسلوكه حيث هذا النظام هو مبني على التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي أي ما يتوقعه الفرد من الفاعلين الآخرين في محيطه ،

[1]– حجاب عبد الله ، المرجع السابق . ص 24 .

[2]– نفس المرجع . ص25 .

[3]– المرجع نفسه .

و هذا النظام محدد بمجموعة من الضوابط أي مجموعة من القيم و المعايير التي تجعل الفرد يتفاعل وفقها مع بقية الأفراد و يستجيب لأدوارهم .

و يمكن من خلال ما تم ذكره من تعاريف حول الدور وضع التعريف الإجرائي التالي:" **إن الدور هو مجموع السلوكات و الأعمال التي يقوم بها الفرد في محيطه التفاعلي سواء كمبادرة أو كرد فعل لسلوكات الأفراد الآخرين التي قاموا بها أو توقع قيامهم بها ، أين يكون هذا الدور هنا مضبوط بمكانة هذا الفرد في محيطه التفاعلي و القيم و المعايير التي تحكمه** ".

و تقوم نظرية الدور على مجموعة من الإفتراضات الأساسية و هي:

1- أن الأفراد يقضون أغلب أوقاتهم مشاركين كأعضاء ضمن مجموعات و تنظيمات .

2- كل فرد يحتل مكانة معينة ضمن هذه التنظيمات و المجموعة المشارك بها.

3- كل فرد يقوم بدوره إنطلاقا من المكانة التي يشغلها بحيث هذا الدور هو عبارة عن الوظائف و السلوكات التي يقوم بها ضمن الجماعة.

4- أن يكون هناك الجزاء للدور الذي يقوم به في إطار الجماعة حيث يكافأ عن الأداء الناجح و يعاقب عن الأداء وفقا للمعايير التي تحكم الجماعة.

5- الأفراد يقومون بأدوارهم وفقا لمعايير محددة بحيث تتحدد أدوارهم انطلاقا من تلك المعايير.[1]

2- نظرية الدور بالمفهوم السياسي: من أهم الذين حاولوا سحب نظرية الدور إلى عالم السياسة ، يوجد **هولستي Kal Holsti** بكتابة مقال عام 1970 م بعنوان تصورات الدور القومي في صناعة السياسة الخارجية . و كذلك يوجد **ستيفن وولكر** بمقالة تحت عنوان "تصورات الدور القومي و النتائج النفسية ".[2]

[1]- حجاب عبد الله ، المرجع السابق . ص 26 .

[2]- " اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية " ، متحصل عليه من موقع :

http://thesis.univ-biskra.dz/953/3/الفصل%20الاول.pdf ، يوم 2016/02/10 ، على الساعة : 16:00 .

و قد تم إعتماد نظرية الدور للتفسير في السياسة الخارجية و هذا من أجل التغلب على النقص و العجز الذي شهدته تفسيرات النظريات الأخرى للواقع الدولي و إختيارات صناع القرار بالسياسة الخارجية و لاسيما النظرية الواقعية و الليبرالية الجديدة حيث لم يقدما تفسيرا لعديد من القضايا الدولية التي طرحت بعد الحرب الباردة .[1]

فوفق نظرية الدور ينبغي للدولة أن تحدد في سياستها الخارجية موقعها و دورها ضمن النظام الدولي و الوظائف التي تؤديها و طبيعة علاقاتها مع بقية الوحدات ، و بناء على هذا فان الدور الخارجي لأي دولة يشمل ثلاث أبعاد رئيسية وهي:

*** تصور صانع القرار لمركز الوحدة في النسق الدولي ؛ أي تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ ، و درجة النفوذ التي تسمح بها الوحدة . فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو العالمي.**

*** تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية . تتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية أو دوافع صراعية.**

*** توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة في النسق. فهناك أدوار تسعى للتغيير الكامل للنسق الدولي و أدوار أخرى تبحث عن الحفاظ على الوضع الراهن.[2]**

كما أن مفهوم الدور يتميز بالخصائص التالية:

1- الدور هو ليس عبارة عن تصور صانع السياسة الخارجية له فقط بل يجب أن ينعكس إلى فعل و ممارسة.

[1] - Kostas Fantis ، Dimitrios Triantaphyllou ، Andrea kotelis ، National Role And Foreign Policy : An Exploratory Study Of Greek Elites Perceptions Towards Turkey. Hellenic Observatory ، 2015. p9.

[2]- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية . ط 2. القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998. ص – ص (48 – 49) ، متحصل عليه من موقع :
http://www.ao-academy.org/docs/tahleel_alsiyasah_alkharijiyah_0304009.pdf ، يوم :2016/02/10 ، على الساعة : 16:00 .

2- في مفهوم الدور لا يجب أن يكتفي صانع السياسة الخارجية بتصور دور دولته و لكن أيضا يجب أن يبني توقعات و تصورات للأدوار التي يمكن أن يؤديها الفاعلون الآخرون و بالخصوص أعداؤه.

3- في السياسة الخارجية يمكن أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد.

4- في مفهوم الدور الدولة يمكن أن تقوم بلعب دور إقليمي كما يمكن لها أن تقوم بلعب دور عالمي.[1]

و بالتالي أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الخصائص هو أن هناك مستويين من الدور (دور عالمي و دور إقليمي) . و بما أن حدود هذه الدراسة إقليمية مرتبطة بمنطقة الشرق الاوسط ، فالتركيز سينصب على دراسة الدور الإقليمي الخارجي.

و قد ظهرت نظرية الدور الاقليمي نتيجة لما شهدته الساحة الدولية من تعاظم كبير لسياسات بعض القوى على محيطها الإقليمي .[2] حيث تعود جذور هذه النظرية الى فلسفة السياسة النازية التى ترى ان لكل دولة مركزية (مجالا حيويا) تلعب فيه دورا بحكم تاريخها و جغرافيتها ، وأن لهذه الدولة الحق في السيطرة عليه بواسطة العمل العسكري إن لم يكن بممارسة النفوذ السياسى ، وذلك حسب الفكر الألماني الذى أقر بعضوية الدولة وضرورة توسيع حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية.[3]

كما يعود سبب بروز هذه النظرية أكثر حسب **ديفيد ما ييرز David Mayers** إلى الإنخفاض في قدرة الدول الكبرى على الإمتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض ، مما سمح لبعض القوى الإقليمية ذات النفوذ بان تمارس تطلعات للهيمنة ، ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيو – سياسية محلية.[4]

كما أن بعض القوى تتطلع إلى لعب دور إقليمي كبيرا ضمن الدوائر الجيو – سياسية المحيطة بها تمهيدا للعب دور عالمي ، اذ يرى هذا الصنف من الدول أنه من أجل الإنفتاح على السياسة العالمية أكثر

---

[1]- حجاب عبد الله ، المرجع السابق . ص 29 .

[2]- نفس المرجع . ص 30 .

[3]- " نظرية الدور الاقليمي " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.tomohna.net/vb/showthread.php?10529-نظرية-الدور-الإقليمي ، يوم 2016/02/01 ، على الساعة : 14:00 .

[4]- حجاب عبد الله ، المرجع السابق . ص 30.

لابد من الإنفتاح على العمق الاقليمي و قضاياه أكثر ، تماما مثل تركيا و سيتم التطرق الى هذا بشكل مفصل عند تناول محددات الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط .

و يفترض هولستي من خلال تحليله لنظرية الدور ، أن الدولة الطامحة للعب دور القيادة الإقليمية يجب أن تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية ، ويختلف وضع الدولة المهيمنة باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه و خصائصه.[1]

بمعنى أن الدولة الطامحة إلى لعب دور القائد الإقليمي يجب أن يكون لديها الإدراك بأنها قائد إقليمي و ليس هذا فقط بل عليها كذلك أن يكون لها المؤهلات للعب الدور القيادي (السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الثقافية...) ، فهذه المؤهلات هي التي ستمكن صانع القرار من الحصول على ذلك التصور و الإدراك بأن دولته قوة إقليمية قادرة على لعب دور القيادة .

كما يتحدد الدور الإقليمي لأي وحدة و خصوصا تلك الطامحة إلى لعب دور القائد الإقليمي من خلال تفاعلها داخل النظام الإقليمي و القضايا المطروحة به حسب ما يقول **فريدريك بيرسون Frederik Pearson** ، فمثلا يتحدد دورها في مدى تجاوبها مع النزاعات المثارة داخل الإقليم أو في طبيعة علاقاتها الدبلوماسية و الاقتصادية مع الدول التي تقع ضمن نطاق الإقليم و الشعور بالمسؤولية إتجاه القضايا التي تطرح ضمن الإقليم و تقديم المساعدات اللازمة في الوقت اللازم. [2]

كما أن هناك عاملين رئيسيين يتحكمان في طبيعة الدور الذي تمارسه أي قوة إقليمية:

- القدرات الذاتية المادية و المجتمعية التي يرتكز عليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة.

- العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما و القوى الدولية التي تستند إليها وفقا للمصالح المشتركة ، و وفقا لهذه الحالة فان القوة الإقليمية و هي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى ، إنما تواجه في الواقع ثقل

[1]- حجاب عبد الله ، المرجع السابق . ص 32 .

[2]- نفس المرجع . ص – ص(32 – 33) .

القوة مضافا إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى ، الأمر الذي يدفع بهذه القوة إلى الإعتماد على قوة خارجية ، لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي.[1]

إضافة الى أن هناك مجموعة من الأدوار التي يمكن أن تلعبها الدولة على نطاقها الإقليمي ؛ حيث يمكن أن تلعب دور الحليف المخلص من خلال تأييد سياسات دولة أو دول أخرى تنتمي لنفس الاقليم ، كما أنه يمكن أن تضطلع بدور الزعيم أو القائد الإقليمي إستنادا للعديد من الإعتبارات التي تحاول من خلالها قيادة الإقليم عن طريق التأثير على سياسات الدول المجاورة ان كان هذا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، إضافة الى أنه يمكن لها أن تلعب دور المدافع الاقليمي حيث تتولى مسؤولية الدفاع عن الإقليم الذي تنتمي إليه ضد أي شكل من أشكال العدوان ، و فوق هذا تحاول لعب دور صانع التكامل الاقليمي عن طريق توحيد الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد به في دولة واحدة ، و هذا كله يصب في صالح لعبها لدور المهيمن الإقليمي .[2]

و من مميزات الدور الاقليمي حسب **هيرمان Charles Herman** أنه استمراريته و تغيره تتحكم فيه مجموعة من العوامل مثل : تغير أدوات السياسة الخارجية هناك التغير التكيفي الذي يكون نتيجة لمستجدات جديدة ، بالاضافة الى التغير في الأهداف ، حتى ان الدور قد يتغير نهائيا اذا تغيرت توجهات السياسة الخارجية حيث هنا تتغير الأهداف و الوسائل و الاستراتيجيات التي كانت معتمدة.

1- التغير التكيفي: و يقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع الإستمرار في بقاء أهداف السياسة و أدواتها كما هي.[3]

[1]- حجاب عبد الله ، المرجع السابق . ص 34 .

[2]-" إقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية " ، المرجع السابق .

[3]- حجاب عبد الله ، المرجع السابق . ص35.

المطلب الثاني : النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

تعود جذور النظرية الواقعية الى العصور القديمة و تحديدا الى العصر اليوناني مع أفكار **ثيوسيديس** و كذلك يتجلى الفكر الواقعي مع مؤلفات و أفكار **نيكولا ميكيافيلي** بالعصر الحديث ، الركيزة الأساسية لتبلور فكر المدرسة الواقعية الكلاسيكية فيما بعد كانت أفكار و مؤلفات **توماس هوبز** .[1]

1- تفسير الواقعية الكلاسيكية لسلوك الدول: لقد ظهرت الواقعية في شكلها التقليدي من خلال إسهامات **هانس مورغانثو Hans Morgenthau** و **رينولد نيبور Reinhold Neibuhr** و **كار Carr** و غيرهم من المفكرين الواقعيين الأوائل الذين حاولوا التكيف بفكرهم مع أحداث القرن العشرين التي صاحبتها الكثير من مظاهر الإضطراب و اللأمن و تفاقم حدة الصراعات و الحروب فجاءت كتاباتهم لتعبر عن ذلك.[2]

و قد شهدت الواقعية الكلاسيكية العديد من المفكرين ، و تناولوا العديد من النقاط ومن أهمها:

- جوهر السياسة العالمية يتمثل في الصراع من أجل القوة أو الصراع من أجل السلطة.

- العالم هو عالم المصالح المتناقضة ، فالحل هو إذا أنه لا مكانة لتطبيق الأخلاق كلية ، لكن الإقتراب منها بأفضل شكل عبر التوازن المؤقت دائما للمصالح ، و الحل المؤقت دائما للنزاعات.

- عالم السياسة الخارجي هو عالم غياب السلطة أو علم تعدد السلطات ، بينما علم السياسة الداخلي هو علم بنيات السيطرة.

- التركيز على التوازن غير الدائم بين الأمم ليس عن طريق إبراز مميزات السلام بل أكثر عن طريق موافقة عالمية من أجل إنشاء مبدأ الشرعية الدولية المقبولة.

---

[1]- أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية . السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2007 . ص - ص (173 - 196) ، متحصل عليه من موقع :
https://docs.google.com/file/d/0Bw0JXzUnszw8VDRtUGVMQ0JHTDA/edit?pref=2&pli=1 ، يوم 2016/02/21 ، على الساعة : 14:00 .

[2]- بولمكاحل إبراهيم ، " تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية " ، متحصل عليه من موقع:
http://www.politic -dz.com/threads/ttur-atgaxat-almdrs-aluaqyi-fi-txhlil-alylaqat-alduli.31/ ، يوم 2016/02/01 ، على الساعة : 14:00.

– الإهتمام بما هو قائم و دراسته و تحليله بدلا من الاهتمام بما يجب أن يكون كما يفعل الواقعيون.

– السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق بل العكس.

– يمكن إرجاع أسباب سلوكيات الدول النزاعية إما إلى الطبيعة البشرية التي تحكمها غريزة حب السيطرة أو إلى التوق الشديد للأمن.

– توزيع أهداف السياسة الدولية على ثلاث أقسام:

* الحفاظ على القوة.

* الزيادة في القوة.

* إظهار القوة.

– الطبيعة البشرية غير عقلانية و في نفس الوقت عنيدة و أنانية و ميالة للعنف .[1]

هذه كانت أهم النقاط التي تطرق إليها منظروا الواقعية التقليدية ، أما المسلمات الرئيسية للواقعية التقليدية حسب مورغانثو فهي:

– الواقعية السياسية ترى بأنه يمكن فهم و تفسير العلاقات الدولية من خلال القوانين التي ترجع إلى الطبيعة الإنسانية و التي هي صالحة لكل زمان و مكان ، و لذا فمن هذا المنطلق يمكن التمييز بين الرأي و الحقيقة الموضوعية.

– الطبيعة الفوضوية في الساحة الدولية ، وغياب حكومة عالمية تستطيع أن تفرض على بقية المجتمع الدولي بخلاف المجتمع المحلي ، وهذا ما يسمى ببنية الفوضى في العلاقات الدولية . ومن هنا فان الصراع حالة طبيعية بسبب تناقض المصالح.

– الدولة (ذات السيادة) و هي الفاعل الوحيد و الرئيسي في العلاقات الدولية ، أما بقية الفواعل الأخرى مثل المؤسسات الدولية و المنظمات الغير حكومية و غيرها فهي ذات دور محدود.

[1]– مبروك غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية . عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع ، (د.ت.ن) . ص – ص(74 – 75).

- الدولة فاعل عقلاني و موحد ، تقوم في سلوكها الدولي و هي في تسيير مصالحها الإستراتيجية و الدبلوماسية على أساس المصلحة الوطنية و تسعى نحو المزيد من القوة أو الحفاظ على الوضع الراهن.
- المصلحة الوطنية كما تحدد القوة هو المفهوم المركزي و الأساسي في التحليل السياسي.
- العلاقات بين الدول مبنية على أساس القوة و التي تحددها القدرات العسكرية و الإقتصادية لهذه الدول ، وليس على أساس المبادئ العقلانية أو الأخلاقية.

- الدول تسعى بإستمرار نحو تعزيز قوتها الذاتية من خلال تطوير موارد القوة لديها ، فالدول تسعى لإكتساب القوة أو التظاهر بالقوة أو الإحتفاظ بالقوة و الوضع القائم.[1]

و من خلال الإفتراضات التي تطرحها الواقعية التقليدية فان المحرك الأساسي لسلوك الدول الخارجي هو البحث عن القوة . حيث تحاول كل دولة زيادة قوتها ، في حين تبحث عن وسائل تقودها إلى إضعاف قوة الخصوم بإعتبار أن القوة إذا لم تكن في يد تلك الدولة فهي خطر عليها . وهذا يعود إلى الطبيعة الشريرة و الأنانية للدول.[2]

و بما أن القوة هي تعريف للمصلحة الوطنية حسب مورغانثو فإن الدول تسعى إلى الحفاظ على بقائها القومي ، و الكينونة الذاتية عن طريق الحصول على القوة و زيادتها و المحافظة عليها . لأن مصلحة الدولة تكمن في إكتساب القوة و الحفاظ عليها . و بذلك تكون المصلحة الوطنية هي جوهر السياسة الخارجية ، و بالتالي فالمصلحة هي أداة تحليل السلوك الخارجي.[3]

---

[1]– عبد العالي عبد القادر ، " محاضرات نظريات العلاقات الدولية " . (جامعة الدكتور الطاهر مولاي السعيدة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009) . ص 17.

[2]– بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير(جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم سياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009 – 2010) . ص72.

[3]– عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، (د.ت.ن) . ص146.

و على العموم فإن تفسير السلوك الخارجي يرتكز على المصلحة القومية للدولة بإعتبارها الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية ، و عملية صنع السياسة الخارجية حسب مورغانثو هي دائما عملية ترشيدية عقلانية ، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة و بين الأهداف التي هي ثابتة ، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة و المصلحة الوطنية.[1]

2- تفسير الواقعية الجديدة لسلوك الدول : تختلف الواقعية الجديدة عن التقليدية في بعض المسلمات حيث تركز الجديدة على النظام الدولي كإطار تحليلي لسلوك الدول . بدل اعتبار الطبيعة البشرية منطلقا للتمييز ، ومن أهم مفكريها **كينيث والتز Kenneth Waltz** و **ستيفن جون ميرشايمر Mearsheimer J. S.** و **روبرت جيلبن R.Gilpin.** وقد جاءت كرد فعل على الإنتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية.[2]

و من أهم المبادئ التي إرتكزت عليها الواقعية الجديدة لتفسير سلوك الدول و إستراتيجياتها إزاء العالم الخارجي :

1/ فوضوية النظام الدولي: تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية و اللأمن.[3]

و نموذج "حريق في المسرح" يقدم تحليلا للفوضوية بالنظام الدولي و الصراع القائم فيه حول مصلحة مشتركة و هي البقاء . و ينطلق هذا النموذج من أن هناك مسرح له مخرج واحد فقط في حالة حريق (فوضى) . فهل سيتنافس الكل ضد الكل؟ ومن سيخرج أولا ؟ هل يخرج القوي قبل الضعيف و المعوق ؟ و هل سيخرج الرجال قبل النساء و الأطفال؟[4]

---

[1]- بيرم فاطمة ، المرجع السابق . ص73.

[2]- عبد العالي عبد القادر، المرجع السابق . ص20.

[3]- بيرم فاطمة ، المرجع السابق . ص75.

[4]- جوني عاصي ، النظرية و الأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة . رام الله : مؤسسة الناشر للدعاية و الإعلان ، 2006 . ص10 ، متحصل عليه من موقع : http://www.birzeit.edu/node/114194 ، يوم 2016/02/01 ، على الساعة : 14:00 .

فالكل بهذا المسرح له هدف واحد مشترك و هو البقاء و النجاة و التي لن تكون إلا من خلال مخرج واحد فقط . و نفس الشيء بالنسبة للنظام الدولي . و في ظل هذه الفوضى تظل الدول عاجزة على الثقة في الدول الأخرى ، و يبقى هدفها الرئيسي هو الحفاظ على البقاء .[1] وهذا ما أكد عليه ميرشايمر قائلا:" **لا يوجد دولة يمكنها أن تتوقع عدم إستعمال دولة أخرى لقدراتها العسكرية في ظل هذا النظام الفوضوي**".[2]

2/ الدولة فاعل وحدوي أساسي و عقلاني: تعتبر الدول حسب هذا الإتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية ، تتابع الفواعل بوعي و إدراك للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد ممكن من التكاليف . ومن بين الخيارات السلوكية هم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج و العقبات التي يواجهونها ، فالواقعية الجديدة تحاول تفسير و توضيح أهداف الفواعل على أنها خارجية و ليست داخلية ذاتية النشوء.[3]

3/ نفي تدخل الفواعل الداخلية في التفسير: أي فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ، و نفي أي علاقة بينهما ، و حسب والتز نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي.[4]

و إنطلاقا من هذه المسلمات فان إستراتيجيات الدول في سلوكاتها الخارجية تتحدد على أساس المصلحة المتمثلة في الأمن و حفظ البقاء و هذا الهدف يصاغ على أساس البنية الفوضوية للنظام الدولي و ليس العوامل الداخلية ، و الدول في ظل هذه البنية يجب أن تتبنى استراتيجيات أكثر عقلانية في سلوكاتها الخارجية من أجل أن تحقق أهدافها ، و باتالي يجب أن تبنى هذه الاستراتيجية وفق الخطوات التالية :

- السعي نحو تحقيق المصلحة الوطنية.

1- بيرم فاطمة ، المرجع السابق . ص75.

2 - Jack Donnelly،Realism And International Relation.CAMBRIDGE:Press Syndicate Of The University،2004.p7.

3- بيرم فاطمة، المرجع السابق.ص75.

4- نفس المرجع.ص76.

– جمع كل المعلومات المطلوبة المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار خارجي.

– حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة ، و تقييم كل بديل من حيث التكاليف و الفوائد و تقييم النتائج التي يمكن أن تترتب عنه.

– اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنافع.[1]

المطلب الثالث : تفسيرات نظرية الألعاب لسلوك الدول :

ترجع البدايات الأولى لنظرية المباريات إلى بداية القرن العشرين ، و مع ذلك تعتبر نظرية المباريات إحدى الوسائل الحديثة التي تستخدم لإتخاذ القرارات في الحالات و المواقف التي تتميز بوجود الصراع بين الوحدات المتنافسة المستقلة ، سواء كانت أفرادا أو تنظيمات ، حيث لا يستطيع متخذ القرار أن يسيطر بشكل كامل على العوامل المؤثرة التي يستطيع الحصول عليها من قراره.[2]

و يعتبر العالم الفرنسي **إميل بوريل Emile Borel** أول من طرح الفكرة سنة 1921 م. و لكن هناك من يرى أن المبتكر الأول لهذه النظرية هو **جون فون نيومان John Von Neuman** و **أوسكار مورجنسترن Oskar Morgenstern** فبعد أن أثبت جون نيومان القانون للنظرية (قانون أقل الأكبر Minimax) عام 1928م ، تعاون مع مورجنسترن في تقديم النظرية كأداة لتحليل المواقف الثقافية المتعارضة في المجالات الإقتصادية و الحربية عام 1944 م ، حيث قدما عملا مشتركا تمثل في كتاب إسمه "نظرية المباريات و السلوك الإقتصادي"Theory Of Gales And Economic Behavior" .[3]

---

[1]– بيرم فاطمة ، المرجع السابق . ص – ص(75 – 76).

[2]– عدنان ماجد عبد الرحمان بري ، مقدمة لتحليل القرارات و نظرية المباريات . (د.م.ن) : (د.د.ن) ، (د.ت.ن) . ص 105 ، متحصل عليه من موقع :
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwiZ48P-yubMAhVEPBQKHVE9CxsQFggeMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.abarry.ws%2FDecision%2520and%2520Games.pdf&usg=AFQjCNE_pcDfhiu34sVcs4qGnfvNCYnsmA ، يوم 2016/02/01 ، على الساعة : 14:00.

[3]– نفس المرجع . ص 106.

و قد برزت العديد من الإجتهادات في سبيل تقديم مفهوم دقيق لنظرية الألعاب ، و من أهمها : تعريف **جون نيومان John Von Neuman** الذي يعرفها بأنها:" مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حدا أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم أن أفعاله و أسلوبه لا يستطيعان تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل و إنما مجرد التأثير فيها".[1]

و يعرفها و كذلك يعرفها **مارتن شوبيك Martin Shubik** بأنها:" طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع". أما توماس شيلينج فيقول بأنها:" معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدراته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر و هذا يعني التمييز بين ألعاب الإستراتيجية و ألعاب الحظ".[2]

أما **جيمس دورتي James Dougherty** و **روبرت بالستغراف Robert L.Pfaltzgraff** فيلخصان مفهوم نظرية المباراة في المعنى التالي:" إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز مثلا الحصول على هدف معين يسعى طرف آخر لمنعهم منه . فإن النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم واضعين في إعتبارنا أن الطرف الآخر يحسب حركاته بطريقة عقلانية أيضا و تقدم النظرية كيفية حساب سلوك الطرف المقابل و كيفية التغلب عليه".[3]

و إنطلاقا من هذا فان نظرية المباريات تقوم على المبادئ التالية:

1- وجود لاعبين أو أكثر يقوم كل منهما بالاستئثار بأكبر قدر ممكن من المكاسب في مقابل إلحاق أكبر قدر من الخسائر للطرف الآخر ، و التوصل إلى الحل الأفضل لكلاهما.

---

[1]- عدنان ماجد عبد الرحمان بري ، المرجع السابق . ص – ص(396 – 397).

[2]- نفس المرجع . ص 397 .

[3]- عامر مصباح ، المرجع السابق . ص 398.

2- أن مفهوم الربح و الخسارة قد يختلف من طرف لآخر طبق للقيم التي تحكم كل طرف ، فقد يكون فقدان أعداد كثيرة من القتلى من أجل إستعادة منطقة محتلة يمثل إنتصارا لطرف رغم هول الخسائر البشرية المادية.

3- وجود مجموعة من القواعد الأساسية التي ترشد سلوك اللاعبين و التي يجب على جميع الأطراف الإسترشاد بها إذا أريد للمباراة أن تجري وفقا لفروض النظرية.

4- وجود مصدر إعلامي يقوم بتزويد كل لاعب بسيل من المعلومات و الخبرة المعرفية حول الإختيارات المتاحة أمام اللاعب الآخر.

5- وجود تفاعل حركي بين المتصارعين ، إذ أن أي إختبار يقدم عليه أحد اللاعبين سوف يدفع اللاعب الآخر إلى تعديل اختياره.[1]

و تصنف المباريات عادة إما حسب عدد اللاعبين المشاركين في المباراة أو عدد الإستراتيجيات أو حسب المباراة أو حسب طبيعة المباراة.[2] و لكن التصنيف الذي سيعتمد عليه في هذه الدراسة هو التصنيف حسب نتيجة المباراة حيث يعتبر هذا التصنيف الأكثر إعتمادا في إطار تحليل سلوكات الدول و إستراتيجياتها في إطار العلاقات الدولية ، فوفق هذا التصنيف يقوم تحليل سلوكات الدول و إستراتيجياتها من خلال لعبتين هما: اللعبة الصفرية و اللعبة غير الصفرية.

1- تحليل سلوك الدول في إطار اللعبة الصفرية: المعنى البسيط لهذا النوع من المباراة ؛ هو ربح طرف و خسارة طرف أخر ، أي أن ربح طرف يعني خسارة الطرف الآخر. بالمعنى الرياضي ، المكسب الذي

[1]- عمار بن سلطان ، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية . الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، (د.ت.ن) . ص – ص(301 – 302).

[2]- عدنان ماجد عبد الرحمان بري ، المرجع السابق . ص – ص(108 – 110).

يحققه الطرف (أ) يساوي الخسارة عند (ب) كما هو الحال في لعبة الشطرنج أو الألعاب التي يكون أطرافها اثنين، أين تنتهي كل حركة أو لعبة بما يساوي (1−) أو (1+) للطرف المقابل.[1]

في مجال العلاقات الدولية ، تمثل اللعبة الصفرية الصراع الدائم الغير قابل للتوفيق إذ يسعى كل طرف إلى إنهاء وجود الطرف الآخر أو الاستسلام . ووفق هذا تسعى الدول إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح.[2]

و يفترض أيضا في اللعبة الصفرية أن أحد طرفي الصراع لديه إستراتيجية محددة ، و بإستخدامه لهذه الإستراتيجية فانه يحقق أفضل النتائج مقارنة بإتباعه لأية إستراتيجية أخرى .[3] ولعبة المحصلة الصفرية هنا لا تهتم بالإقتراحات و الإستنتاجات و التهديدات و الوعود لأنها ليست ذات أهمية فيها ، و ذلك يوحي بعلاقة بين لاعبين لابد أن يكون أحدهما متضررا إلا إذا كانت علاقة حميدة تماما يستطيع اللاعب تدميرها بتبني إستراتيجية الذروة القصوى (minimax strategy)التي تستند على آلية تعمل عشوائيا.[4]

و إنطلاقا من هذا التحليل يمكن القول أنه وفق اللعبة الصفرية أن الدول في سلوكها الخارجي وعلاقتها مع الدول الأخرى ، تتبنى إستراتيجية تقوم على هدف واحد وهو تحقيق الربح بأي ثمن على حساب الطرف الآخر ، خصوصا إذا كان الهدف مصيريا ، لأن الخسارة تعني كسب الطرف الآخر.

2- تحليل سلوك الدول في إطار اللعبة الغير صفرية : ضمن هذا النوع من الألعاب يفترض أنصاره أن يكون هناك مجالا واسعا للتنسيق و التعاون بين طرفي عملية الصراع ، إذ أنهما قد يكسبان معا ، و يكون

---

[1]- عامر مصباح ، المرجع السابق . ص 404 .

[2]- المرجع نفسه .

[3]- عمار بن سلطان ، المرجع السابق . ص 302 .

[4]- توماس شيلينج ، إستراتيجية الصراع . لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 . ص 96 ، متحصل عليه من موقع : http://ia601705.us.archive.org/24/items/ketaby043/04Estratgat.pdf ، يوم 2016/02/01 ، على الساعة : 14:00 .

السلوك التعاوني هو السمة المميزة للمباراة . و ذلك من خلال وجود الدبلوماسية المفتوحة بين أطراف اللعبة ، و وجود خطوط للإتصال و التنسيق و الحرص على الحلول الوسطى.[1]

و خلفية هذه المباراة هو الحساب العقلاني لكلا اللاعبين اللذان يقرران أن الحل الوسط هو الخيار المفضل لكل منها . و يسمي **توماس شيلينج Thomas Shilling** هذا النوع من اللعبة بـ"لعبة التعاون البحت" ، ويصفها بأنها الطرف الأقل للنزاع التي يربح فيها اللاعبان و يخسران معا ، و يكون لديهما إختيارات مفضلة متطابقة فيما يتعلق بالنتيجة الأخيرة ، و لتجنب أي نزاع أولي يجب أن يكون واضحا للاعبين أن الخيارات المفضلة متطابقة بحيث لا يكون هناك تضارب مصلحة في المعلومات الصحيحة أو الخاطئة التي يحاولان توصيلها لبعضهما البعض.[2]

و يشترط **توماس شيلينج Thomas Shilling** في هذه اللعبة ؛ أنه على اللاعبين أن يفهما بعضهما بعضا ، و أن يكتشفا أنماط السلوك الفردي التي تجعل كل لاعب قادر على التنبؤ بأفعال اللاعب الآخر . أي عليهما أن يختبرا وجود إحساس مشترك لديهما بالأنماط أو التناسق ، و عليهما إستغلال الكليشيهات و الأعراف التقليدية و الرموز المهمة للإشارة إلى نواياهما و إستجابة بعضهما لإشارات بعض.[3]

و وفق هذا النموذج ، لا تكون الدول مجبورة في سلوكاتها الخارجية و خصوصا مع الأطراف ذات العلاقات الحميدة على إتباع إستراتيجية محددة في إطار هذه اللعبة بحيث تتبع إستراتيجيات تكون أكثر تعاونية مع الطرف الآخر لبلوغ هدف معين قد يكسبان معا و قد يخسران معا و قد يكسب طرف و لكن هذا الكسب لا يعتبر خسارة للطرف الآخر.[4]

---

[1]- عامر مصباح ، المرجع السابق . ص 408 .

[2]- توماس شيلينج ، المرجع السابق . ص –ص(95 – 96).

[3]- نفس المرجع . ص 96 .

[4]- المرجع نفسه .

خاتمة الفصل الأول :

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الأول يمكن إستنتاج أن الإرتباط التاريخي لمصطلح الإستراتيجية بفن الحرب ، جعل هذا المصطلح يأخذ بعدا عسكريا في الجانب المفاهيمي له.

ولا يمكن تعريف الإستراتيجية عسكريا فقط بما أنها تسعى إلى تسخير كل الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف السياسة العليا ، وهذه الأهداف يمكن تحقيقها بوسائل أخرى و لا سيما في أوقات السلم أين يتم الإستغناء عن الوسائل العسكرية . إضافة على هذا الإستراتيجية العسكرية ليست هي الإستراتيجية العليا للدولة بل هي جزء منها كون الإستراتيجية العليا لا تهتم بالوسائل العسكرية فقط .

بخصوص الجانب النظري فان نظرية الدور في السياسة الخارجية تسعى إلى دراسة السلوك الخارجي للدول و الإستراتيجيات التي تتبعها و لا سيما بمجالها الإقليمي ، بحيث تسعى بعض الدول إلى لعب دور إقليمي متأثرة بالعديد من العوامل و المتغيرات الداخلية و الخارجية و التي قد تلعب دورا رئيسيا في إستمرار هذا الدور أو تغيره.

و قد ذهبت النظرية الواقعية إلى تفسير سلوك الدول إنطلاقا من العوامل الداخلية و هذا ما ركزت عليه الواقعية الكلاسيكية ؛ أين ربطت سلوكات الدول بالطبيعة الأنانية و الشريرة للدول التي تسعى دائما إلى تحقيق مصالحها و أهدافها في عالم فوضوي . و قد عكفت فيما بعد الواقعية الجديدة على تقديم تحليل مغاير يركز على تحليل سلوكات الدول و أدوارها إنطلاقا من البيئة الخارجية و طبيعة النظام الذي تقبع في ظله هذه الدولة ، بحيث تسعى إلى لعب دور تسعى من خلاله إلى تحقيق أهداف جاءت كنتيجة لطبيعة البيئة الخارجية حسب تحليلات معظم مفكري الواقعية الجديدة.

كما يمكن تفسير سلوكات الدول إنطلاقا من نوعية الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها ، حيث أن نوعية الأهداف تلعب دورا في تحديد نوعية الإستراتيجية التي ستتبعها الدولة . بحيث أن هناك أهداف هي ذات نوعية مصيرية بالنسبة للدولة و لا يمكن التساهل فيها حتى مع الدول الصديقة ، ما قد يجعلها تتبع

إستراتيجية وفق لعبة صفرية الغاية القصوى فيها تحقيق الربح مهما كلف الثمن نظرا لكون الخسارة في مثل هكذا مواقف يقابلها ربح للطرف الآخر. وتوجد أهداف لا تفرض على الدولة إتباع إستراتيجية محددة وفق لعبة صفرية ، أين يمكن التعاون مع الطرف الآخر لتحقيق هذه الأهداف و هذه ما تسمى بلعبة المحصلة الغير صفرية أو لعبة التعاون البحت حسب توماس شيلينج.

و على العموم ستتضح أكثر هذه التفسيرات النظرية لسلوك الدول و استراتيجياتها المتعبة ، عندما يتم دراسة السلوك التركي و خصوصا بمنطقة الشرق الاوسط ، بالفصول القادمة من هذه الدراسة.

الفصل الثاني:

العوامل المفسرة للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 2002 م الى 2014 م.

مقدمة الفصل الثاني:

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين ؛ القسم الأول يتطرق إلى دراسة مفصلة لمنطقة الشرق الأوسط اذا لا يمكن تحليل الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط من دون أخذ فكرة جيدة عن المنطقة و على هذا الأساس سيتطرق المبحث الأول إلى النقاط التالية :

- المطلب الأول سيتناول التطور التاريخي لمصطلح الإستراتيجية.
- المطلب الثاني سيتناول الإطار جغرافي لمنطقة الشرق الأوسط .
- أما المطلب الثالث فخصص لدراسة أهمية منطقة الشرق الأوسط .

و بعد الإنتهاء من القسم الأول لهذا الفصل يتم التوجه نحو دراسة محددات الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2002 م إلى 2014 م وفق ثلاث مطالب :

- يتطرق المطلب الأول إلى المحددات الجغرافية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط.
- الطلب الثاني يتطرق إلى المحددات الحضارية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط.
- أما المطلب الأخير فخصص للمحددات السياسية و الاقتصادية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الأول : دراسة حول مصطلح الشرق الأوسط.

لقد إكتنف مصطلح الشرق الأوسط غموضا كبيرا و إختلاف في تعريف حدوده منذ ظهوره و إلى غاية الوقت الراهن ، وعلى هذا الأساس سيتم تخصيص هذا المبحث لدراسة مصطلح الشرق الأوسط و المنطقة التي يشير إليها بالتفصيل ، عن طريق تناول التطور التاريخي للمصطلح و الإطار الجغرافي للمنطقة التي يشير إليها المصطلح و أهميتها .

المطلب الأول : التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط.

على الرغم من أن البدايات الأولى لمفهوم الشرق الأوسط قد كانت عن طريق البرتغاليين ، إلا أن ذيوعه قد جاء نتاج الفكر الغربي الإستعماري و بعده بعدة قرون أين إرتبط بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي . و قد كان أول إستخدام لمصطلح الشرق الأوسط من قبل الكاتب الأمريكي **ألفريد ماهان** المتخصص في الإستراتيجية البحرية و قد كان هذا عام 1902 م.[1]

و قد جاء إستخدام ماهان لعبارة الشرق الأوسط على إثر مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي بإيران و المشروع الألماني الذي إستهدف إنشاء خط السكك الحديدية بين برلين و بغداد . أين استخدم مصطلح الشرق الأوسط للإشارة إلى المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي.[2]

و قد كتب **فالنتاين شيرول** أحد مراسلي التايمز البريطانية بنفس العام مجموعة من المقالات تتعرض إلى المسألة الشرق أوسطية و التي تم إصدارها عام 1903 م في شكل كتاب ، بحيث ركز شيرول على

---

[1]– محمد علي حوات ، مفهوم الشرق أوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي . القاهرة : مدبولي ، 2002 ، ص 14 .

[2]– ممدوح محمود مصطفى منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، (د . د . ن) : مكتبة مدبولي ، (د.ت.ن) ، ص 39 ، متحصل عليه من موقع :

-الصراع-الأمريكي-السوفيتي-في-الشرق-الأوسط http://slatop.com/a/430 ، يوم 2016/03/03 ، على الساعة : 14:00

المقومات الإستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة و التي تعتبر بالنسبة لبريطانيا ذات أهمية بالغة في تأمين الدفاع عن مستعمراتها في الهند ، ليصدر فيما بعد كتاب هاملتون عام 1909م الذي حمل عنوان مسائل الشرق الأوسط .[1]

أما عام 1911م فقد إستخدم **اللورد كيرزون** – حاكم الهند في تلك الفترة – مصطلح الشرق الأوسط ليشير به إلى تركيا و الخليج العربي و إيران و مناطق بآسيا بإعتبارها تمثل طريقا إلى الهند . لكن الجدير بالذكر أن مصطلح الشرق الأوسط و إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى كان يطلق على المنطقة الواقعة بين الشرق الأدنى الذي يشير الى الدولة العثمانية و الشرق الأقصى الذي يشير الى الصين.[2]

أما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى فقد أشرف **تشرشل** (وزير المستعمرات البريطاني في تلك الفترة) على إنشاء إدارة سميت ب(إدارة الشرق الأوسط و التي تم تأسيسها للإشراف على إدارة شؤون العراق و فلسطين و شرق الأردن عام 1921م) . ليتبعها فيما بعد إدماج قيادة الشرق الأوسط للقوات الجوية الملكية البريطانية التي كان مقرها العراق مع قيادة القوات البريطانية في مصر مع إحتفاظ القيادة الجديدة بإسم قيادة الشرق الأوسط . و على إثر هذا الإجراء إنتشر إستخدام مفهوم الشرق الأوسط .[3]

و قد تم تأكيد إستخدام مصطلح و مفهوم الشرق الأوسط بعد نشوب الحرب العالمية الثانية و خصوصا عند إنشاء مركز تموين الشرق الأوسط و قيادة الشرق الأوسط التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد و تقل تبعا لتطورات الحرب .[4]

---

[1]– محمد علي حوات ، المرجع السابق . ص – ص(14 – 15).

[2]– ممدوح محمود مصطفى منصور ، المرجع السابق . ص 39.

[3]– سعيد اللاوندي ، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب ، ط03 . (د . م . ن) : نهضة مصر للطباعة و النشر ، 2007 . ص 22.

[4]– ممدوح محمود مصطفى منصور ، المرجع السابق . ص 40.

و من خلال تحليل المعطيات التي تم عرضها حول التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط يتضح أنه مصطلح ذو أبعاد سياسية أكثر منها جغرافية حيث لطالما كانت مصالح القوى الكبرى عبر العصور هي المحدد الفعلي لحدوده و يتضح هذا بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت مشاريع تستهدف القضاء على خصوصية المنطقة العربية بإسم الشرق الأوسط لخلق شرعية التواجد لبعض الكيانات الجديدة و بدرجة خاصة إسرائيل .

المطلب الثاني : الإطار الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط.

إن وضع تحديد دقيق لحدود منطقة الشرق الأوسط جغرافيا هو أمر بالغ الصعوبة ، لأن التحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط كان و مازال خاضعا لأيديولوجية المصلحة منذ بدء الحركة الاستعمارية الغربية و إلى غاية الوقت الراهن كون هذا المصطلح سياسي و لا علاقة له بالجانب الجغرافي . و تقديم ضبط لحدود منطقة الشرق الأوسط لا يتأتى إلا بعرض أهم التعاريف التي قدمت لهذه المنطقة و حاولت ضبط حدودها بعد الحرب العالمية الثانية ، مع الإشارة أن جل هذه التعاريف المقدمة لضبط حدود المنطقة هي انعكاس لأهداف و مصالح سياسات معينة .

يقدم **لنشوفسكي** تحديدا لمنطقة الشرق الأوسط من خلال تعريفه لها على أساس أنها المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقا إلى مصر غربا مستثنيا دول المغرب العربي . وقد قدم مجموعة من المزايا المشتركة بين دول هذه المنطقة و من أهمها:

- تتشارك في تحقيق هدف واحد وهو تصفية الإستعمار.
- ترتبط بدين واحد وهو الإسلام.
- ذات تاريخ مشترك.
- منتج أساسي للنفط.

- فيها أهم الممرات المائية بالعالم.
- تدخل في صراع محير وهو (الصراع العربي الإسرائيلي).[1]

كما يقدم **لونارد بوندور** تحديدا آخر أكثر دقة بالمقارنة بالتحديد السابق ؛ بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا وصولا إلى إيران بالإضافة إلى بعض المناطق الهامشية التي تضم كل من أفغانستان و باكستان و دول المغرب العربي و منطقة مركزية تضم دول المشرق العربي و إسرائيل.[2]

أما **كانتوري** و **سيجل** فقد قدما تقسيما شبيها بتقسيم **لونارد بوندور** و لكن الإختلاف يكمن في تحديد الدول التي تدخل ضمن نطاق دول المركز و الدول الهامشية أو الخارجية . حيث يقسم **كانتوري** و **سيجل** المنطقة إلى مصر و العراق و سوريا و لبنان و الأردن و شبه الجزيرة العربية و السودان و هي تشكل مركز المنطقة ، بالإضافة إلى فلسطين و تركيا و إيران و أفغانستان وهي تشكل الحدود الخارجية للمنطقة.

تعرف دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تمتد حدودها من مصر إلى إيران و من تركيا إلى اليمن شاملة الدول التالية : البحرين– قبرص – مصر – إيران – العراق – إسرائيل – الأردن – الكويت – لبنان – سلطنة عمان – قطر – السعودية – السودان – سوريا – تركيا – الإمارات العربية المتحدة – اليمن .[3]

[1]– محمود حسن علي العفيفي ، "مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، 2012) . ص – ص (17 – 18) ، متحصل عليه من موقع : http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0045806 ، يوم2016/03/03 ، على الساعة : 16:00.

[2]– محمد علي حوات ، المرجع السابق . ص22.

[3]– نفس المرجع . ص 24.

أما التعريف الإنجليزي لمنطقة الشرق الأوسط فهو يضيف على التعريف السابق بعض الدول التي إستثناها تعريف دائرة المعارف الأمريكية وهي أفغانستان و باكستان و بعض المناطق من روسيا . أما المستشرق البريطاني **برنارد لويس** فيضيف جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية إلى حدود الشرق الأوسط .[1]

و نظرا للتطورات التي شهدتها المنظومة الدولية بتغير التوازنات العالمية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة ، فقد شهد الشرق الأوسط تغيرات من الناحية المفاهيمية ، ففي عام 1989م قدمت الوكالة الدولية تعريفا قامت من خلاله بضبط حدود الشرق الأوسط ، على أساس أنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا و من سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا.[2]

و في كتابه الشرق الأوسط الجديد يعرف **شيمون بيرس** منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا و من سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا إضافة إلى باكستان كونها دولة إسلامية . [3]

و في جامعة تل أبيب الصهيونية قدم تقرير الميزان العسكري لمركز جافي للدراسات الإستراتيجية شمل تعريفا للمنطقة و ضبطا لحدودها التي تتكون من الدول العربية (أعضاء جامعة الدول العربية) باستثناء موريتانيا و الصومال و يضيف إسرائيل . أما مركز **موشيي دايان** فقد قدم مسح جديد للمنطقة إستثنى منها جميع دول المغرب العربي و أضاف إليها تركيا.[4]

و من خلال ما تم عرضه من تعاريف لمنطقة الشرق الأوسط يتضح أن تقديم ضبط دقيق لهذه المنطقة أمر بالغ الصعوبة كما سبق و أن تم الإشارة إلى هذا ، كون مصطلح الشرق الأوسط مصطلح سياسي

---

[1]– محمد علي حوات ، المرجع السابق . ص 24 .

[2]– نفس المرجع . ص 25 .

[3]– أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص و التحديات " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2014) . ص 23 ، متحصل عليه من موقع : http://b7oth.com/?p=8426. ، يوم 2016/03/03 ، على الساعة : 16:00.

[4]– محمد علي حوات ، المرجع السابق . ص 26.

مطاط لا علاقة له بالجغرافيا يتأثر بمصالح و إستراتيجيات القوى الكبرى في كل فترة زمنية . و بالتالي و لأن هذه الدراسة تدور حول الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2002 م إلى 2014 م فإن التعريف و التحديد الجغرافي الذي يجب إعتماده هو التحديد التركي للمنطقة الذي تعتمده النخب الحاكمة في تركيا خصوصا منذ عام 2002.

و من أهم السياسيين الأتراك الذين تطرقوا إلى دراسة الشرق الأوسط كان أستاذ السياسة الخارجية التركية و مهندسها **أحمد داوود أوغلوا** من خلال كتابه العمق الإستراتيجي الذي عالج فيه مصطلح الشرق الأوسط بدقة و أوضح بأنه مصطلح ذو صبغة جيو – ثقافية و حسبه فان الشرق الأوسط في شكله الضيق يمتد من مصر إلى إيران ، أما في أوسع أشكاله فهو يشمل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى حوض الجانج – هنا يشير إلى التحديد الذي تم تقديمه في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير– . و يؤكد هنا **أحمد داوود أوغلوا** أن المصطلح يشمل مناطق تشترك في مجموعة من الخصائص الطبيعية بحيث تشترك في المناخ الصحراوي ، وخصائص إقتصادية بإعتبار أن كل دول هذه المنطقة دول نفطية و خصائص تاريخية و دينية على إعتبار أن دول هذه المنطقة تشترك في الديانة الإسلامية.[1]

المطلب الثالث : أهمية منطقة الشرق الأوسط.

تمتلك منطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية و إقتصادية كبيرة ؛ فعلى المستوى الإستراتيجي فإن منطقة الشرق الأوسط تحتل موقعا وسطا بين قارات العالم الثلاث أوروبا و آسيا و إفريقيا ، ما يجعلها حلقة

[1]– أحمد داوود أوغلوا ، العمق الاستراتيجي "موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية". تر: محمد جابر ثلجي ، طارق عبد الجليل . الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2011 . ص 358.

وصل بين هذه القارات و جسرا لتنقل اليد العاملة البشرية و المواد الأولية اللازمة للصناعة .[1]

و السبب الأكبر في أهمية منطقة الشرق الأوسط هو أنه تتركز بها خمسة من أهم المعابر العالمية و هي مضيق إسطنبول بتركيا (البوسفور) و مضيق قلعة تشاناق و قناة السويس إضافة إلى مضيق عدن و مضيق هرمز و مضيق جبل طارق.[2]و تمتاز هذه المنطقة أيضا بخصائص جيو – إقتصادية جعلت منها ذات أهمية كبيرة و خصوصا في أجندات القوى العالمية الكبرى ، بحيث أصبحت تشغل منطقة الشرق الأوسط حيزا كبيرا ضمن إستراتيجيات هذه القوى ، ومما زاد من أهمية المنطقة إقتصاديا هو إكتشاف الطاقة بها (البترول و الغاز الطبيعي).

1- البترول : لقد تضاعف إهتمام القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط منذ إكتشاف البترول لأول مرة عام 1908 م بإيران مما كان سببا في إرتفاع وتيرة التنافس و الصراع بين تلك القوى من أجل السيطرة على أبار النفط الموجودة بالمنطقة ، و قد إزداد إهتمام الدول الكبرى بنفط الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كنتيجة مباشرة لمشروع مارشال من أجل إعادة اعمار و ترميم أوروبا على خلفية الدمار الذي أصابها بالحرب العالمية الثانية .

كما وجدت منطقة الشرق الأوسط إهتماما كبيرا ضمن إستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة صراعها مع الإتحاد السوفيتي في الحرب الباردة ، أين إتبعت الولايات المتحدة إستراتيجية قوامها إقامة

---

[1]- علي فايز يوسف الدلابيح ، "توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 – 2011 "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2011) . ص 28 ، متحصل عليه من موقع :
http://www.meu.edu.jo/ar/images/research%20papers/توازن%20القوى%20وأثره%20في%20الشرق%20الأوسط%20بعد%20الاحتلال%20الأمريكي%20للعراق.pdf ، يوم 2016/03/03 ، على الساعة :16:00 .

[2]- أحمد داوود أوغلوا ، المرجع السابق . ص 360.

حزام من الأحلاف يمتد من أوروبا إلى غاية باكستان لمواجهة الإتحاد السوفيتي للحد من تقدمه نحو منطقة الشرق الأوسط ، التي تعتبر وفق الإستراتيجية الأمريكية في تلك الفترة منطقة محرمة عن الإتحاد السوفيتي.[1]

و حسب التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) سنة 2014م ، فإن من بين الدول في منطقة الشرق الأوسط التي تحوي على أكبر احتياطي للنفط بالمنطقة يوجد من بينها أربع دول عربية وهي :

- المملكة العربية السعودية 265.8 مليار برميل ما يعادل 20.56% من إحتياط النفط العالمي.
- العراق 145.3 مليار برميل ما يعادل 11.24% من إحتياط النفط العالمي .
- الكويت 101.5 مليار برميل ما يعادل 7.85% من إحتياط النفط العالمي .
- الإمارات العربية المتحدة 97.8 مليار برميل ما يعادل 7.56% من إحتياط النفط العالمي . [2]

و بالتالي فان النفط المتواجد بمنطقة الشرق الأوسط هو أكبر جواب على ما تشهده منطقة الشرق الأوسط منذ أحداث 2001/09/11م ، و الغزو الأمريكي لأفغانستان و العراق تحت غطاء الحرب على الإرهاب و نشر الديمقراطية بينما كان الهدف الأساسي هو خيرات منطقة الشرق الأوسط و خصوصا النفط ، حتى إن ما تشهده المنطقة حاليا على خلفية ما يعرف بالربيع العربي يحمل نفس التفسير وهو صنع إضطراب أمني بالمنطقة من أجل خلق شرعية للتدخل بشؤون دولها و الإستفادة من خيراتها و مقدراتها النفطية تحت غطاء صنع السلام و محاربة الإرهاب ، وهو ما كلف المنطقة ثمنا باهظا تمثل في تمزق

[1]– علي فايز يوسف الدلابيح ، المرجع السابق . ص 24.

[2]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، " التقرير الاحصائي السنوي 2015 " ، متحصل عليه من موقع : http://www.oapecorg.org/media/4897ce10-7de6-4c78-83b7-f66f3a60797d/-902085559/Annual%20Statistical%20Report/Annual%20Statistical%20Report%202015%20-new.pdf ، يوم 2016/03/03 ، على الساعة : 16:00 .

معظم دولها و تنامي الحركات الإرهابية الأصولية آخرها كان تنظيم الدولة الإسلامية في الشام و العراق المعروف باسم (تنظيم داعش) و هو الذي بدوره تحول إلى أحد أكبر الأطراف المتاجرة بنفط الشرق الأوسط.

2- الغاز الطبيعي: لقد إكتسب الغاز الطبيعي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة من جانب عديد الدول ، ما جعل هذه الأخيرة تدخل في علاقات متشابكة مع بعضها سواء مع تلك الدول التي تحتوي على هذا المصدر الطاقوي أو مع الدول التي ستكون معبرا لأنابيب الغاز. و تتجلى الأهمية الكبيرة للغاز الطبيعي ، في أنه تحول مؤخرا إلى وقود للنزاعات في مختلف أقطار العالم و خصوصا بمنطقة الشرق الأوسط.

حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط أحد أهم المناطق الغنية بالغاز الطبيعي حيث تحوي إحتياطي يقدر بنحو 54.8 تريليون م مكعب ، أي ما يوازي 29.1% من الاحتياطي العالمي . و يبلغ الإنتاج السنوي للشرق الأوسط من الغاز الطبيعي نحو 21.2 مليون برميل في اليوم ، ما يوازي 29.4% من الإنتاج العالمي.[1]

و سبب تزايد إهتمام القوى الكبرى بالغاز الطبيعي المتواجد في الشرق الأوسط هو ؛ أولا تراجع إحتياطات النفط و ثانيا بإعتبار الغاز طاقة بديلة للنفط و أقل ضررا بالبيئة مقارنة به . بالإضافة إلى هذا كله فقد صدر تقرير عن وزارة الطاقة الأمريكية يكشف بأن إستهلاك العالم من الغاز الطبيعي سيزيد بنسبة 57% بحلول عام 2025م ، ما قد يترتب عليه نقص كبير في الكميات المعروضة و إرتفاعات متواصلة في

[1]- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ، متحصل عليه من موقع :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec04.doc_cvt.htm بتاريخ 03 / 2016/03 ، على الساعة : 14:00.

الأسعار ، و هذا سيترتب عليه مزيد من التنافس و الصراع من أجل الحصول على الطاقة و سيكون الشرق الأوسط هو قلب هذا الصراع.[1]

و أكبر دليل أن الشرق الأوسط سيتحول إلى ساحة للصراع من أجل الغاز الطبيعي ، هو الأحداث التي تجري في سوريا على خلفية ما يعرف بالربيع العربي . إذ أن أهم خلفيات الصراع في سوريا تعود إلى الغاز الطبيعي نظرا لتصادم مشروعين للغاز الطبيعي ، المشروع القطري المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقوم على نقل الغاز القطري إلى أوروبا عبر حمص بسوريا و هو الذي سيمنح كل من تركيا و إسرائيل امتيازات إستراتيجية في معادلة تجارة الغاز العالمية بالإضافة إلى حاجتهما الشديدة لهذا المصدر الطاقوي . أما المشروع الثاني فهو المشروع الإيراني الذي يقوم على مد أنبوب من إيران إلى حمص بسوريا عبر العراق ليتفرع إلى كل من اللاذقية (سوريا) و طرابلس (لبنان).[2]

و تؤكد الباحثة بسمة ماجد حمزة بمركز حمورابي للدراسات قائلة :

"... **الصراعات المشتعلة اليوم و خصوصا بسوريا و إن بدت في ظاهرها صراعا عسكريا و سياسيا ، فإنها بالأصل صراع من أجل النفط و الغاز الطبيعي...**"[3] .

و بالتالي فان كل هذه المقومات إنطلاقا من الموقع الجيو – إستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط إضافة إلى ما تتمتع به هذه المنطقة من خصائص ذات بعد إقتصادي ، تجعل من هذه المنطقة ذات أهمية بالغة في معادلات العديد من القوى الدولية و الإقليمية .

---

[1]– الطاقة محرك الصراع في منطقة الشرق الأوسط و آسيا ، متحصل عليه من موقع :
http://www.alarab.co.uk/?id=21493 بتاريخ 2016/03/03 ، على الساعة 14:00.

[2]– المرجع نفسه .

[3]– المرجع نفسه .

المبحث الثاني : محددات الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط من 2002 م إلى 2014 م.

لقد شهد الدور الإستراتيجي لتركيا تعاظما كبيرا في منطقة الشرق الأوسط ، حيث لعب الموقع الجغرافي و الترابط الحضاري بين تركيا و هذه المنطقة دورا كبيرا في تعاظم الدور الإقليمي لتركيا ، بالإضافة إلى عناصر القوة المتغيرة المتمثلة في المحددات السياسية أين كان للنخب الحاكمة الواصلة إلى الحكم عام 2002م دورا كبيرا في إعادة رسم السياسة الخارجية التركية وفق رؤية جديدة متعددة الأبعاد ، حيث كان لها الأثر الكبير في الدور الجديد لتركيا بمنطقة الشرق الأوسط ، إضافة إلى المحددات الإقتصادية أين عملت هذه النخب على توظيف قدراتها الإقتصادية من أجل فرض تواجدها في الشرق الأوسط.

المطلب الأول : المحددات الجغرافية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط.

يشكل الموقع الجغرافي لأية دولة دورا رئيسيا في تحديد مصالحها و الإستراتيجيات التي يفترض أن تتبعها مع مختلف الدول و الدوائر الجيو – سياسية المحيطة بها. و قد سعت العديد من الدول إلى إستغلال موقعها الجغرافي لصياغة إستراتيجية إقليمية و عالمية تحقق بها أهدافها و مصالحها على المديين القريب و البعيد.

و تعد تركيا من أبرز الدول التي سعت إلى إستغلال موقعها الجغرافي المتاخم للعديد من البؤر و الدوائر الجيو – سياسية في صياغة إستراتيجيتها الجديدة في ظل حكم حزب العدالة و التنمية التي تسعى تركيا من خلالها إلى إعادة إحياء دورها الإقليمي بها خصوصا الشرق الأوسط تمهيدا للتحول نحو العالمية ، ففلكيا تقع تركيا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية على خط الطول من 36 إلى 42 درجة شمالا ،

و خط العرض من 26 إلى 45 درجة شرقا في شكل مستطيل بعرض مقدر بـ 5550 كلم و طول يقدر بـ 1500كلم. [1]

و تحتل تركيا بموقعها الوسيط بين قارتي أوروبا و آسيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته بـ "أوراسيا " . بحيث يقع النصف الأكبر من مساحتها في قارة آسيا بنسبة تقدر بـ 97% ، بينما 3% من مساحتها تقع في قارة أوروبا ، و يفصل بين جزئيها الآسيوي و الأوروبي مجموعة من أهم الممرات المائية في تركيا خاصة و بالشرق الأوسط و العالم عموما و هي مضيقا البوسفور و الدردنيل إضافة إلى كل من بحر إيجة و مرمره .[2] و قد أكسبها موقعها فسيفساء جغرافية ، بحيث تقسم تركيا جغرافيا إلى سبع مناطق جغرافية و هي:

1- ناحية مرمره Région De Marmara.

2- منطقة إيجة Région De Egéenne.

3- منطقة البحر الأسود Région De La Mer Noire.

4- منطقة الأناضول المركزية Région De L'Antolie Centrale.

5- منطقة الأناضول الشرقية Région de L'Anatolie Orientale.

6- منطقة المتوسط Région Méditerranéenne.

7- منطقة الأناضول بالجنوب الشرقي Région de L'Anatolie du Sud – Est.[3]

---

[1]- محمد عبد العاطي التلولي ، "السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002 – 2008 "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،2011) . ص 68 ، متحصل عليه من موقع :
http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0044792 ، يوم 2016/03/05 ، على الساعة : 17:00.

[2]- صايل فلاح مقداد السرحان ،" أثر المحددات الجيو – سياسية على العلاقات التركية – العربية 2002 – 2011 ". المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، العدد 02 ، 2013 . ص 225 . متحصل عليه من الموقع
https://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/viewFile/4881/3320 ، بتاريخ 2016/03/05،على الساعة : 17:00.

[3]-" Turquie Situation Générale" . http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/turquie_1general.htm.12/11/2015.17:00

و يبلغ إجمالي مساحة تركيا 779.452 كلم² ، و هي تقع على حدود واحدة مع كل من ؛ أرمينيا بطول حدودي يقدر بـ 268 كلم و أذربيجان بـ 9 كلم و بلغاريا بـ 240 كلم و جورجيا ب 252كلم و اليونان بـ 200 كلم و إيران بـ 499 كلم و العراق بـ 352 كلم و سوريا بـ 822 كلم .[1]

أما فيما يخص حدودها المائية فتركيا تحدها المياه من ثلاث إتجاهات ؛ البحر الأسود في الشمال و بحر إيجة في الغرب و البحر الأبيض المتوسط في الجنوب ، أين يصل بين هذه البحار كما ورد سابقا مضيقين رئيسيين وهما مضيق البوسفور بالشمال و مضيق الدردنيل في الجنوب الغربي.[2]

و بالتالي فان الموقع الجغرافي المميز لتركيا بقلب العالم يجعلها مؤهلة إلى لعب دور استراتيجي كبير و خصوصا إقليميا ، فلطالما كان الموقع الجيو – سياسي لتركيا محدد رئيسي لسلوكها الخارجي خصوصا بعد تولي حزب العدالة و التنمية مقاليد الحكم ، و ما ينطوي عليه هذا الموقع المتميز من مضامين سياسية و إقتصادية و إجتماعية و عسكرية.

حيث سعى صناع القرار في ظل فترة حكم حزب العدالة و التنمية إلى تغيير وجهات النظر و المقاربات المتعلقة بالوضع الجيو – سياسي لتركيا ، بما في ذلك النظر إلى الوضع الجيو – سياسي كأداة إستراتيجية توجهها فكرة الدفاع عن الحدود و الحفاظ على الوضع الراهن – أحمد داوود أوغلوا يتحدث في هذه الفكرة عن الإستراتيجية الإنطوائية التي إنتهجها مصطفى كمال أتاتورك و من خلفوه من أجل عزل

---

[1]– " الدول المجاورة لتركيا " ، متحصل عليه من موقع : http://mawdoo3.com/الدول_المجاورة_لتركيا ، يوم 2016/03/05 ، على الساعة : 17:00 .

[2]– علي حسين باكير و آخرون ، تركيا بين رهانات الداخل و تحديات الخارج . لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 . ص 20 ، متحصل عليه من موقع :
https://drive.google.com/file/d/0B3hanQWTCi80Zm9qNU50a185S0k/view?usp=drive_web&pref=2&pli=1 ، يوم 2016/03/05 ، على الساعة : 17:00 .

تركيا عن محيطها الخارجي – بل يجب رؤيته كأداة للانفتاح على العالم ضمن خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الإقليمي إلى تأثير دولي.[1]

و يستشهد أحمد داوود أوغلوا بالقوى الإستعمارية الغربية التي رأى بأن توسعها و خصوصا بعد سقوط الخلافة العثمانية كان سببا في تطورها و وصولها إلى ما هي عليه الآن ، على عكس تركيا بعد إعلان نهاية الخلافة العثمانية على يد أتاتورك التي إنتهجت سياسة العزلة و الإنكفاء على الذات من أجل الحفاظ على أراضيها الأصلية (إستراتيجية دفاعية) ، ما جعلها دولة ساكنة بعيدة كل البعد عن أفق الدولة العالمية.[2]

و يضيف على هذا أحمد داوود أوغلوا أنه لكي تتمكن تركيا من الإنفتاح على المحيط الدولي بشكل مرحلي ، يتوجب عليها أن تعتمد في إستراتيجية سياستها الخارجية على أولويات تكتيكية ضمن ثلاث محاور جيو – سياسية هامة و هي :

1- المناطق البرية القريبة : البلقان ، الشرق الأوسط ، القوقاز.

2- الأحواض البحرية القريبة : البحر الأسود ، شرق المتوسط ، الخليج ، بحر قزوين.

3- المناطق القارية القريبة : أوروبا ، شمال إفريقيا ، جنوب آسيا ، وسط و شرق آسيا.[3]

و الملاحظ على ما يقوله أحمد داوود أوغلوا في كتابه العمق الإستراتيجي ، هو أنه يجب الإنتقال من نموذج الدولة الساكنة إلى نموذج الدولة الديناميكية و إنتهاج إستراتيجية هجومية بدل الإستراتيجية الدفاعية القائمة على مبدأ رد الفعل ، لأن هذه الإستراتيجية الوحيدة الكفيلة بضمان حماية الحدود الأصلية للدولة

[1]- أحمد داوود أوغلو ، المرجع السابق . ص 44.

[2]- نفس المرجع . ص 43.

[3]- نفس المرجع . ص 44

التركية عبر إسترجاع مناطق النفوذ العثمانية و لا سيما منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر بوابتها نحو بناء نموذجها المستقل كقوة إقليمية أولا و من ثم قوة عالمية.[1]

المطلب الثاني : المحددات الحضارية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط.

يستند الدور الإستراتيجي التركي المتصاعد إقليميا و خصوصا بمنطقة الشرق الأوسط على مجموعة من المحددات الحضارية المرتبطة بالبعد التاريخي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، إضافة إلى البعد المجتمعي و خصوصا ما تعلق منها بالجانب العرقي و كيف قامت تركيا في تسخيره خدمة لإستراتيجيتها القومية ، دون إغفال المحدد الإيديولوجي (الثقافة و الدين) الذي يعتبر روح الإستراتيجية التركية الجديدة منذ عام 2002م.

فمن الناحية التاريخية شكلت تركيا نقطة تقاطع لمختلف الحضارات العريقة ، فقد كانت إسطنبول عاصمة لثلاث حضارات كبيرة بدءا بالرومانية مرورا بالبيزنطية و إنتهاءً بالخلافة العثمانية . [2]حيث كانت تركيا نقطة إنطلاق لمختلف هذه الحضارات نحو سائر المناطق و الدول و خصوصا إتجاه منطقة الشرق الأوسط . و يعود الإرتباط الحقيقي لتركيا بمنطقة الشرق الأوسط إلى الفترة العثمانية ، خصوصا بعد إتجاه القوى الدولية في تلك الفترة نحو مناطق أخرى من العالم و تحديدا إلى العالم الجديد – القارة الأمريكية – ما جعل منطقة الشرق الأوسط محط أنظار الخلافة العثمانية التي لم تفوت فرصة التوسع بها و قد كان لفتح القسطنطينية التي تحولت إلى عاصمة للخلافة العثمانية تحت إسم استانبول و إلحاق الهزيمة بإيران

[1]– جليل عمر علي ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991 – 2006 . السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2011 . ص 30 ، متحصل عليه من موقع :
http://www.k-css.org/Detail.aspx?id=967&Action=2&linkId=45 ، يوم2016/03/05 ، على الساعة : 17:00 .

[2]– أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، المرجع السابق . ص 46.

و الاستيلاء على ولاية المماليك في سوريا منعرجا حاسما في سيطرة تركيا على المجال العربي (منطقة الشام و الخليج) التي إستمرت إلى غاية بدايات القرن العشرين .[1]

و تقوم الإستراتيجية التركية الجديدة على الإستعانة بالبعد التاريخي و إحياء إرتباطاتها بالمناطق التي كانت تحت سلطتها أثناء الخلافة العثمانية ، أين عملت النخب الحاكمة على صياغة مقاربة جيو – ثقافية تجعل تاريخها الإمبراطوري العثماني و ميزات موقعها الجيو – سياسي المحوري رصيدا إيجابيا في مرحلة إعادة بناء النظرية السياسية للدولة . و لم يكن الإستناد إلى البعد التاريخي وليد مرحلة حكم حزب العدالة و التنمية ، بل شهدت تركيا حركة مماثلة و خصوصا عقب إنقلاب 1980م ، أين تبنى قادة المؤسسة العسكرية إيديولوجية تقوم على إحياء الثقافة الوطنية الإسلامية متجاوزين التطور الإقتصادي و كان من بين المؤشرات على ذلك فرض قانون ينص على إجبارية تقديم الدروس الدينية في المدارس بمختلف الأطوار، ليتم فيما بعد تكريس "التوليف التركي – الإسلامي " و الذي كان عبارة عن سياسة جديدة في مجال الثقافة الوطنية للرفع من شأن التجربة العثمانية و تضع الأسس لإرادة تأكيد تركيا كقوة إقليمية كبرى عقب موجة التغيرات التي حدثت في محيطها ؛ إندلاع الأزمة اليوغسلافية و تفكك الإتحاد السوفيتي و التقلبات في القوقاز و حرب الخليج.[2]

و من بين الأدلة على أن البعد التاريخي سيكون له الدور الكبير في إنجاح الإستراتيجية التركية ، يظهر عندما إستحضر الدكتور أحمد داوود أوغلوا في نظريته العمق الاستراتيجي مثالا عن أثر المرجعية الحضارية لأي مجتمع في معادلة قوة أي بلد قائلا:

---

[1]– محمد عبد العاطي التلولي ، المرجع السابق . ص 60 .

[2]– ميشال نوفل ، عودة تركيا إلى الشرق. لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010. ص 7 ، متحصل عليه من موقع : http://www.mediafire.com/download/bbmmn5254nj3f1r/عودة+تركيا+إلى+الشرق++-+PDFOptim.pdf ، يوم 2016/03/05 ، على الساعة : 17:00

" ... إن ثقل ميراث التاريخ العثماني للدولة التركية ، الذي يعتبر أحد المعطيات الثابتة بالنسبة لتركيا ، قد تغير بشكل أكثر أهمية مما كان عليه في مرحلة الحرب الباردة ، ليصبح أكثر فاعلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وهو ما أدى إلى توجه تركيا لأن تتبع سياسة أكثر فعالية سواء في منطقة البلقان أو القوقاز..."[1]

أما فيما يتعلق بالبعد المجتمعي فتركيا تتمتع بتعدد عرقي و إثني كبيرين فعلى الرغم من سياسة كمال أتاتورك التي حاولت القضاء على هذا التعدد العرقي و التي كان لها الدور الكبير في إستقرار تركيا مدة طويلة من الزمن ، إلا أن الإعتراف بهذه الأقليات في تركيا و خصوصا في عهد حزب العدالة و التنمية قد كان له أثر كبير مؤسس لنموذج الدولة القومية المتعددة الأعراق و الأديان.[2]

و يبلغ عدد سكان تركيا حوالي 72 مليون نسمة [3]، و هم يتوزعون على القوميات التالية ؛ يشكل الأتراك نسبة 78% من عدد السكان ، و الأكراد يشكلون نسبة 14% و يعتبر الأكراد هم الأقلية العرقية الأكبر في تركيا مقارنة بالأقليات العرقية الأخرى ، أما باقي النسبة من عدد السكان تتوزع بين أقليات عرقية أخرى هي:العرب و الزازيون و الشركس و الجورجيون و الأرمن و اليونان و الألبان و الأشوريين و الآراميون و البوسنيون و الشيشانيون و البلغاريون و اللازيون و الروس و الألمان و الاستونيون و الرومانيون و مجموعات عرقية من قفقازيا و أوزبك و قيرغيز و قازان و تتار و أذريين و غيرهم.[4]

---

[1]– أحمد داوود أوغلوا ، المرجع السابق . ص 41.

[2]– علي حسين باكير ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، المرجع السابق . ص 16.

[3]– " الدول المجاورة لتركيا" ، المرجع السابق .

[4]– " التقسيم العرقي في تركيا " ، متحصل عليه من موقع :
http://www.aljazeera.net/news/international/2007/10/8/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7 ، يوم 2016/03/03 ، على الساعة : 17:00.

و هذا التعدد العرقي يعطي تركيا هامش من المناورة في الدوائر الجيو – سياسية المحيطة بها و خصوصا في منطقة الشرق الأوسط . فقد أعطى هذا التعدد تركيا المزيد من فرص الإنفتاح على العالم التركي فالقومية التركية منتشرة على أزيد من 30 دولة في أوراسيا بتعداد يفوق 46 مليون نسمة في مجملها.[1]

و فيما يتعلق بالبعد الديني و الثقافي فقد كان له حيز ضمن الإستراتيجية العثمانية الجديدة التي تبناها حزب العدالة و التنمية التي إعتمد فيها على الروابط الدينية و الثقافية العميقة بين الشعب التركي و الشعوب المجاورة له ، و قد عملت تركيا على تسخير هذا البعد خدمة لإستراتيجيتها القومية الجديدة خاصة مع العالم العربي السني مع العلم أن 99% من الأتراك هم مسلمون سنة ، و قد عملت تركيا على تعميق روابطها الثقافية و الدينية إتجاه المنطقة من خلال البث الفضائي للقنوات التركية الناطقة بالعربية من أجل التعريف بالثقافة التركية و نشر المسلسلات التركية ، بالإضافة إلى فتح مدارس تركية و مراكز ثقافية في العديد من الدول العربية.[2]

المطلب الثالث : المحددات السياسية و الإقتصادية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط.

1- المحددات السياسية:

منذ صعود حزب العدالة و التنمية الإسلامي إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002م باشر بمجموعة من الإصلاحات السياسية التي كان لها الأثر البالغ في تغيير الصورة السياسية لتركيا نظريا و عمليا على الصعيدين الداخلي و الخارجي . و قد كان من جملة الإصلاحات السياسية التي قام بها حزب العدالة و التنمية ما يلي:

- قام بإلغاء حالة الطوارئ جنوب شرق تركيا – المناطق الكردية –
- إعطاء مجال واسع للحريات مقارنة بالفترات السابقة.

[1]- محمد عربي لادمي ، المرجع السابق . ص 72.

[2]- نفس المرجع . ص 75.

– تكريس معايير الحكم الديمقراطي و الديمقراطية .

– إحترام حقوق الإنسان ، و للإشارة حزب العدالة و التنمية هو الحزب الوحيد الذي يزعم أن مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و القانون الأوروبي لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

– تحييد دور المؤسسة العسكرية و المؤسسة القضائية.[1]

و كما سبق و أن تم الإشارة فإن هذه الإجراءات كان لها الأثر الكبير في تغيير الصورة السياسية لتركيا و لا سيما السياسة الخارجية ، حيث عمل الحزب عن طريق قياديه و أهمهم السيد **رجب طيب أردوغان** على إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية و جعلها سياسة ذات طابع متعدد الأبعاد و الأهداف على عكس الفترة السابقة التي حاولت عزل تركيا عن محيطها الخارجي و خصوصا إزاء الدوائر الجيو – سياسية المحيطة بها (منطقة الشرق الأوسط و القوقاز و آسيا الوسطى) و قد كانت السياسة الخارجية ذات توجه خارجي واحد و هو التوجه نحو العالم الغربي الأوروبي وفق الرؤية الكمالية . و قد عمل أردوغان على تغيير خارطة عمل السياسية الخارجية التركية عبر مجموعة من الإصلاحات السياسية و أهمها تحييد دور المؤسسة العسكرية و إعطائها دور إستشاري في بادئ الأمر قبل أن يتم إبعادها عن الحياة السياسية نهائيا وفق تعديل دستوري عام 2010م.[2]

فقد عملت المؤسسة العسكرية على عزل تركيا عن محيطها الإقليمي و خصوصا في منطقة الشرق الأوسط و عملت على خدمة مصالح الدول الغربية ، و أهملت مصالحها في هذه المناطق وهذا يتضح من خلال ما يقوله وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلوا قائلا في مناقشته للسياسة الخارجية التركية:

[1]– سعيدي السعيد ، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية – العربية". مجلة المفكر ، العدد 10 ، 2014. ص 471.

[2]– محمد العربي لادمي ، المرجع السابق. ص – ص(66 – 67).

" ...لقد كانت السياسة الخارجية التركية غير متوازنة مع محيطها الخارجي خصوصا مع أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية أين أهملت تركيا مصالحها مع هذه الدول و لا سيما في منطقة الشرق الأوسط... حيث بخلاف هذه القوى الامبريالية ، في الـ 80 سنة و قبل تأسيسها عام 1923م تجاهلت كثيرا علاقاتها مع الدول التي تقع بالخارج و التي كانت تشكل السلطنة العثمانية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط و الآن تركيا تحتاج إلى لعب دور كبير بهذه المناطق..."[1]

و بالتالي فان إستراتيجية حزب العدالة و التنمية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية تقوم على إعادة تعريف المصلحة التركية و بعث نشاطها من جديد وفق نظرية إستراتيجية متعددة الأبعاد ، و قد أكدت ذلك عمليا ، حيث أعادت تركيا إكتشاف و تفسير و صياغة مجمل سياساتها الخارجية ، عبر إعادة تعريفها لمكانها و مكانتها و أعادت الإعتبار لأهمية محيطها الإقليمي و خصوصا منطقة الشرق الأوسط.[2]

و ما يدل على أن تركيا قد أعادت تعريف مصلحتها بعد أن كانت أداة في خدمة المصالح الغربية هو رفضها التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لغزو العراق عام 2003م ، و قد كانت هذه هي بداية التحول بالنسبة للسياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية.[3]

و قد صاغ وزير الخارجية الأسبق الدكتور أحمد داوود أوغلوا الأسس التي يجب أن تسير عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة وهي:

---

[1] - Omer Taspinar ، Turkey Middle East Policiies Between Neo Otmanism and Kemalism .Washington : Carnegie Endowment For International Peace ، 2008. p14.

[2]– سعيد الحاج ، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا" ، متحصل عليه من موقع : http://alamatonline.com/2016/03/02/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA بتاريخ 2016/03/03. على الساعة 17:00.

[3]– علي حسين باكير ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، المرجع السابق . ص 20 .

1- العمق الإستراتيجي : حيث يحاول هنا الربط بين المكانة الدولية لتركيا و الدور الذي تلعبه تركيا في محيطها الإقليمي ، فهو يوضح أن تركيا كلما لعبت دور كبير في محيطها الإقليمي كلما ساهم ذلك في رفع مكانتها على الصعيد الدولي و خصوصا في منطقة الشرق الأوسط و هذا وفق نظرية القوس و السهم.

2- تصفير المشاكل : هنا يؤكد السيد أحمد داوود أوغلوا بأن الشرط الأساسي لصياغة سياسة خارجية قوية تحقق المصالح هو يجب التقليل من الخصومات و العداءات و خصوصا مع الدول المجاورة ، وفق لعبة غير صفرية تكون فيها كل الأطراف مستفيدة .

3- القوة الناعمة : من الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية التركية هي الإستناد في علاقتها مع دول المحيط إلى العامل الاقتصادي و الثقافي و عملت على إستبعاد العامل العسكري . [1]

و يعود سبب إستعمال القوة الناعمة و لا سيما الثقافية في السياسة الخارجية إلى رغبة النخب الحاكمة في إحياء تركيا العثمانية و الميراث العثماني وفق رؤية عثمانية جديدة ، أين يجب الاستناد فيها إلى وسائل القوة الناعمة بالأقاليم العثمانية و خصوصا بالمناطق التي تملك بها تركيا مصالح قومية.[2]

و بالتالي فان طبيعة النخب الواصلة للحكم كانت المحدد الأساسي في تغير السياسة الخارجية التركية، عبر إعادة هيكلتها من خلال تقديم تعريف جديد للمصلحة القومية التركية و إخراجها من كنف المصالح الغربية و رسم الإستراتيجية التي يجب أن تسير عليها السياسة الخارجية التركية خصوصا إتجاه المناطق الإقليمية المحيطة بها و لا سيما منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعتبر هذه الدوائر الإقليمية نقطة الانطلاق نحو العالمية .

[1]- سعيد الحاج ، المرجع السابق .

[2]- Omer Taspinar ، op.cit. p 15.

2- المحددات الإقتصادية:

لقد عملت تركيا على توظيف النهضة الإقتصادية الكبيرة التي شهدتها في سياستها الخارجية إزاء الشرق الأوسط خصوصا بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة ، حيث شهدت تركيا تحول كبير على المستوى الإقتصادي ، أين أوضح أردوغان قبيل الإنتخابات أن الفريق الإقتصادي للحزب لديه 300 مشروع إقتصادي جاهز للتنفيذ.

و بمجرد فوز الحزب بالإنتخابات و وصوله إلى السلطة ظهرت بوادر التحول الإقتصادي ، فقد قفز الناتج الإجمالي من 147.7 مليار دولار عام 2001م إلى 362.5 مليار دولار عام 2005م ليقارب عام 2010م حافة التريليون دولار أين بلغ 960.5 مليار دولار ، وقد إرتفع نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي من 2230 دولار عام 2001 إلى 8400 دولار عام 2005 ليبلغ 10 آلاف دولار عام 2007م . كما أكد تقرير البنك الدولي لعام 2010م أن تركيا على مدى الخمس سنوات من 2003م إلى 2007م لم يقل متوسط النمو السنوي للإقتصاد التركي عن 6% و قد حافظ على هذا المعدل طوال فترة الحكومة الثانية لحزب العدالة و التنمية . بالإضافة إلى هذا فقد إنخفض الدين العام في تركيا من 74% من الناتج الإجمالي في نهاية عام 2002 إلى 39% نهاية عام 2007.[1]

و إضافة إلى كل هذا فقد ارتفعت أجور العاملين مابين 2002 – 2010 بنسبة 188%، و زادت إحتياطات العملة الصعبة في البنك المركزي حيث وصلت عام 2010 إلى 70.1 مليار دولار بعد أن كانت تقدر عام 2002 ب 26.1 مليار دولار ، كما أصبحت تركيا من بين مجموعة الـ 20 ، و بالتالي أصبح الاقتصاد التركي سادس إقتصاد في أوروبا.[2]

---

[1]- راغب السرجاني ، قصة أردوغان ، ط 4.القاهرة : أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة ، 2011 . ص ، ص(97 ، 117) ، متحصل عليه من موقع : http://www.mediafire.com/?pkpwzlb3dkbqc4g ، يوم 2016/03/05 ، على الساعة : 17:00 .

[2]- سعيدي السعيد ، المرجع السابق . ص – ص(477 – 478).

و تجدر الإشارة إلى أن الدخل الوطني للفرد إنخفض بنسبة صغيرة جدا مع الأزمة العالمية عام 2009م، حيث تراجع دخل الفرد من 10.436 دولار إلى 8.590 دولار مما يؤكد على قوة الإقتصاد التركي و النهضة الكبيرة التي شهدها في ظل فترة حكم حزب العدالة و التنمية.[1]

و فوق كل هذا فان الإقتصاد التركي أصبح يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا و كاد أن يقضي على نسبة التضخم التي أصبحت عام 2001م 3.9 % ، و أصبحت إسطنبول تحتل المرتبة 27 من ناحية المدن الأكثر تأثيرا في العالم إقتصاديا ، شهدت الشركات التركية نموا إستثنائيا من خلال توسعها في شتى أسواق العالم ، و قد صرح أردوغان أن تركيا حطمت الرقم القياسي في إنتاج السيارات حيث بلغت مبيعاتها عام 2009 ما يقارب 460 ألف سيارة لتصل عام 2010 إلى 909 آلاف سيارة.[2]

و قد عملت النخب الحاكمة في تركيا على توظيف هذا التقدم في رسم سياستها الخارجية إتجاه الدوائر الجيو – سياسية التي تحرص على لعب دور كبير بها تمهيدا للتحول إلى قوة عالمية ، حيث أصبح البعد الإقتصادي هو المحدد الأساسي لعلاقة تركيا بهذه الدوائر و لا سيما دول منطقة الشرق الأوسط أين حرصت على إستغلال النهضة و التوسع الذين يشهدهما إقتصادها في تعزيز تواجدها و دورها خصوصا في منطقة الشرق الأوسط ، أين تعمل على إرساء أسس السلام و الإستقرار بالمنطقة عن طريق التعاون الإقتصادي خصوصا و أن العالم الآن يقوم على الإعتماد المتبادل الذي لا مكان فيه للسياسات الإنفرادية حسب وجهة النظر التركية ، و قد حاولت تركيا تجسيد هذا من خلال مجموعة من الإجراءات و التي كان من أبرزها ؛ الإتفاق على إنشاء مجلس إستراتيجي مع كل من سوريا و العراق عام 2008م و عقد إجتماعات مرتين على الأقل كل سنة من أجل تحقيق أكبر قدر من التعاون و التكامل الاقتصادي . و قد تمخض على هذا المجلس

[1] - Huseyin Latif ، La Nouvelle Politique Extérieure De La Turquie. Paris : Les Edition CVMag ، 2011. p21.

[2] – راغب السرجاني ، المرجع السابق . ص 117 .

مجموعة من الإتفاقيات مع العراق و سوريا من أجل التعاون في مجال و النقل و الطاقة و وصلت إلى حد طرح فكرة إقامة منطقة مشتركة للتجارة الحرة و مناطق صناعية.[1]

و الواضح أن تركيا تعمل على توظيف قدراتها الإقتصادية من أجل تأكيد تواجدها بمنطقة الشرق الأوسط أولا و زيادة إرتباطاتها بدول المنطقة من أجل إعادة إحياء ميراثها العثماني القديم في قالب جديد و استغلاله للعودة إلى مصاف القوى العظمى.

[1]– ميشال نوفل ، المرجع السابق. ص 30 .

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني يمكن إستنتاج أن هناك مجموعة من العوامل المفسرة للنشاط الإستراتيجي التركي بمنطقة الشرق الأوسط من 2002م إلى 2014م ، و لعل من أبرزها هو أهمية منطقة الشرق الأوسط من عديد النواحي خصوصا و أنها كانت و لا تزال مركز جذب و تصارع مختلف القوى الدولية و الإقليمية .

و تولي النخب الحاكمة في تركيا أهمية كبرى بمنطقة الشرق الأوسط ، و هذا من أجل المضي قدما في سبيل تحقيق الهدف الكبير المتمثل في التحول إلى قوة عالمية في إطار ما يعرف بالعثمانية الجديدة ، من خلال لعب دور إستراتيجي كبير بالمنطقة و لهذا فان النخب الحاكمة في تركيا من أجل بلوغ هذا الهدف القومي إتبعت مجموعة من الخطوات و هي:

1- على الصعيد الداخلي عملت النخب الحاكمة على إحداث مجموعة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية ، عبر عزل المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية حيث كانت تقوم على عزل تركيا عن محيطها الإقليمي و توجيهها نحو الساحة الأوروبية في إطار ما يعرف بالكمالية ، كما قامت هذه النخب بإصلاحات إقتصادية للنهوض بالإقتصاد التركي و إستغلال هذه النهضة من أجل التوسع بالمنطقة و زيادة الإرتباط بها من خلال العديد من المشاريع الاقتصادية.

2- على الصعيد الخارجي (الإقليمي) عملت تركيا على إحياء الإرث العثماني القديم من أجل بسط نفوذها بمنطقة الشرق الأوسط ، مستغلة بذلك الإرتباط التاريخي لها بدول المنطقة على إعتبار أن أغلب دول منطقة الشرق الأوسط (دول الشام و الخليج) كانت تحت الحكم العثماني ، إضافة إلى البعد المجتمعي من خلال التشتت العرقي للجنس التركي بالمنطقة و خصوصا ما يعرف بأقلية التركمان المنتشرة في عدد كبير من دول

الشرق الأوسط نتيجة للتمدد العثماني القديم . و قد سعت النخب الحاكمة أيضا إلى توظيف الجانب الثقافي في زيادة إرتباط دول المنطقة بتركيا من خلال البرامج التلفزيونية و التربوية ...الخ.

و بالتالي فان هذه الخطة الكبيرة التي إنتهجتها النخب الحاكمة في تركيا من أجل إعادة تفعيل نشاطها الإقليمي و خصوصا بالشرق الأوسط الذي جمد قرابة القرن من الزمن ، كانت سببا في دخول تركيا بعلاقات متشابكة مع العديد من الدوائر الرئيسية بالمنطقة و إتباعها لإستراتيجيات مختلفة معها ، و هي الدوائر التي سيتم التطرق إليها في الفصل القادم بشكل مفصل.

الفصل الثالث:

الإستراتيجية التركية إتجاه أهم الدوائر الشرق أوسطية من 2002م إلى 2014م

مقدمة الفصل الثالث:

تم تخصيص الفصل الثالث لإستعراض الإستراتيجية التركية على أرض الواقع من خلال تناول أهم الدوائر الشرق أوسطية التي شهدت إهتماما كبيرا من قبل تركيا ، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإستراتيجية التركية إتجاه منطقة الخليج العربي و قد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ؛ يتطرق المطلب الأول منها إلى الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الخليجية ، أما المطلب الثاني فسيتم فيه إستعراض أهم الأسباب الرئيسية التي كانت وراء التقارب بين تركيا و دول الخليج العربي خصوصا بعد الغزو الأمريكي للعراق ، و بخصوص المطلب الأخير من هذا المبحث فقد تم تخصيصه لدراسة المقاربة التي إعتمدتها تركيا في إستراتيجيتها و علاقاتها بدول الخليج العربي و العمل على تقييمها .

أما المبحث الثاني من الفصل الثالث فيتطرق إلى السياسة التركية إتجاه إسرائيل عبر إستعراض الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – الإسرائيلية بالمطلب الأول ، و من ثم تناول العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة و التنمية من خلال ثلاث أبعاد رئيسية و هي : البعد الدبلوماسي و السياسي – البعد الإقتصادي – البعد الأمني و العسكري . أما المطلب الثالث و الأخير في هذا المبحث فتم تخصيصه لدراسة أثر الصراع العربي – الإسرائيلي على توجهات السياسة الخارجية التركية .

في المبحث الأخير من الفصل الثالث سيتم التطرق إلى السياسة التركية إتجاه سوريا ، حيث يتطرق المطلب الأول إلى السياسة التركية إتجاه سوريا في الفترة ما بين 2002 م إلى 2011 م ، أما المطلب الثاني فيتناول السياسة التركية إتجاه سوريا من 2011 م إلى 2014 م . أما المطلب الثالث و الأخير فسيتم تخصيصه لدراسة العوامل الرئيسية التي كانت خلف تغير الإستراتيجية التركية إتجاه سوريا بعد الحراك العربي ، خصوصا و أن إستراتيجية تركيا بعد الحراك العربي ليست هي نفسها التي كانت تعتمدها قبله إتجاه سوريا.

المبحث الأول:الإستراتيجية التركية إتجاه منطقة الخليج العربي:

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى الإستراتيجية التركية إتجاه منطقة الخليج العربي حيث سيتم بداية إعطاء لمحة تاريخية عن العلاقات التركية الخليجية بالمطلب الأول ، ومن ثم التطرق إلى الأسباب الرئيسية التي لعبت دورا في عودة التقارب بين تركيا و دول الخليج العربي خصوصا بعد الغزو الأمريكي للعراق ، أما المطلب الثالث و الأخير سيتم التطرق فيه لدراسة نوعية المقاربة التي إعتمدتها تركيا في إستراتيجيتها إزاء منطقة الخليج العربي و دولها.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – الخليجية:

تعود جذور الإرتباط التركي بمنطقة الخليج العربي إلى عصور قديمة و بالتحديد منذ عهد الخلافة العثمانية ، أين كانت منطقة الخليج العربي خاضعة لسلطة العثمانيين في تلك الفترة بعد أن إستعانة شعوب تلك المنطقة بالدولة العثمانية للإحتماء تحت ظلها من الهجمات الخارجية ، و قد زال هذا الإرتباط بمجرد سقوط الخلافة العثمانية.[1]

و قد حاول فيما بعد مصطفى كمال أتاتورك الذي أبعد تركيا عن دوائرها الجيو – سياسية التي كانت تقبع تحت سلطتها قبل نهاية الخلافة العثمانية ، إقامة علاقات دبلوماسية مع العراق ثم تلاها إعتماد التبادل الدبلوماسي في الستينات و السبعينات من القرن الماضي مع كل من السعودية و الكويت .[2]

ثم بدأت تعود بوادر الإرتباط بين كل من تركيا و دول الخليج العربي خصوصا منذ الأزمة النفطية

[1]– عامر علي ، "أبعاد تطور العلاقات التركية الخليجية " ، المجلة السياسية و الدولية ، ص 39 ، متحصل عليه من موقع: http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9430 ، 2015/02/25 ، على الساعة : 18:00 .

[2]– المرجع نفسه .

العالمية عام 1973 م بعد أن إستعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الدول الغربية و إسرائيل ، حيث رأت تركيا في دول الخليج العربي أنها تحولت إلى لاعب إقليمي و مؤثر على صعيد السياسة الدولية.[1]

و قد كان لتردي علاقاتها هي الأخرى – تركيا – مع الغرب دور كبير في توجهها نحو الخليج العربي و تعزيز التعاون معها خصوصا على إثر رفض السوق الأوروبية المشتركة بالسبعينات تقديم الدعم الإقتصادي لتركيا في ظل التدهور الذي تشهده و قد كانت أول مبادرة قامت بها تركيا في سبيل تقوية علاقاتها مع الدول الإسلامية عموما و دول الخليج العربي خصوصا ، إستضافتها للمؤتمر الإسلامي عام 1976 م ، و قد صرح على إثر هذا الرئيس التركي آنذاك **تورغت أوزال** قائلا:

" **إن انفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت جاء لدوافع إقتصادية كون تلك الدول سوقا إستهلاكية من الدرجة الأولى** "[2]

كما أحسنت تركيا إستغلالها لحرب الخليج الأولى بين إيران و العراق في تعزيز و تقوية علاقاتها بدول الخليج بحيث دخلت في تعاون أمني مع دول هذه المنطقة و لاسيما منها تلك التي كانت عرضة للتهديد الأمني بسبب الحرب الدائرة بين العراق و إيران .[3]

و قد زادت حرب الخليج الثانية من إهتمام و توجه تركيا نحو المنطقة أكثر لدواعي أمنية و إقتصادية:

1- أمنيا: الخطاب المتصاعد للأكراد من أجل إقامة دولة مستقلة و الذي كان له تبعات سلبية على الأمن القومي التركي.

---

[1]- سعد حقي توفيق ، "السياسة الإقليمية التركية تجاه منطقة الخليج العربي 2002 – 2008 " . مجلة العلوم السياسية ، العدد 38 – 39 ،(د. ت .ن) ص 07 ، متحصل عليه من موقع : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25959 ، يوم 2016/02/25 ، على الساعة 18:00.

[2]- نفس المرجع . ص – ص ('07 – 08).

[3]- أحمد داوود أوغلوا ، المرجع السابق . ص 443 .

2- إقتصاديا: قامت تركيا بإستغلال الأزمة الخليجية الثانية من أجل تحسين وضعها الإقتصادي ، حيث تحولت إلى تاجر للأسلحة بالمنطقة خصوصا و أن منطقة الخليج العربي تتوفر على رؤوس أموال كبيرة.[1]

ضف إلى هذا إستغلالها لأزمة المياه الحادة التي تعاني منها دول الخليج العربي ، و قد كان الرئيس التركي **تورغت أوزال** هو أول من تفطن إلى هذه الأزمة و أراد إستغلالها من أجل تقوية علاقات تركيا بدول منطقة الخليج العربي ، و قد طرح على إثر هذه الأزمة مشروع خط أنابيب ينقل المياه من تركيا إلى باقي دول الشرق الأوسط و بالتحديد دول الخليج العربي ، مع العلم أن دوافع هذا المشروع كانت إقتصادية تهدف تركيا من ورائها إلى تحسين وضعها الاقتصادي المتردي نتيجة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي شهدتها حيث كانت العوائد التي ستجنيها تركيا من وراء هذا المشروع تقدر بحوالي 2 مليار دولار سنويا.[2]

و قد كانت الحرب العراقية عام 2003م هي المؤشر على عودة الإرتباط الفعلي لتركيا بمنطقة الخليج العربي، و هذا بعد أن رفض البرلمان التركي إستعمال الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي التركية في توجيه ضرباتها العسكرية إلى العراق . ضف إلى هذا إنعكاسات الحرب العراقية على دول المنطقة و التي كان لها دور كبير في تقوية العلاقات التركية الخليجية ، و سيتم التطرق إلى هذه النقطة بالتفصيل في المطلب القادم.[3]

فقد كانت حرب العراق لعام 2003 م إذا عبارة عن فرصة ذهبية لتركيا و النخب الحاكمة من أجل بداية تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي و إعادة بعث الدور الإستراتيجي لتركيا بدوائرها الجيو- سياسية المحيطة بها ، و لا سيما الشرق الأوسط و دوائره الرئيسية و بالخصوص الخليج العربي ، فحرب العراق كانت مؤشر على إستقلال تركيا عن المنظومة الغربية في قراراتها و مصالحها و إستراتيجياتها و دخولها

[1]- سعد حقي توفيق ، المرجع السابق. ص08.
[2]- نفس المرجع ، ص16.
[3]- محمد عربي لادمي ، المرجع السابق. ص115.

مرحلة البحث عن الذات ، مع العلم أن رفض تركيا إستعمال أراضيها من قبل القوات الأمريكية لضرب العراق كانت له أسباب أخرى مرتبطة بالأمن القومي التركي.

المطلب الثاني: أسباب التقارب بين تركيا و دول الخليج العربي بعد الغزو الأمريكي للعراق.

هناك مجموعة من العوامل التي كانت تقف وراء عودة التقارب التركي بدول الخليج العربي ، و يمكن تلخيص هذه الأسباب إلى ثلاث أسباب رئيسية وهي ؛ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 م و المنافع المتبادلة بين تركيا و دول الخليج العربي و أخيرا تنامي القوة الإيرانية و تأثيراتها على توازنات القوة بالمنطقة.

1- الغزو الأمريكي للعراق 2003م: لقد شكل الغزو الأمريكي للعراق نقطة تحول في علاقات تركيا بدول الخليج العربي ، و السبب يكمن في الموقف التركي من الحرب العراقية حيث لم تسمح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية بإستعمال أراضيها كقاعدة لانطلاق الضربات العسكرية على العراق ، و قد كان هذا الرفض نتاج العديد من الإعتبارات و من أهمها:

- تخوف تركيا من أن الحرب الأمريكية على العراق قد تؤدي إلى إستقلال أكراد العراق ، مما قد يكون له تبعات على أكراد تركيا و بالتالي تهديد الأمن القومي التركي .
- حركات الهجرة و النزوح التي قد تتسبب بها الحرب الأمريكية على العراق و بالخصوص هجرة الأكراد العراقيين التي قد تتسبب بمأزق أمني خطير لتركيا.
- نشوب الحرب العراقية قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التركية مع العلم أنها خسرت على إثر الحصار الإقتصادي على العراق الذي فرض منذ عام 1991 م ما يقارب 40 مليار دولار.

- تركيا بموقفها الرافض للحرب أرادت تقوية علاقاتها مع الدول الأوروبية و بالتحديد فرنسا و ألمانيا حيث كانتا ترفضان هذه الحرب ، أين رأت تركيا أن إتخاذها لهذا الموقف قد يعجل بإنضمامها للإتحاد الأوروبي.[1]

و لكن على الرغم من الفشل الذريع الذي لاقته تركيا في منعها نشوب الحرب العراقية و منعها من تحول العراق إلى النظام الفدرالي و إستقلال الأكراد بشمال العراق و إستحواذهم على كركوك أغنى مناطق العراق بالنفط و المورد الرئيسي لتركيا .[2] إلا أنها إكتسبت ورقة مهمة جراء موقفها هذا ضمنت لها هامش من المناورة في منطقة الشرق الأوسط عموما و منطقة الخليج خصوصا ، وهذا بعد كسبها لحليف إستراتيجي بالمنطقة و المتمثل في دول الخليج التي غيرت من رؤيتها لتركيا بعد ترحيبها بالموقف التركي الرافض للحرب ، نظرا للتبعات السلبية للحرب الأمريكية على العراق على كلا الطرفين ، و خصوصا في القضية الطائفية التي طرحتها الحرب و ما إنجر عنها من تغير في التوازنات الطائفية بالمنطقة . حيث أدى التمكين السياسي للشيعة في العراق إلى تصاعد النفوذ الإيراني بالعراق الأمر الذي أثار مخاوف الدول الخليجية و بدرجة أكبر السعودية التي تخشى من إمتداد هذا النفوذ إلى باقي دول الخليج مستغلا الأقليات الشيعية المتواجدة بها ، ما جعل دول الخليج تتقرب من تركيا السنية لتكوين تحالف سني في مواجهة المد الإيراني الشيعي خصوصا في ظل غياب قوة في منطقة الخليج العربي قادرة على مجابهة إيران.[3]

2- المنافع المتبادلة بين تركيا و دول الخليج : على الرغم من أن الملف العراقي خصوصا بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 م كان سببا في التقارب بين كل من تركيا و دول الخليج العربي ، لا يخفي

[1]- سعد حقي توفيق ، المرجع السابق. ص04.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- سامية بيبرس ، "الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي و مستقبل أمن منطقة الخليج". ص 157 ، متحصل عليه من موقع: http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/samia.pdf ، يوم 02 / 2016/03 ، على الساعة 14:30.

الطرفين أيضا حاجتهما لبعضهما في العديد من القضايا الثانوية التي تتطلب منهما تحقيق أقصى درجات التعاون و هذا من أجل تحقيق منافع متبادلة بين الطرفين.

حيث لا تخفي تركيا حاجتها الماسة للنفط خصوصا و أن منطقة الخليج تتربع على ما يربو عن 60% من الإحتياطي العالمي للنفط ، ضف على هذا أن تركيا تريد تنويع مصادر نفطها خصوصا بعد فشلها في منع قيام كيان كردي مستقل في شمال العراق و الذي إتخذ من كركوك عاصمة له ، أغنى مناطق شمال العراق بالنفط و أحد الموردين الرئيسيين لتركيا بالنفط من خلال خط أنابيب يربط كركوك بجيهان التركية ، حيث لا تريد تركيا أن ترهن أمنها القومي بهذا الخط فقط و إنما تسعى أيضا إلى تنويع الموردين. [1]

ضف إلى هذا كله تريد تركيا جذب الإستثمارات الخليجية خصوصا و أن هذه الأخيرة تبحث عن فرص إستثمارية نتيجة عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية عقب أحداث 2001/09/11م ، فضلا عن الفوائض المالية التي جنتها دول الخليج العربي نتيجة إرتفاع أسعار النفط عقب الحرب الأمريكية على العراق.[2]

كما أن تركيا تسعى إلى إستغلال موقعها الإقتصادي بعد أن تحولت إلى أكبر الدول المؤثرة في التجارة العالمية من أجل رفع مستوى التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي ، إضافة إلى بحث تركيا عن سوق جديدة لتصدير منتجاتها بعد أن رأت في منطقة الخليج العربي السوق المثالية في ذلك خصوصا و أن هذه الدول في حاجة ماسة لهذه المنتجات و بدرجة أكثر تلك المنتجات المتعلقة بالبناء.[3]

و دول الخليج أيضا هي بدورها في حاجة ماسة إلى تركيا لحل بعض الأزمات التي تعانيها و لا سيما ما تعلق منها بالأمن الغذائي و المائي ، خصوصا و أن تركيا تطرح مشروع مركز الإنتاج الزراعي و سلة

[1]– سامية بيبرس ، المرجع السابق. ص 157 .
[2]– سعد حقي توفيق ، المرجع السابق. ص 08.
[3]– سامية بيبرس ، المرجع السابق. ص – ص(157 – 158).

الغذاء في الشرق الأوسط .[1] علاوة على هذا حاجة دول الخليج إلى المشروع الذي تروج له تركيا فيما يتعلق بإنشاء خط أنابيب مائي "مشروع أنابيب السلام" و الذي تريد تركيا من خلاله مد المناطق التي تعاني من نقص في مصادر المياه العذبة و خصوصا دول الخليج التي تعتمد على تحلية مياه البحر و المحيط نتيجة شح المياه العذبة و ندرتها.[2]

ناهيك عن أن دول الخليج العربي تبحث عن مصدر جديد للحصول على السلاح و هذا من أجل التخلص من تبعيتها إلى الدول الغربية في هذا المجال المرتبط أساسا بالأمن القومي الخليجي و قد رأت هذه الدول في تركيا البديل المناسب للدول الغربية من أجل الحصول على السلاح.[3]

3- تنامي القوة الإيرانية و تأثيراتها على توازنات القوة بالمنطقة: لقد شهد النفوذ الإيراني تعاظما كبيرا في منطقة الشرق الأوسط عموما و الخليج العربي خصوصا في العشرية الأولى من هذا القرن و تحديدا بعد الحرب الأمريكية على العراق ، حيث تسعى إيران للتحول إلى فاعل إقليمي بالمنطقة ، و هذا يتجلى من خلال إستراتيجيتها الجديدة المرسومة بعد الثورة الإيرانية عام 1979م ، حيث بنيت هذه الإستراتيجية على ثلاث محاور رئيسية و هي:

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني و على موقع إيران في العالم الإسلامي.
- الدفاع عن أمن إيران.
- التوسع إقليميا .

و قد إستغلت إيران الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م كقاعدة إنطلاق في تنفيذ مخططها إتجاه منطقة الشرق الأوسط خصوصا و أنها كانت من بين المرحبين بهذه الحرب حسب تصريح رئيس

[1]- سامية بيبرس ، المرجع السابق . 158 .
[2]- سعد حقي توفيق ، المرجع السابق. ص15.
[3]- سامية بيبرس ، المرجع السابق. ص158.

مجلس النواب الإيراني آنذاك **محمد رضا خاتمي** قائلا:" **إن الإطاحة بالرئيس صدام حسين بأية وسيلة سيكون أسعد يوم لإيران**" .[1]

و قد كان سقوط نظام **صدام حسين** بداية عهد جديد بالنسبة لإيران من عديد الزوايا: أولها أن العراق يعتبر الجسر الرابط بين إيران و دول الخليج العربي التي يوجد بها تمركز للطائفة الشيعية ، و لهذا قامت إيران بدعم الشيعة للوصول إلى الحكم في العراق و خصوصا الإئتلاف العراقي الموحد الذي يضم أحزاب شيعية موالية لإيران.[2]

و لعل هذه المحطة كان لها دور كبير في تقوية العلاقات التركية بدول الخليج العربي ، نظرا لتخوف دول الخليج من إمتداد التأثير الإيراني إلى باقي دول المنطقة مستغلا الأقلية الشيعية ، ما جعلها تعمل جاهدة لتعزيز و تقوية علاقاتها مع تركيا من أجل التعاون للتصدي إلى مد الإيراني "الشيعي . [3]

ثانيا إحتلال العراق و إكتمال الطوق الأمريكي حول إيران من أفغانستان إلى العراق ، دفع إيران إلى إنتهاج آليات لضمان دور فاعل لها في أمن الخليج ، حيث سعت إلى ممارسة نفوذ لدى شيعة العراق كمحاولة لإيجاد أوراق تفاوضية لها في علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

و تركيا بالمقابل تولي أهمية كبيرة للنفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة الخليجية و ما له من أثار سلبية على أمن وإستقرار منطقة الخليج العربي ، و لهذا تسعى تركيا إلى لعب دور إستراتيجي في الخليج

---

[1]– محمد عربي لادمي ، المرجع السابق. ص123.

[2]– نفس المرجع . ص124.

[3]– سامية بيبرس ، المرجع السابق . ص157.

[4]– ممدوح بريك محمد الجازي ، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 – 2011 . الأردن ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014. ص69 ، متحصل عليه من موقع :
http://www.mediafire.com/download/y0iwppswde1icmb/النفوذ+الايراني+في+المنطقة+العربية+على+ضوء+التحولات+الامريكية+-+PDFOptim.pdf ، يوم : 2016/03/02 ، على الساعة : 14:30.

العربي من أجل إحلال التوازن بالمنطقة ، فالتعاون التركي – الخليجي هو بمثابة الموازن للدور الإيراني المتصاعد في المنطقة الخليجية و الشرق الأوسط على العموم.

فتركيا تبحث عن تطوير تحالف إقليمي يكون موازي للتحالف الإقليمي الذي أصبحت تقوده إيران بعد الإحتلال الأمريكي للعراق و وصول الشيعة إلى الحكم و الذي تطور ليشمل كل من النظام السوري و حزب الله في لبنان في الوقت الذي رأت فيه تركيا أنها لا تملك هذا النوع من التحالف الذي من شأنه الحفاظ على معادلة التوازن في الشرق الأوسط.[1]

و من أجل هذا تسعى تركيا إلى لعب دور الموازن الإقليمي إنطلاقا من منطقة الخليج العربي ، حيث رأت أن سقوط منطقة الخليج العربي أيضا تحت التأثير الإيراني معناه سقوط كل المنطقة تحت المظلة الإيرانية فالأمر أشبه هنا بلعبة الدومينو فسقوط حجر دومينو واحد معناه تتابع سقوط باقي الأحجار ، و لهذا تركيا تحاول أن تتدارك الأمر لأنها رأت أن سقوط العراق بيد إيران معناه سقوط باقي دول منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط بيد إيران و بالتالي القضاء على الحلم الإستراتيجي لتركيا بالتحول إلى قوة إقليمية في الشرق الأوسط ما لم تتدخل لموازنة الأوضاع.

و لهذا تركيا في علاقاتها بدول الخليج العربي تؤكد على ضرورة إستقرار هذه المنطقة ، حتى إن دول الخليج العربي يحرصون على تقوية علاقاتهم مع تركيا من أجل خلق توازن إقليمي خصوصا في ظل غياب قوة خليجية موازية لإيران ، كما أن القوى العالمية الأخرى زكت هذه العلاقات بين تركيا و دول الخليج العربي و خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية حيث ترى في هذه العلاقة صمام أمان المنطقة في ظل التمدد الإيراني.[2]

[1]– سمير سبيتان ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان . الأردن : الجنادرية للنشر و التوزيع ، 2011. ص 127.

[2]– سامية بيبرس ، المرجع السابق . ص 13.

المطلب الثالث: المقاربة التركية في إستراتيجيتها إتجاه منطقة الخليج العربي.

لقد إعتمدت التركية في استراتيجيتها اتجاه منطقة الخليج العربي مقاربة ترتكز بشكل كبير على الدبلوماسية الناعمة ، مستندة بدرجة كبيرة على العامل الإقتصادي ، و ما دل على هذا هو مؤشرات التعاون الإقتصادي من حيث الإستثمارات و اللقاءات المبرمة بين رجال الأعمال الأتراك و الخليجيين ، و إرتفاع نسبة التبادل التجاري بين تركيا و دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأولى من حكم حزب العدالة و التنمية ، فمثلا فقد تحولت السعودية إلى شريك تجاري لتركيا و قد بلغ حجم التبادل التجاري فيما بين الدولتين عام 2002م إلى حوالي 125 مليون دولار ، و إزداد حجم التبادل التجاري فيما بين تركيا و الإمارات العربية بنسبة 54% ما بين عامي 2002 و 2003 ، ضف إلى هذا حجم الاستثمارات التركية بدبي التي وصلت عام 2003 إلى 80 شركة. [1]

كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين و تركيا إلى 34 مليون دولار عام 2003م ، و من بين القطاعات الحيوية التي ركزت نشاطها فيها بمنطقة الخليج العربي هي المنسوجات ممثلة في شركة منتكس و كذلك الإنشاءات ممثلة في شركة غاما بالإضافة إلى الشركات المختصة في مجال الخدمات المستقلة.[2]

و على إثر هذا التعاون فقد تحولت دول مجلس التعاون الخليجي إلى سادس أكبر شريك مصدر لتركيا ، و قد تحولت الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الثالثة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتركيا بعد الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

كما طورت تركيا من علاقاتها و إرتباطاتها بدول الخليج العربي مستغلة الفائض النفطي من رؤوس الأموال العائدة إلى الخليج العربي بعد أحداث 2001/09/11م . و قد أدى هذا التطور الهائل في العلاقات

[1]– سامية بيبرس ، المرجع السابق. ص – ص(158 – 159).
[2]– نفس المرجع . 159.
[3]– عامر علي ، المرجع السابق . ص50.

الاقتصادية بين تركيا و دول الخليج العربي إلى التوقيع على الإتفاقية الإطارية للتعاون الإقتصادي بهدف التوصل إلى إقامة منطقة حرة بين الجانبين عام 2005م .[1] و في محاولة لمأسسة العلاقات التركية الخليجية لتشمل جميع المجالات السياسية و الإقتصادية و الإستثمارية و الأمنية و الاجتماعية و الثقافية تم في 2 سبتمبر 2008م بجدة التوقيع على مذكرة للشراكة الإستراتيجية بين تركيا و دول مجلس التعاون الخليجي.[2]

و تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة الخليجية تهدف إلى إستقطاب الدول و التجمعات الإقليمية بالخصوص تلك التي تكون موازية في قوتها للقوة الإيرانية التي تعمل على التمدد في المنطقة ، و قد رأت دول الخليج أن في هذا المشروع فرصة لتعزيز الروابط و العلاقات مع تركيا نظرا لكونها القوة الإقليمية الوحيدة في الشرق الأوسط التي يمكن أن تحقق التوازن في المنطقة في مقابل القوة الإيرانية.[3]

و التجاوب الايجابي لتركيا مع هذا المشروع يأتي لنفس الأسباب إضافة إلى أنه يخدم الإستراتيجية التركية التي تريد تقوية علاقاتها المختلفة بدول المنطقة . و قد أدى التطور في العلاقات التركية الخليجية إلى إعادة إحياء مشروع السكة الحديدية التي تربط الدول الخليجية بتركيا من أجل تحقيق تكامل في جميع الأبعاد و خصوصا في المجال الإقتصادي حيث سيكون للسكة الحديدية طريقين رئيسيين :

1- الطريق الأول عبر عمان ثم الإمارات ثم البحرين و قطر و السعودية و الكويت وصولا إلى العراق ومن ثم إلى تركيا.

2- الطريق الثاني سينطلق من عمان إلى الإمارات و من البحرين إلى قطر و السعودية و الأردن و من ثم سوريا وصولا إلى تركيا.[4]

---

[1]- سعد حقي توفيق ، المرجع السابق. ص8.

[2]- سامية بيبرس ، المرجع السابق . ص160.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- سعد حقي توفيق ، المرجع السابق . ص19.

كما أن الإستراتيجية الناعمة التي إعتمدتها تركيا بمنطقة الخليج العربي لم تبقى مقتصرة على العامل الإقتصادي فقط ، بل تجاوزت هذا إلى حد المشاركة الفعالة في البحث عن حلول للازمات التي تعانيها دول الخليج العربي و إستغلال هذه الأزمات في تعزيز تواجدها بالمنطقة ، مثل أزمة المياه التي تعاني منها دول الخليج العربي ، حيث تعد من المسائل الحيوية لأمن هذه المنطقة ، و هذا لإفتقار منطقة الخليج لمصادر المياه العذبة و إعتمادها على طرق التحلية في تصفية المياه ، و على هذا الأساس طرحت تركيا مشروع أنابيب السلام لنقل فائض المياه من نهري سيهان و جيهان جنوبي تركيا إلى دول الخليج العربي عبر خطين رئيسيين :

1- الخط الأول يمتد من جنوب تركيا عبر سوريا و الأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية بالمملكة العربية السعودية.

2- الخط الثاني يقطع سوريا و ينقل المياه إلى شرق المملكة العربية السعودية و العراق و الكويت و البحرين و قطر و الإمارات العربية المتحدة.[1]

و تستند تركيا في إستراتيجيتها على الدبلوماسية الناعمة كونها الاستراتيجية الأنجع لإستقطاب كل الدول في الشرق الأوسط حتى تلك التي تدخل معها في خلافات أو علاقات تنافس مثل سوريا أو العراق أو حتى إيران ، حيث تسعى تركيا وفق هذه الإستراتيجية في الشرق الأوسط عموما و الخليج العربي خصوصا ، كما سبق و أن تم الإشارة إلى هذا في الفصل الثاني إلى تصفير مشاكلها مع الجيران كأحد أهم المرتكزات الرئيسية لسياستها الخارجية الجديدة ، إذ ترى أنه لا يمكن أن تكون لها سياسة خارجية فاعلة إذا كانت غارقة في خصومات و نزاعات مع الدول المجاورة.

[1]- سعد حقي توفيق ، المرجع السابق. ص – ص(15 – 16).

و تركيا بالتالي في سياستها مع دول الخليج هي لا تعادي أحدا ، بل تنظر إلى الجميع على أنهم شركاء حتى الطرف الإيراني و الذي يراه الجميع منافس لتركيا مع أنه في الحقيقة بالنسبة لتركيا هو شريك إستراتيجي ، و أبرز دليل على هذا هو ما يقوله الدكتور أحمد داوود أوغلوا :

"...**ينبغي إزاء احتمال تشكل إستقطاب بفعل أوضاع معينة الإهتمام بالعلاقات مع إيران ، و هي الدولة المسلمة الغير عربية بالمنطقة** ..."[1]

و من بين الأسباب التي تجعل تركيا تنظر لإيران على أنه شريك إستراتيجي مهم هو القضايا المشتركة فيما بينهما بالخصوص الملف الكردي و ما يشكله حزب العمال الكردستاني من خطر على أمنهما القومي و مصالحهما في المنطقة ، ضف إلى هذا كون إيران ممول رئيسي لتركيا بالغاز الطبيعي بعد روسيا ، حيث وقع الطرفان إتفاقيتين عام 2008م لنقل الغاز الإيراني بواسطة خط أنابيب إيران – تركيا مرورا باليونان إلى أوروبا مقابل تسهيل تصدير النفط الإيراني بواسطة خطوط أنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط.[2]

و هذا ما يبرر السياسة التركية في منطقة الخليج العربي بتحاشي الدخول في ترتيبات عسكرية جماعية مع دول الخليج العربي و تكتفي بالحديث عن التعاون الثنائي فقط.[3]

و لهذا يمكن القول أن هذه الإستراتيجية المتبعة من قبل تركيا اتجاه دول الخليج العربي قد كانت ناجحة لأبعد الحدود ، إذ عملت على تحقيق تقدم إستراتيجي ملحوظ في الخليج العربي و الشرق الأوسط عموما ، فقد كسبت من خلال إستراتيجيتها الناعمة أطراف و حققت أهداف دون أن تخسر أطراف أخرى حيث إعتمدت على إستراتيجية تجعل الكل شريك و هي بالتالي إستراتيجية تتسم بنوع من البراغماتية . و

---

[1]– أحمد داوود أوغلوا ، المرجع السابق . ص 452 .

[2]– ايمان دني ، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة . الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014 ، متحصل عليه من موقع : ص – ص(162 – 163) ، متحصل عليه من موقع :
http://www.mediafire.com/download/875ydyb8h6m55iz/الدور+الإقليمي+لتركيا+في+منطقة+الشرق+الأوسط+بعد+الحرب+الباردة+pdf. ، يوم 2016/04/19 ، على الساعة :14:30 .

[3]– سعد حقي توفيق ، المرجع السابق. ص11.

أبرز دليل على هذا هو صبر الآراء الذي أجري مع مسؤولين إيرانيين لمعرفة رأيهم حول الدور التركي في الشرق الأوسط عموما و الملف النووي الإيراني خصوصا ، وقد تمخض صبر الآراء على ترحيب 61 % بمقابل إعتراض 9 % على هذا الدور .[1]

[1]- Mensur Akgun ، Sabiha Senyucel Gundogar and Other، The Perception Of Turkey In The Middle East2010.Istanbul: TESEV Foreign Policy Programme.2011.p19.

المبحث الثاني : السياسة التركية إتجاه إسرائيل.

يتطرق هذا المبحث إلى دراسة السياسة التركية إتجاه إسرائيل من خلال ثلاث مطالب رئيسية ، يتناول فيها المطلب الأول الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإسرائيلية ، إذ لا يمكن التعريج على واقع العلاقات بين تركيا و إسرائيل في عهد حزب العدالة و التنمية دون التطرق إلى ماضي علاقاتهما و جذورها ، أما المطلب الثاني فخصص لدراسة أبعاد العلاقات بين تركيا و إسرائيل سياسيا – إقتصاديا – أمنيا و عسكريا . أما المطلب الأخير فخصص لدراسة أثر الصراع العربي – الإسرائيلي على توجهات السياسة الخارجية التركية و كيف تقوم تركيا على موازنة علاقاتها مع طرفي الصراع .

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإسرائيلية.

بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية في 28 فيفري 1949م بعد أن إعترفت تركيا بإسرائيل كدولة ، و هذا من خلال تصريحات وزير الخارجية التركي آنذاك **نجم الدين صادق** حيث قال : " **دولة إسرائيل حقيقة واقعية إعترفت بها أكثر من 30 دولة** " و قد أعتبر هذا التصريح إعترافا ضمنيا من قبل تركيا بإسرائيل كدولة ، أما الإعتراف الرسمي فقد كان في 28 مارس 1949 م لتكون بذلك تركيا أولى الدول الإسلامية المعترفة بإسرائيل.[1]

و هناك العديد من الأسباب التي كانت تقف خلف إعتراف تركيا بإسرائيل من أهمها ؛ رغبة تركيا في كسب ثقة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و أنها عضو جديد في الحلف الأطلسي و الولايات المتحدة لم

[1]– مراد فول ، "العلاقات التركية الاسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط " ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010 – 2011) . ص – ص(71 – 72).

تكن مرتاحة لها ، أين رأت تركيا في هذا الكيان الجديد فرصة من أجل تقوية علاقتها بالولايات المتحدة في حال سارعت إلى الإعتراف به كدولة.[1]

و هناك من المحللين من يرجع أيضا أسباب إعتراف تركيا بإسرائيل إلى الدور الكبير الذي لعبه اللوبي الإسرائيلي المتواجد داخل تركيا حيث يسيطر هذا اللوبي على العديد من وسائل الإعلام ، فقد قامت وسائل الإعلام هذه بنشر مقالات تبرز تآمر العرب ضد العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى و كيف كان لهم الدور الكبير في هزيمة الجيش العثماني.[2]

و يبدو أن إسرائيل في استعمالها للوبي اليهودي المتواجد داخل تركيا و من خلال الحملة الإعلامية التي شنتها ضد العرب كانت تبحث عن تقوية علاقاتها بالدول الشرق أوسطية الغير عربية من أجل تجاوز هاجس العزلة ، و تركيا هي إحدى هذه الدول التي سعت إسرائيل الى مد جسور التواصل معها .

و قد تم توثيق هذه العلاقات بمجرد إعتراف تركيا بإسرائيل حيث أقدمت إسرائيل على تعيين قنصل لها بتركيا في 01 نوفمبر 1949م[3] – هذه الخطوة تؤكد الطرح السابق بأن إسرائيل هي الطرف الأكثر حرصا على تطوير العلاقات التركية الإسرائيلية –.

و في سبيل ترقية العلاقات بينهما أقدما البلدين على توقيع العديد من الاتفاقيات و من أهمها :

1– اتفاقية تعاون في المجال الأمني عام 1951 م ، حيث بمقتاضاها توفر إسرائيل فرص العمل و

[1]– أحمد نوري النعيمي ، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الأوسط ، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2013 . ص 53.

[2]– نفس المرجع . ص 52 .

[3]– مراد فول ، المرجع السابق . ص – ص(71 – 72).

التدريب الاستخباري لوحدات الأمن التركية إضافة إلى تزويد تركيا بالمعلومات الإستخبارية التي تتعلق بأمنها القومي – تركيا – [1]

2- اتفاقية التعاون المشترك في عديد المجالات الدبلوماسية و العسكرية و الإقتصادية و العلمية ،[2] حيث وقعت تركيا هذه الإتفاقية مع إسرائيل كونها كانت ترى في إسرائيل عنصرا موازنا للأطماع السوفيتية في محيطها الجنوبي ، و حليف محتمل في إطار المنظومة الأمنية و السياسية بالشرق الأوسط .[3]

لكن مع بداية الستينات بدأت تطفو على السطح بوادر الإختلاف بين الدولتين ، خصوصا عقب إندلاع الأزمة القبرصية عام 1963 م ، حيث أيدت إسرائيل الطرح اليوناني ، و قد إزداد التنافر بين الطرفين عندما تبنت تركيا موقفا إلى جانب الدول العربية في حرب 1967 م ، و طالبت بضرورة إنسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة و صوتت ضد قرار الأمم المتحدة بإلحاق القدس الشرقية إداريا بإسرائيل.[4]

و يبدو أن الموقف التركي هنا إذا ما تم ربط الأحداث ببعض ليس موقفا ناتجا عن تعاطف تركيا مع الموقف العربي في حرب 1967 م و إنما مرد هذا الموقف هو الرد على موقف إسرائيل بوقوفها إلى صف اليونان عند إندلاع الأزمة القبرصية عام 1963 م.

---

[1]- قسم الأرشيف و المعلومات ، تركيا و القضية الفلسطينية ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، 2010 . ص 12 ، متحصل عليه من موقع : http://www.alkottob.com/download/2129.html ، يوم : 2016/04/19 ، على الساعة : 14:30 .

[2]- ايمان دني ، المرجع السابق . ص 165 .

[3]- عماد الضميري ، تركيا و الشرق الأوسط . (د . م . ن) : مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002 . ص 99 ، متحصل عليه من موقع :
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjl37HEyebMAhVJbhQKHW10BdUQFggcMAA&url=http%3A%2F%2Falqudscenter.org%2Fuploads%2FTurkey2002..pdf&usg=AFQjCNHx2a88Pj53f2HlD87hWm9qYMThOQ ، يوم 2016/04/19 ، على الساعة : 14:30 .

[4]- قسم الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق . ص 13.

و توترت العلاقات أكثر بعد ورود تقارير إستخبارية إلى تركيا تؤكد تواجد عسكري لإسرائيل بمنطقة كردستان العراق و تخطيطها لتنفيذ هجوم مشترك ضد العراق الأمر الذي رأت فيه تركيا خطورة على أمنها القومي ، حيث قد يؤدي هذا إلى إستقلال إقليم كردستان العراق. [1]

و قد تعمق الشرخ في العلاقات التركية – الإسرائيلية بعدما رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة الامريكية بإستخدام قواعدها في الحلف الأطلسي من أجل تزويد إسرائيل بالسلاح ، بينما في المقابل سمحت للإتحاد السوفيتي باستعمال أجوائها من أجل تجديد مخزون السلاح المصري .[2] و هذا الموقف لم يكن وليد سوى براغماتية السياسة التركية مثلما حصل في حرب 1967م ، حيث أرادت ان تخلق نوعا من التقارب بالدول العربية في الوقت الذي تشهد فيه أسعار النفط إرتفاعا جنونيا هذا بالإضافة إلى الوضع الإقتصادي السيئ الذي تشهده.

و من أجل هذا المسعى – تقوية علاقتها بالدول العربية – بادرت تركيا في 10 نوفمبر 1975 م على التصويت لمصلحة القرار رقم 3379 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة و الذي يعرف الصهيونية على أنها شكل من أشكال العنصرية و التمييز العنصري ، و في خطوة غير مسبوقة أيضا عملت تركيا على إستقبال وفد من منظمة التحرير الفلسطينية عام 1976م و إعترفت به كممثل وحيد للشعب الفلسطيني و سمحت بفتح مكتب للتمثيل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1979م و هذا كله كان على حساب علاقتها مع إسرائيل.[3]

---

[1]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، "أثر صعود حزب العدالة و التنمية التركي على العلاقات الاسرائيلية التركية " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، 2011) . ص 18 ، متحصل عليه من موقع :
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwifuuG1webMAhVGBBoKHa9yAK0QFggcMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.alazhar.edu.ps%2FLibrary%2FaattachedFile.asp%3Fid_no%3D0044821&usg=AFQjCNFo4mZ2D8upUOiyaywyEwi_fubvXg&bvm=bv.122448493,d.d2s ،
يوم : 2016/04/19 ، على الساعة : 14:30 .

[2]– المرجع نفسه .

[3]– نفس المرجع . ص – ص(18 – 19).

و قبيل مدة قصيرة من الإنقلاب العسكري الذي شهدته تركيا عام 1980 م قامت بتقليص النشاط الدبلوماسي ، حيث تم إغلاق القنصلية التركية بالقدس ، و تم تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي التركي لدى إسرائيل من مستوى قائم بالأعمال إلى مستوى سكرتير ثان ، ردا على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها بدل تل أبيب.[1]

لكن الإنقلاب العسكري الذي شهدته تركيا عام 1980م و الذي أدى إلى وصول تورغت أوزال إلى الحكم شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية نوعا من الإنفراج بعد أن كادت تدخل نفقا مظلما ، و هذا يتضح من خلال إرتفاع وتيرة الزيارات المتبادلة بين الطرفين في الفترة الممتدة من 1980 الى 1996م على النحو التالي:

- أوت 1980 م : قام وفد إسرائيلي رفيع المستوى من وزارتي الدفاع و الخارجية بزيارة إلى أنقرة من أجل إجراء محادثات تعاون مع وزير الخارجية التركي آنذاك **خير الدين آركمان**.
- 1984 م : إقدام **آرييل شارون** وزير الدفاع الإسرائيلي على زيارة إسطنبول للتباحث مع الأتراك من أجل رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.
- سبتمبر 1984 م : وفد من نواب حزب الشعب المعارض يقوم بزيارة غير رسمية الى إسرائيل و يلتقي بوزير الخارجية الإسرائيلي **إسحاق شمير** الذي عبر أن تؤدي هذه الزيارات إلى تعزيز و تقوية العلاقات بين البلدين.
- فيفري 1986 م : الحكومة التركية تعطي الضوء الأخضر لجميع أطياف المجتمع التركي من صحفيين و كتاب و نواب و أحزاب بتلبية أي دعوة يتلقونها من إسرائيل و هذا جاء بعد زيارة المبعوث الإسرائيلي.[2]

[1]– قسم الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق . ص 14.

[2]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، المرجع السابق . ص 19.

و على إثر هذا الإنفراج في العلاقات بين تركيا و إسرائيل بالثمانينات من القرن الفارط ، فقد عينت تركيا سفيرا لها في تل أبيب بدرجة قائم بالأعمال ، ليتم عام 1991م تبادل السفراء رسميا و لأول مرة منذ إعتراف تركيا بإسرائيل .[1] و تطورت العلاقات بعد ذلك وصولا إلى عام 1996 م ليقوم البلدين بعد مجموعة من الزيارات الرسمية المتبادلة بتوقيع العديد من الاتفاقيات خصوصا في الجانب العسكري و الاستخباري .[2]

و قد عاد نوع من التوتر إلى ساحة العلاقات التركية – الإسرائيلية نتيجة تولي **نجم الدين أربكان** رئاسة الوزراء و تبنيه لسياسات معادية لإسرائيل ، و كذا توترت العلاقات أيضا نتيجة إنتفاضة الأقصى التي أبدت فيها تركيا معارضة لسياسة إسرائيل ، إلا أن أحداث 2001/09/11م كانت سببا في القضاء على هذا التوتر ، أين إلتفت الطرفان إلى التعاون في سبيل مواجهة الإرهاب الأصولي خصوصا و أنهما مجاورتان لأهم الدول التي يعتقد بأنها تقدم الدعم لهذه المنظمات الإرهابية.[3]

المطلب الثاني : أبعاد العلاقات التركية الإسرائيلية في فترة حكم حزب العدالة و التنمية.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ثلاث أبعاد مهمة تمحورت حولها العلاقات التركية الإسرائيلية بعد تولي نخب حزب العدالة و التنمية مقاليد الحكم في تركيا ، و تتمثل هذه الأبعاد في : البعد الدبلوماسي و السياسي – البعد الإقتصادي – البعد الأمني و العسكري.

1 – البعد الدبلوماسي و السياسي في العلاقات التركية – الأسرائيلية : مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في تركيا شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية نوع من التوتر بعد قيام إسرائيل بإغتيال بعض

[1]– منصور عبد الحكيم ، تركيا من الخلافة الى الحداثة من أتاتورك الى أردوغان . حلب : دار الكتاب العربي ، 2013 . ص 193 .

[2]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، المرجع السابق . ص20 .

[3]– سمية حوادسي ، "العلاقات التركية – الاسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2013 – 2014) . ص 19 .

قيادات حماس و على رأسهم الشيخ **أحمد ياسين** ، إلا أنه في عام 2005 م شهدت العلاقات بين الطرفين نوعا من الإنفراج بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي **عبد الله غول** آنذاك الى إسرائل.[1]

و قد أعقب هذه الزيارة زيارة أخرى قام رجب طيب أردوغان إلى إسرائيل حيث جاءت مباشرة بعد إنسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام 2005 م ، و قد كان الهدف من الزيارة حسب التصريح الذي أدلى به أردوغان هو تحسين العلاقات بين أنقرة و تل أبيب و إستئناف محادثات السلام بين الدول العربية و إسرائيل، إضافة إلى أن الزيارة أيضا كانت تحمل أهدافا إقتصادية و هذا بدا واضحا من خلال الوفد المرافق له آنذاك و الذي كان يتكون من عدد كبير من رجال الأعمال.[2]

و قد بدا حرص إسرائيل على تحسين و تقوية علاقاتها واضحا من خلال الإستقبال الذي حظي به وزير الخارجية عبد الله غول ، و الباعث الرئيسي على هذا هو أن تركيا تعتبر بالنسبة لإسرائيل الجسر الرابط بينها و بين الدول الإسلامية و لا سيما العربية من أجل إستئناف محادثات السلام ، و الدليل هنا هو تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي سليفان شالوم حيث قال :" **تركيا يمكنها أن تشكل جسرا بين إسرائيل و الدول العربية** " ، و قد قامت تركيا بما كان منتظرا منها عندما قامت بترتيب لقاءات بين بعض الدول الإسلامية و إسرائيل و أشهرها كان اللقاء الذي جمع بين وزير الخارجية الباكستاني **خورشيد قاصوري** و الإسرائيلي **سليفان شالوم** عام 2005 م.[3]

و لكن يبدو ان هذا الإستقرار في العلاقات بين الجانبين لن يعمر كثيرا ، حيث كانت بداية عام 2006م بداية للتوتر في العلاقات بين تركيا و إسرائيل بعد العدوان الذي شنته إسرائيل على جنوب لبنان ، و على المستوى الرسمي أظهرت الحكومة التركية إستنكارها لهذا العدوان مؤكدة على لسان رئيس حكومتها

[1]– قسم الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق . ص 16.
[2]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، المرجع السابق . ص – ص(111 – 112).
[3]– قسم الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق . ص – ص(16 – 17) .

أن خطف جديين إسرائيليين من قبل حزب الله لا يبرر لإسرائيل كل هذا القتل ، كما صرح وزير الخارجية آنذاك عبد الله غول آنذاك قائلا :" **ليست هناك أية انسانية و غير مفهوم أمر معاقبة لبنان من أجل عمل قام به حزب الله** "، و قد أكد على هامش قمة مجموعة الثمانية في سان بترسبورغ على ضرورة وقف إطلاق النار.[1]

و حفاظا على علاقاتها بإسرائيل و موقعها كوسيط في محادثات السلام إكتفت تركيا بالتحرك عن طريق الوسائل الدبلوماسية فقط ، حيث رأت أن إتخاذ موقف متشدد يمكن أن يؤثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة و كذا الإتحاد الأوروبي مما قد يعرقل محادثات الإنضمام للإتحاد الاوروبي ، و نتيجة لهذا بادرت تركيا بخطوة لاقت إستحسانا من جميع الاطراف تمثلت في إرسال قواتها العسكرية إلى لبنان في إطار الامم المتحدة من أجل المحافظة على السلام .[2]

و لكن يبدو أن الخلاف سيتعمق أكثر بين الطرفين بعد الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة ، الذي جاء نتيجة فوز حركة حماس في الانتخابات وإقدام فصائل المقاومة الفلسطينية على أسر الجندي الإسرائيلي **جلعاط شاليط** في جوان 2006م ، و أيضا منع وصول الأسلحة و المعدات العسكرية إلى حركات المقاومة .[3]

و قد إنتقد أردوغان هذا الحصار واصفا فلسطين بأنها تحولت الى سجن بسماء مفتوحة ، و قد قام بإستقبال وفد كبير من ممثلي حركة حماس و على رأسهم **خالد مشعل** بمناسبة فوزهم بالإنتخابات ، الأمر الذي أثار حفيظة عديد الدول خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص – ص(124 – 125) .

[2]– نفس المرجع . ص 125 .

[3]– حبيطة لخضر ، "السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2002 – 2009) " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2011 – 2012) . ص 174.

[4]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، المرجع السابق . ص 115 .

و نظرا للمصالح الكبيرة التي تجمع البلدين ، بادرت إسرائيل إلى تحسين علاقتها بتركيا من خلال ضغطها على أعضاء الكونجرس الأمريكي و اقناعهم على التنازل عن مشروع الإعتراف بأن الأرمن تعرضوا لمجزرة تركية في الحرب العالمية الأولى ، كما ساهمت المخابرات الإسرائيلية حسب مصادر أجنبية في القاء القبض على رئيس حزب العمال الكردستاني **عبد الله أوجلان**.[1]

و رغم هذا إلا أن التوتر لم يلبث طويلا أن عاد الى العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد عدم تجاوب **ألمرت** مع إقتراحات **بشار الأسد** في المكالمة الهاتفية التي رتبها رجب طيب أردوغان بين الطرفين من أجل السلام ، و لتتفاجأ تركيا بعد ذلك بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، حيث خرج أردوغان بسلسلة هجمات كلامية على السياسة الإسرائيلية واصفا تلك الممارسات بالجرائم الإنسانية .[2] و ازداد التوتر بعد ذلك عند رفض إسرائيل لزيارة كان ينوي أردوغان القيام بها إلى قطاع غزة في سبتمبر 2009 م و لهذا السبب ألغت تركيا مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي التدريبات السنوية التي كان مزمعا إجراؤها في أكتوبر 2009م .[3]

و مما عقد الوضع في العلاقات بين تركيا و إسرائيل هي الإهانة التي وجهها وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك **داني أيالون** للسفير التركي بتل أبيب بعد عرض مسلسل تركي يظهر الإسرائيليين بأنهم قتلة أطفال الفلسطينيين .[4]

و تأزمت العلاقات أكثر بعد الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي تم تسييره من أجل فك الحصار على غزة ، حيث قتل فيه تسعة من المتضامنين الأتراك ، و على إثر هذا بادرت تركيا إلى

---

[1]– سمير سبيتان ، المرجع السابق . ص 136 .

[2]– نفس المرجع . ص 138 .

[3]– زيا ميرال ، جوناثان س . باريس ، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية . تر : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات . بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، 2010 . ص 09 ، متحصل عليه من موقع : http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Decoding_Turkish_FP_60.pdf ، يوم : 2016/04/19 ، على الساعة : 14:30 .

[4]– المرجع نفسه.

إستدعاء السفير الإسرائيلي للإحتجاج على الإعتداء و علقت الرحلات السياحية البحرية مع إسرائيل و دعت إلى إجتماع عاجل لمجلس الأمن ، كما طردت السفير الإسرائيلي من أنقرة بعد رفض إسرائيل الإعتذار لتركيا.[1] ومن ثم أعلن أردوغان تعليق الرحلات السياحية التجارية و العسكرية في مجال الصناعات الدفاعية ، و قال إن وجود السفن الحربية سيزداد في منطقة شرق المتوسط و بالمقابل هذه السفن سترافق أي قافلة مساعدات تركية متجهة الى غزة.[2]

لكن الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات هو عودة الدفء للعلاقات التركية – الإسرائيلية بعد الإعتذار الذي قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي **بن يامين نتنياهو** لنظيره التركي أردوغان خلال مكالمة هاتفية و التي إعترف فيها بحدوث بعض الأخطاء العملية و تعهد بدفع التعويضات لأسر الضحايا مقابل عدم ملاحقة أي جهة قد تكون مسئولة عن الحادث قانونيا.[3]

و قد قبل رجب طيب أردوغان الإعتذار و أعاد تطبيع العلاقات مع إسرائيل بمشاركة أمريكية أشرف عليها **باراك أوباما** ، على الرغم من أن إسرائيل لم تنفذ كامل الشروط التي إشترطتها تركيا من أجل إعادة بعث العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى سابق عهدها ، و هذا ما أثار تساؤلات عديدة و قد تم تحليل هذا الإعتذار بأنه كان مجرد صفقة سياسية بين تركيا و إسرائيل نظرا للمتغيرات التي تشهدها المنطقة خصوصا فيما يتعلق بالأزمة السورية و تنامي الحركات الإرهابية على حدود الدولتين ، إضافة إلى تعاظم النفوذ الإيراني في كل من لبنان و سوريا و العراق ، الأمر الذي إستدعى من الولايات المتحدة أن تسارع في إعادة بعث العلاقات التركية – الإسرائيلية من أجل المحافظة على التوازنات بالمنطقة. [4]

---

[1]– قسم الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق . ص 50 .

[2]– سمير سبيتان ، المرجع السابق ، ص 133.

[3]– خورشيد دلي ، " عودة العلاقات التركية الاسرائيلية بين الاعتذار و الصفقة " ، متحصل عليه من موقع : http://www.wahdaislamyia.org/issues/137/kdali.htm ، يوم : 19 / 04 / 2016 م على الساعة 14:30 .

[4]– المرجع نفسه .

2 – البعد الإقتصادي في العلاقات التركية – الإسرائيلية : إنطلقت العلاقات الإقتصادية رسميا بين كل من تركيا و إسرائيل في أواخر التسعينات من القرن الماضي بعد أن تم توقيع العديد من الإتفاقيات حول التبادل التجاري ، و قد شهد التبادل التجاري بين البلدين قفزة نوعية عندما إرتفع من 449 مليون دولار عام 1995م إلى 2.1 مليار دولار عام 2002 م.[1]

أما بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في تركيا فان العلاقات الإقتصادية بين البلدين مثلها مثل العلاقات السياسية لم تبدأ إلا عام 2005 م بعد الزيارة التي قام بها رجب طيب أردوغان إلى تل أبيب برفقة وفد كبير من رجال الأعمال ، حيث كانت تلك الزيارة بداية الإنطلاق الرسمي للعلاقات الإقتصادية بين تركيا و إسرائيل ، لتتحول بموجبها تركيا إلى أكبر شريك تجاري لإسرائيل في العالم الإسلامي عام 2006م.[2]

فقد بلغت إيرادات تركيا من إسرائيل عام 2005 م 919 مليون دولار مقارنة بعام 2004 م حيث كانت تقدر بـ 813.500 مليون دولار ، كما إرتفعت بدورها الصادرات التركية لإسرائيل من 1166.900 مليون دولار عام 2004 م إلى 1221 مليون دولار عام 2009 م .[3] و قد شهدت هذه النسب إرتفاعا مابين عامي 2005 م و 2006 م لتبلغ واردات تركيا من إسرائيل ما مجمله 859.3 مليون دولار عام 2006 م ، و صدرت إلى إسرائيل ما مقداره مليار و 272 ألف دولار عام 2006 م . [4]

كما بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا عام 2007 م ما مجموعه مليار و 221.9 مليون دولار، كما بلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا خلال نفس الفترة ما مجموعه مليار و 606.9 مليون دولار ،

---

[1]– محمود سمير الرنتيسي ، تركيا و اسرائيل واقع العلاقات و احتمالات التقارب . (د . م . ن) ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 . ص 5 ، متحصل عليه من موقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/8/20/20158208374323358 0Turkey-Israe-relations.pdf ، يوم: 2016/04/19 ، على الساعة : 14:30 .

[2]– مركز الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق . ص 25 .

[3]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص 93 .

[4]– مركز الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق . ص 25 .

أما عام 2008 م فقد بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل حوالي 1.83 مليار دولار، فقد بلغت الواردات التركية إلى إسرائيل في نفس السنة حوالي 1.62 مليار دولار.[1]

لكن التبادل التجاري بين البلدين شهد تراجعا نسبيا بسبب توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إضافة إلى تداعيات الأزمة العالمية عام 2009 م ، حيث تراجعت صادرات إسرائيل إلى تركيا بحوالي 33% سنة 2009 م مقارنة بعام 2008 م ، فيما سجل تراجع في واردات إسرائيل من تركيا بنسبة 24% .[2]

لكن الجدير بالذكر أن التعاون الإقتصادي بين البلدين على الرغم مما شاب العلاقات الثنائية من توتر على إثر العدوان الإسرائيلي على غزة ، إلا أنها لم تنعكس بشكل كبير على المجال الإقتصادي و خصوصا قطاع التجارة ، فمعطيات التبادل التجاري من جانفي إلى جوان 2010 م ، تظهر بأن التبادل التجاري إرتفع قياسا بعام 2009 م ، حيث أن تركيا إستوردت ما يقارب مليار دولار من إسرائيل وهو إرتفاع يقدر بـ 40.37% ، كما أن صادرات تركيا إلى إسرائيل إرتفعت بنسبة 21.37% حيث بلغت 650 مليون دولار.[3]

حتى أن العلاقات التركية – الإسرائيلية في المجال التجاري لم تتوتر في أشد مراحل تأزم العلاقات بينهما و خصوصا بعد حادثة الإعتداء على أسطول الحرية ، فقد زادت نسبة التجارة بين البلدين عام 2010م بنسبة 19% مقارنة بعام 2009 م – و هذا أكبر دليل على أن سبب تراجع المبادلات التجارية بين البلدين عام 2009 م ليس نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، و إنما بفعل تداعيات الأزمة العالمية – و قد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يقارب الـ 5.7 مليار دولار عام 2014 م.[4]

---

[1]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص 94 .

[2]– المرجع نفسه .

[3]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، المرجع السابق . ص 139 .

[4]– محمود سمير الرنتيسي ، المرجع السابق . ص 6 .

و يعود السبب في عدم إنعكاس توتر العلاقات التركية الإسرائيلية خصوصا بعد حادثة أسطول الحرية حسب ما يوضح المحللين إلى دور القطاع الخاص و الشركات غير الحكومية في البلدين ، حيث لم يسري تجميد العلاقات على القطاع الخاص في تركيا ، و مما حفز البلدين على ضرورة إستمرار العلاقات التجارية بين البلدين هو حالة التعادل في الميزان التجاري بينهما حيث تتساوى قيمة الصادرات و الواردات بحدود 2.5 مليار دولار عام 2014 م.[1]

و لكن الأثر الكبير الذي خلفه توتر العلاقات التركية الإسرائيلية إنعكس بشكل كبير على قطاع السياحة، حيث إنخفض عدد السياح الإسرائيليين عام 2009 م عقب الإعتداء الإسرائيلي على غزة ليصل إلى 311582 سائح بعدما كان خلال عام 2008 م يقدر بـ 558183 سائح إسرائيلي ، ليشهد هذا الرقم إنخفاضا كبيرا عام 2011 م إلى 79140 على إثر الإعتداء على أسطول الحرية بعد أن أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية و مكتب مكافحة الارهاب تحذيرا للسياح خوفا من أي هجمات تركية ضدهم.[2]

و حسب السفير الإسرائيلي فإن عدم قدوم السائحين الإسرائيليين إلى تركيا لا يعود إلى مواقف رئيس الوزراء التركي آنذاك أردوغان ، بل يعود إلى تعاظم النزعة المعادية للسامية و اليهود في تركيا وسط الأتراك بعد العدوان على قطاع غزة .[3] و لكن إعتبارا من عام 2012 م بدأ القطاع السياحي في التحسن ، حيث إرتفع عدد المسافرين إلى تركيا من إسرائيل 125% ، أي من 83740 إلى 188608 بين عامي 2012 م و 2014 م.[4]

كما أن الطاقة كان لها محور كبير في العلاقات الإقتصادية بين تركيا و إسرائيل ، و هذا بعد زيارة وزير البنية التحتية الإسرائيلي **جوزيف بارنزكي** إلى تركيا في ماي 2004 م ، حيث تم توقيع إتفاقية بقيمة

[1]– محمود سمير الرنتيسي ، المرجع السابق . ص 6 .
[2]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص 92 .
[3]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، المرجع السابق . ص 142 .
[4]– محمود سمير الرنتيسي ، المرجع السابق . ص 7.

800 مليون دولار تتضمن بناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي بإسرائيل في عسقلان و المحطة الصناعية و المجدل بين شركتي (دور – عاد) الإسرائيلية و (زولو) التركية ، و هذا الإتفاق جاء من أجل تلطيف العلاقات التركية الإسرائيلية عقب التوتر الذي شابها بعد حملة الإغتيالات التي مست قيادات فلسطينية.[1]

إضافة لما سبق تم في عام 2006 م توقيع إتفاقية بين تركيا و إسرائيل من أجل نقل الغاز الطبيعي و النفط ، و تم طرح مشروع تبلغ كلفته 12 مليار دولار ، حيث يربط البحار الأربعة في (قزوين – البحر الأسود – البحر الأحمر) و يساعد على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط ، ضمن رؤية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتد من الصين شرقا إلى أوروبا غربا و من تركيا شمالا إلى الهند جنوبا ، و يتضمن المشروع أفكار لأنابيب تنقل النفط و الغاز و الماء و الكهرباء و أيضا الألياف ضوئية من تركيا إلى إسرائيل.[2]

كما أن مشاريع نقل المياه من تركيا إلى إسرائيل كان لها دور كبير في ترقية العلاقات الإقتصادية بين الجانبين ، كون إسرائيل تريد الاستفادة من مشروع أنابيب السلام الذي تم طرحه في عهد الرئيس الراحل تورغت أوزال بالثمانينات من القرن الماضي ، حيث وصل الطرفان عام 2002 م بعد لقاء جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون و الوزير التركي للطاقة و الموارد الطبيعية **زكي حكان** ، إلى إتفاق تزويد إسرائيل بـ 50 مليون متر مكعب من المياه سنويا و لمدة 20 سنة قادمة مقابل مبلغ يقدر ما بين 800 مليون و مليار دولار ، و قد إستمر موضوع المياه محور العلاقات التركية – الإسرائيلية من 2002 م و الى غاية 2004 م

[1]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، المرجع السابق . ص 142 .

[2]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص 95 .

حيث تم توقيع إتفاقية منافجات للمياه و التي تقضي بشراء إسرائيل 50 مليون متر مكعب من المياه التركية سنويا و لمدة 20 سنة قادمة.[1]

3 – البعد العسكري في العلاقات التركية – الإسرائيلية : تعود العلاقات العسكرية بين كل من تركيا و إسرائيل إلى السنوات الأولى لإعتراف تركيا بإسرائيل ، و قد تعمقت العلاقات أكثر عقب التمدد الشيوعي و ظهور الأحزاب البعثية بالشرق الاوسط و يظهر التعاون في المجال العسكري بين الطرفين ما بين عامي 1996 م و 1998 م أين توقيع العديد من الإتفاقيات العسكرية و الأمنية ، و قيام إسرائيل بتحديث مختلف أسلحة الجيش التركي ، إضافة إلى تزويده بشتى أنواع الأسلحة و إجراء مناورات جوية و بحرية مشتركة فضلا عن التنسيق العسكري و الإستراتيجي.[2]

أما بعد تولي حزب العدالة و التنمية السلطة في تركيا فقد توجت العلاقات بين الجانبين في المجال العسكري بتوقيع عقد بقيمة 668 مليون دولار عام 2002م ، بهدف تطوير دبابات تركية ليصل عددها إلى 170 دبابة من طراز M60 ، كما قامت تركيا بشراء محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتكلفة 183 مليون دولار ، حيث حصلت تركيا بموجب هذا الإتفاق على 10 محطات أرضية تضم كل واحدة منها 3 أو 4 طائرات من دون طيار.[3]

و تطورت العلاقات أكثر في المجال العسكري بعد الزيارة التي قام بها أردوغان إلى إسرائيل في 01 ماي 2005 م ، و التي بحث فيها مع المسؤولين الإسرائيليين إجراء صفقة عسكرية تقدر بنحو نصف مليار دولار من أجل قيام الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتطوير و تحسين قرابة 30 طائرة حربية تركية من طراز

[1]– مراد فول ، المرجع السابق . ص – ص(362 – 363) .
[2]– محمود سمير الرنتيسي ، المرجع السابق . ص 8 .
[3]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص 82 .

4 – F فانتوم . و قد بحث أيضا وزير الدفاع التركي **وجدي غونول** في ماي 2005م مع نظرائه الإسرائيليين مشروع تطوير الطائرات الحربية التركية ، و تزويد أنقرة بطائرات من دون طيار بعيدة المدى و قد أشار على إثر هذا وزير الدفاع الإسرائيلي إلى أن تركيا ثان أكبر زبون عسكري بعد الهند.[1]

كما قام في ديسمبر 2005 م قائد القوات الجوية التركية بزيارة إلى إسرائيل برفقة خمسة مسؤولين عسكريين ، و قد قابل على إثر هذه الزيارة نظيره الإسرائيلي **اليعازر شيكادي** ، و قد قام أيضا رئيس أركان الجيش الاسرائيلي **دان حالتوس** بزيارة إلى تركيا قابل فيها الجنرال **حلمي أوزكرك** ، و كانت هذه الزيارة ذات طابع أمني إهتم فيها الطرفان بضرورة رفع مستوى التنسيق الأمني بين البلدين ، و على إثر هذا إتفق الطرفان على إستمرار التدريبات العسكرية المسماة بـ "حورية البحر المتمكنة " ، و إستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الارهابية و أنشطتها بالمنطقة.[2]

و إضافة لما سبق أجرى كل من تركيا و إسرائيل صفقتين ، تمثلت الاولى في برامج الإستطلاع الإستراتيجية عالية التقنية ، أما الثانية فكانت لأغراض التشويش على الرادارات .[3] و قد صرحت بعض المصادر التركية أن التجارة العسكرية بين البلدين بلغت في مجملها قرابة 1.8 مليار دولار عام 2007م ، حيث تقول أن إسرائيل تلي الولايات المتحدة كمصدر للتقنية العسكرية لتركيا.[4]

و قد تطورت العلاقات أكثر عام 2008م و السبب الرئيسي خلف ذلك كان إنفجار النزاع بين تركيا و حزب العمال الكردستاني ، و حاجة تركيا إلى إسرائيل كمصدر لبعض الأجهزة العسكرية من أجل رصد المقاتلين الأكراد. [5]

---

[1]– مركز الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق . ص – ص(20 – 21) .
[2]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، المرجع السابق . ص 131 .
[3]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص 82 .
[4]– منصور عبد الحكيم ، المرجع السابق . ص 195 .
[5]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص 82 .

لكن التعاون العسكري بين تركيا و إسرائيل شهد تراجعا بعد الحصار و العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ،[1] لكن بعد زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي **إيهود باراك** الى تركيا في جانفي 2010م بدأت بوادر التحسن في العلاقات ، و قد كشف مصدر مرافق له أن هناك 60 معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك في قضايا الأمن و يشير نفس المصدر أن الجانبان إتفقا على الإستمرار في تفعيل هذه المعاهدات و توسيع نطاقها بعد أن كانت مجمدة بسبب توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية.[2]

و قد تدهورت العلاقات العسكرية بين الجانبان بعد الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية ، حيث تم تجميد تقريبا 12 مشروعا دفاعيا مع إسرائيل من بينهم إتفاقا بقيمة 5 مليار دولار لشراء دبابات و مبيعات قيمتها 800 مليون دولار لطائرات دوريات و طائرة رادار للإنذار المبكر.[3]

المطلب الثالث : أثر الصراع العربي – الإسرائيلي على توجهات السياسة الخارجية التركية .

تسعى تركيا إلى إتباع سياسة خارجية أكثر انفتاحا على المنطقة العربية ، خصوصا منذ تولي نخب حزب العدالة و التنمية زمام الحكم في تركيا ، حيث عمد منظرو السياسة الخارجية التركية إلى صياغة إستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية ، تقوم على الانفتاح على منطقة الشرق الأوسط خصوصا العالم العربي، و لهذا يرى **أحمد داوود أوغلوا** في كتابه العمق الإستراتيجي أن على تركيا أن تقوم بتطوير علاقاتها مع العالم العربي من أجل تجاوز حالة العزلة ، و التي فرضت عليها بعد الدور السلبي الذي قامت به تركيا في عملية السلام بالشرق الاوسط ، حيث لم يتم تصنيفها عضوا فاعلا في عملية السلام ، و مما زاد من إتساع الهوة في العلاقات بين تركيا و العالم العربي هو دخولها في علاقات وثيقة مع إسرائيل و التي نظرت إليها الدول العربية على أنها إتفاق إستراتيجي ، و نتيجة لهذا أصبح ينظر لتركيا على أنها مصدر تهديد و خطر

[1]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، المرجع السابق . ص 133 .
[2]– مركز الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق . ص 23 .
[3]– محمود سمير الرنتيسي ، المرجع السابق . ص 8 .

على المنطقة العربية خصوصا مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ، و يشير إلى أنه لا يجب أن ينتج على علاقة تركيا مع إسرائيل أي نتائج تؤدي إلى فرض حالة من العزلة على تركيا داخل التوازن التركي – العربي – الإيراني.[1]

و من أجل أن تبعث علاقات بوتيرة أحسن مع العالم العربي بادرت تركيا إلى مجموعة من الخطوات و كانت أبرزها دخول حزب العدالة و التنمية في صراع مع المؤسسة العسكرية التي تعتبر الراعي الرسمي للعلاقات التركية – الإسرائيلية و الجهة الحريصة على إستمرار هذه العلاقات ، حيث قام رجب طيب أردوغان بإبعادها عن الحياة السياسية .[2]

و فيما بعد إتجهت نخب حزب العدالة و التنمية في تركيا إلى إبداء تعاطفها مع القضايا العربية و خصوصا القضية الفلسطينية حيث عملت على إبداء رفضها و إستهجانها للأعمال اللانسانية التي تقوم بها إسرائيل إتجاه الفلسطينيين ، و نتيجة لهذا قام رجب طيب أردوغان عام 2003 م بعدم إستقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون ردا على الإنتهاكات التي إرتكبها بحق الفلسطينيين .[3] و قد تعززت ثقة الدول العربية بالنخب الحاكمة الجديدة في تركيا بعد الإنتقادات الكبيرة التي وجهها إلى إسرائيل خصوصا بعد حملة استهداف مسؤولي حماس و التي وصفها بإرهاب الدولة.[4]

---

[1]– أحمد داوود أوغلوا ، المرجع السابق . ص ، ص(453 – 455) .

[2]– طايل يوسف عبد الله العدوان ، "الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا و ايران نحو الشرق الاوسط (2002 – 2013) "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2013) . ص 94 ، متحصل عليه من موقع :
http://www.meu.edu.jo/ar/images/الرسائل%20الجديدة/الإستراتيجية%20الإقليمية%20لكل%20من%20تركيا%20وإيران%20نحو%20الشرق%20الأوسط.pdf ، يوم : 2016/03/19 ، على الساعة : 14:30 .

[3] - Omer Taspinar ، OP . Cit . p25 .

[4]– ايمان دني ، المرجع السابق . ص 215 .

و قد عمل أردوغان أيضا على إستقبال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بالخارج ، حيث أعرب بعد هذه الزيارة على تأكيد دعم تركيا لحركة حماس خصوصا بعد فوزها في الإنتخابات المحلية و التشريعية .[1]

بل و قام أردوغان في سبيل تقوية علاقة تركيا بالدول العربية و تلميع صورة تركيا أمام العالم العربي ، برفض إستقبال نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود ألمرت عام 2004م ، و إستقبل عوضا عنه رئيس الحكومة السورية **ناجي العطري** . [2] و حاول تبني موقف أكثر إيجابية أثناء الإجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان و صرح على هامش الإجتماع الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن حرب لبنان يمكن أن تقود إلى صراع حضارات.[3] و فوق هذا كله قامت تركيا بالمشاركة في قوات اليونيفيل المعززة في جنوب لبنان تحت سقف الشرعية الدولية التي يوفرها القرار 1701 ،[4] حيث لعب هذا دورا في تعزيز التواجد التركي بالساحة العربية من خلال بوابة لبنان.[5]

و تعززت ثقة الدول العربية بتركيا بعد موقفها من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، حيث كان هذا الموقف منسجما إلى حد كبير مع رأي الشارع العربي و قام على اثرها أردوغان بإرسال مستشاره للشؤون الخارجية في تلك الفترة أحمد داوود أوغلوا للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية و حركة

---

[1]– فتيحة ليتيم ، " تركيا و الدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط " ، مجلة المفكر ، العدد رقم 05 ، 2010 ، ص 215 .

[2]– ايمان دني ، المرجع السابق . ص 157 .

[3]– مصطفى جاسم حسين ، "الدور الاقليمي التركي للمدة من 2002 الى 2010 " ، متحصل عليه من موقع : http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27055 ، يوم 19 / 04 / 2016 ، على الساعة : 14:30 .

[4]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص 126 .

[5]– ميشال نوفل ، المرجع السابق . ص 71 .

حماس و إسرائيل من ناحية أخرى .[1] و أجرى فيما بعد أردوغان مجموعة من الزيارات الى بعض الدول العربية مثل سوريا و الأردن و مصر و السعودية عام 2009 م نتيجة العدوان الاسرائيلي على غزة .[2]

و قد عمل أيضا على المشاركة بقمة الدوحة التي عقدت لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، وقامت تركيا بإستقبال عدد من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة ، و أرسلت قوافل من المساعدات لأهالي قطاع غزة ، بل و الأكثر من هذا هو مشاركة زوجة رئيس الوزراء التركي آنذاك أردوغان في الحملة التضامنية مع غزة عندما دعت إلى لقاء تضامني شارك فيه عدد من زوجات الزعماء العرب و المسلمين.[3]

أما الثمن الباهض الذي دفعته تركيا في سبيل تقوية علاقتها بالدول العربية فقد دفعته عندما قامت القوات الإسرائيلية في 31 ماي 2010 م بتنفيذ عملية عسكرية على سفينة مرمرة و التي راح ضحيتها 9 قتلى من الأتراك .[4] حيث دفعت هذه الحادثة تركيا إلى التقارب مع أطراف تكن العداء للجانب الإسرائيلي و لم يشمل تطوير علاقاتها بالدول العربية فقط بل حتى الدول الشرق أوسطية الغير عربية مثل إيران بعد أن أصدر مجلس الأمن القومي التركي وثيقة جديدة صنفت إسرائيل بأنها تهديد رئيسي لأمن تركيا مقابل إزالة سوريا و إيران و دول أخرى غير شرق أوسطية .[5]

و لكن بعد تحليل هذه المعطيات و المعطيات التي تم ذكرها سابقا ينبغي القول أن تركيا تتبع إستراتيجية أكثر حذرا في تقوية علاقتها بالدول العربية فهي لا تريد أن يكون تطوير العلاقات مع العالم العربي له تداعيات على علاقاتها بإسرائيل و الدليل أنه من جهة تظهر و كأنها تتبنى مواقف أكثر تشددا

---

[1]– فتيحة ليتيم ، المرجع السابق . ص – ص(215 – 216) .
[2]– طايل يوسف عبد الله العدوان ، المرجع السابق . ص 95 .
[3]– فتيحة ليتيم ، المرجع السابق . ص – ص(215 – 216) .
[4]– سمية حوادسي ، المرجع السابق . ص 132 .
[5]– طايل يوسف عبد الله العدوان ، المرجع السابق . ص 95 .

و لكن بالمقابل أيضا يمكن رؤية تطور في العلاقات بين تركيا و إسرائيل في أبعاد أخرى و ربما كان مرد هذا مجموعة من الأسباب المستخلصة مما تم تناوله سابقا :

1- أن تركيا بهذه الاستراتيجية التي تقوم على سياسة الموازنة تهدف من خلالها إلى التخلص من أي إحتمال للعزلة في الشرق الأوسط ، فإذا فرضت عليها العزلة من إسرائيل ستلجأ في تعاملاتها إلى العالم العربي ، و إذا ما فرضت عليها العزلة من العالم العربي ستلجأ في تعاملاتها إلى إسرائيل .

2- السبب الثاني الذي يحتمل أنه وراء تبني تركيا لهذا الإستراتيجية في علاقاتها العربية – الإسرائيلية هي أن تركيا تريد أن تكون طرفا مرحبا به من جميع الإطراف من أجل محادثات السلام .

3- أما الإحتمال الثالث لتبني هذه الإستراتيجية و هو إحتمال منطقي هو أن تركيا لا تريد أن تتحرك في علاقاتها مع العالم العربي و إسرائيل بشكل يؤدي إلى إنعكاسات على علاقاتها بالدول الغربية الداعمة لإسرائيل و خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية و هي المورد الأول لتركيا بالسلاح كما تم الإشارة الى هذا سابقا ، و دول الإتحاد الأوروبي التي تسعى تركيا على الحفاظ بعلاقات طيبة معهم و هي الطامحة إلى أن تصبح عضوا ضمن منطقة اليورو.

المبحث الثالث: السياسة التركية إتجاه سوريا.

سيتم التطرق في هذا المبحث الأخير من الفصل الثالث إلى السياسة التركية إتجاه سوريا من خلال ثلاث مطالب رئيسية ؛ يتطرق المطلب الأول منها إلى السياسة التركية إتجاه سوريا في الفترة ما بين 2002م إلى غاية 2011 م ، أما المطلب الثاني فيتطرق إلى السياسة التركية إتجاه سوريا في الفترة ما بين 2011 م إلى 2014 م حيث سيتم عرض الموقف التركي من تطورات الأحداث في سوريا و كيف تفاعل معها .

أما المطلب الأخير من هذا المبحث فيتم التطرق فيه للتعرف على العوامل الرئيسية التي يحتمل في أنها كانت تقف خلف تغير السياسة التركية إتجاه سوريا بعد إنتقال موجة الحراك العربي اليها مقارنة بالسياسة التي إعتمدتها حيال سوريا في الفترة الممتدة من 2002 م إلى غاية 2011 م .

المطلب الاول : السياسة التركية إتجاه سوريا 2002 م – 2011 م .

لقد إتسمت العلاقات التركية الاسرائيلية بالاضطراب و التوتر طيلة القرن الماضي بسبب بعض القضايا الخلافية مثل قضية لواء الاسكندرون و مشروع جنوب شرق الأناضول GAB ، إضافة الى الملف الكردي و إتهام تركيا لسوريا بتوفير الملاذ الآمن لبعض عناصر حزب العمال الكردستاني .[1]

لكن في أواخر عقد التسعينات من القرن الماضي بدأت العلاقات التركية – السورية تشهد نوعا من الإنفراج بعد إقدام الرئيس الراحل **حافظ الأسد** على طرد رئيس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا ، و قد تفاعلت تركيا مع هذه الخطوة بإيجابية ، و ردا على هذه المبادرة السورية ، قام الرئيس التركي بحضور مراسيم تشييع جثمان الرئيس السوري حافظ الأسد عام 2000م كمبادرة في سبيل دفع العلاقات بين البلدين نحو الأفضل.[2]

[1] - Patricia Carley، Turkey Role In The Middle East .United States :Institute Of Peace (S.D.P) . p 16 .

[2] – مصطفى جاسم حسين ، المرجع السابق .

و قد شهدت العلاقات بين البلدين تطورا كبيرا في عهد حزب العدالة و التنمية و هذا نتيجة لسببين رئيسيين :

1- استراتيجية حزب العدالة و التنمية التي تقوم على تصفير المشاكل مع دول الجوار.[1]

2- الحرب الأمريكية على العراق التي جعلت البلدين في خندق واحد ما يستدعي منهما التنسيق على أعلى المستويات لمواجهة تداعياتها. [2]

و قد إرتكزت السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة و التنمية التركي إتجاه سوريا على إيجاد تسوية للقضايا الخلافية العالقة بينهما و تقوية علاقات التعاون في مختلف المجالات السياسية و الإقتصادية و نوعا ما الأمنية مع سوريا .

و بخصوص القضايا الخلافية بين البلدين ، فقد كانت مسألة المياه هي القضية الوحيدة التي لاقت إهتمام حزب العدالة و التنمية ، خصوصا و أنها كانت سببا في توتر العلاقات بين الدولتين ردحا طويلا من الزمن ، و الإستراتيجية الجديدة التي يتبناها الحزب بتصفير المشاكل مع الجيران تفرض عليه ضرورة إيجاد مخرج لقضية المياه و تجاوزها من أجل إعطاء نفس جديد للعلاقات مع الدول المجاورة و خصوصا سوريا و العراق .

و تعود جذور أزمة المياه بين تركيا و سوريا إلى السبعينات من القرن الماضي ، خصوصا عندما باشرت تركيا بمشروع جنوب شرق الأناضول GAP ، الذي يتضمن إقامة مجموعة من السدود على نهر الفرات .[3] أما بداية التنفيذ الفعلي للمشروع فقد كانت مع بداية الثمانينات ، أي بعد تولي تورغت أوزال رئاسة البلد ، و يعد هذا المشروع هو أكبر مشروع للتنمية الإقتصادية و الاقليمية بتاريخ تركيا ، حيث يتضمن إقامة

[1]- محمد عبد العاطي التلولي ، المرجع السابق . ص 65 .

[2]- ايمان دني ، المرجع السابق . ص 142 .

[3] Patricia Carley ، Op.cit . p 16 .

مجموعة من السدود و مشاريع للري و محطات توليد الكهرباء من خلال 21 سدا .[1] و نتيجة لهذا بدأ منسوب المياه و خصوصا نهر الفرات بالتناقص على الدول المجاورة و قدا كانت سوريا المتضرر الأول من إنخفاض معدل تدفق مياه هذا النهر مما تسبب في نشوب الخلاف بين تركيا و سوريا .[2]

و قد إستمر التوتر في العلاقات بسبب هذا المشروع على الرغم من توصل البلدين الى إتفاق أولي عام 1987 م ، و الذي يلزم تركيا بتمرير 500 متر مكعب / ثانية من المياه عبر الفرات الى سوريا .[3] لكن هذا المشروع يعيد إلى الأذهان مشروع آخر كانت قد طرحته تركيا على دول المنطقة و هو مشروع أنابيب السلام ، و الذي و تقوم بموجبه تركيا ببيع الفائض من المياه خصوصا بنهري سيهان و جيهان إلى دول المنطقة ، و الذي لم يتم تنفيذه بسبب معارضة سوريا له خصوصا و أن المشروع يتضمن إسرائيل كطرف مستفيد و هي عدو رئيسي لسوريا في المنطقة .[4]

و هذا يدفع الى طرح سؤال جوهري وهو إذا كان تركيا لديها فائض من المياه بنهري سيهان و جيهان ، لما لا تشيد السدود بهذين النهرين عوضا عن نهر الفرات الذي يعتبر شريان حياة مجموعة من الدول المجاورة و خصوصا سوريا ؟ و هذا يطرح تناقض فهي من جهة تمنع مياه نهر الفرات و الدجلة على الدول المجاورة بحجة ملء السدود ، ومن جهة ثانية تقترح بيع الفائض من مياه نهري سيهان و جيهان لباقي الدول و خصوصا سوريا ، و إذا ما تم إستعمال المنطق في التحليل يتضح أن هناك هدفين خلف هذا :

1- تسعى تركيا إلى إستعمال المياه كورقة ضاغطة على الدول المجاورة و خصوصا سوريا.

---

[1]- أميرة اسماعيل العبيدي ، "اشكاليات السياسة المائية بين سوريا و تركيا " . مجلة التربية و العلم ، العدد رقم 02 ، 2010 . ص 60 ، متحصل عليه من موقع : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=58335 يوم : 26 / 04 / 2016 ، على الساعة : 15:00 .

[2]- صايل فلاح مقداد السرحان ، المرجع السابق . ص 60 .

[3]- عقيل سعيد محفوض ، سورية و تركيا الواقع الراهن و احتمالات المستقبل ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 . ص 273 .

[4]- مازن خليل ابراهيم ، مشروع أنابيب السلام و أزمة العلاقات التركية السورية ، متحصل عليه من موقع : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27064 ، يوم 26 / 04 / 2016 ، على الساعة : 15:00 .

2- الهدف الثاني و هو فرض الأمر الواقع على سوريا من خلال مشروع أنابيب السلام و إجبارها على إيجاد تسوية في صراعها مع إسرائيل .

و بالفعل تحقق الهدف الأول ، حيث أصبحت تركيا تستعمل مياه نهر الفرات كورقة ضاغطة على سوريا (سلاح سياسي) ، حيث أصبحت تهددها بقطع المياه عنها ما لم تلتزم بتنفيذ بعض المطالب و التي من أهمها :

- إقرار سوري يتضمن التنازل عن لواء الإسكندرون ، من خلال عقد إتفاقية شاملة للمياه .
- ضرب العناصر الكردية ذات الأهداف القومية الكردية و عدم السماح بنشاطها في سوريا .[1]

و قد نفذت تركيا تهديدها و تأزمت العلاقات التركية – السورية أكثر عام 1990 م ، حيث قامت تركيا بقطع مياه نهر الفرات عن سوريا بحجة ملء خزان سد أتاتورك .[2] و بلغ الخلاف التركي – السوري أوجه

---

[1]- صخر علي سلامة السليحات ، " دور المياه في اثارة النزاع في الشرق الأوسط " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم سياسية ، 2013 – 2014) . ص 63 ، متحصل عليه من موقع :
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjyu_nNwubMAhWCrRoKHWMIBYYQFggcMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.meu.edu.jo%2Far%2Fimages%2F%25D8%25B1%25D8%25B3%25D8%25A7%25D8%25A6%25D9%2584_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25A9%2F%25D8%25AF%25D9%2588%25D8%25B1_%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25A7%25D9%2587_%25D9%2581%25D9%258A_%25D8%25A5%25D8%25AB%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25A9_%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D8%25B2%25D8%25A7%25D8%25B9_%25D9%2581%25D9%258A_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B4%25D8%25B1%25D9%2582_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D9%2588%25D8%25B3%25D8%25B7.pdf&usg=AFQjCNEEPxXkhGTwBxljy7LmfdoPs-g9oA&bvm=bv.122448493,d.d2s ، يوم : 2016/04/26 ، على الساعة : 15:00 .

[2]- نضال أحمد بدر ،" الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات و أثرها على العلاقات التركية السورية "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، 2012) . ص 65 ، متحصل عليه من موقع :
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjg_IrUxebMAhUEmBoKHb8VCYEQFggcMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.alazhar.edu.ps%2FLibrary%2FaattachedFile.asp%3Fid_no%3D0046092&usg=AFQjCNHUqWDNQ9UWHXh9aCSiwpurWYky4w ، يوم : 2016/04/26 ، على الساعة : 15:00 .

عام 1998م و كاد أن يصل إلى حد النزاع المسلح لولا أن تم التوصل إلى إتفاق أنهى الصراع بين الجانبين بعد أن تم توقيع إتفاق أمني بدأت معه مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين .[1]

أما بعد تولي نخب حزب العدالة و التنمية الحكم فقد حاولوا إستغلال هذه القضية بشكل إيجابي من أجل تحسين العلاقات أكثر مع سوريا و تقويتها ، حيث تم ترقية سبل التعاون بين كل من تركيا و سوريا لتجاوز مشكل المياه ، و تم طرح العديد من المشاريع التعاونية منها ؛ أن الدولتين إتفقتا في 22 ديسمبر 2004 م على تنظيم المياه في حوض العاصي ، و إقامة سد على هذا النهر في منطقة تمكنهما من الإستفادة من مياه النهر المخزنة ، إضافة الى أن تركيا وافقت على ضخ مياه دجلة لري 150 ألف هكتار من الأراضي السورية .[2]

كما توصل الطرفان إلى الإتفاق على إنشاء معهد للمياه سنة 2008 م ، حيث يتكون هذا المعهد من 18 خبيرا من كل دولة لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه .[3]

و بعيدا عن قضية المياه عملت حكومة حزب العدالة و التنمية على ترقية سبل التعاون مع سوريا من أجل إعطاء نفس قوي للعلاقات بين البلدين ، و خصوصا من الناحية السياسية ، حيث إرتفعت مستويات التنسيق السياسي بين الدولتين خصوصا بعد الحرب الأمريكية على العراق و ما نتج عنه من تفاقم المشكلة الكردية ، حيث أبدى الطرفان تخوفهما من التهديد الذي تشكله الأقلية الكردية على أمنهما القومي.[4]

---

[1]– المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية ، " العلاقات التركية – السورية البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية " . متحصل عليه من موقع :
http://scirsr.org/userfiles/files/العلاقات%20التركية%20السورية%20البعد%20%20التاريخي%20وا%20لرؤية%20المستقبلية.pdf ، يوم : 2016/04/26 ، على الساعة : 15:00 .

[2]– عقيل سعيد محفوض ، المرجع السابق . ص 178 .

[3]– فتيحة ليتيم ، المرجع السابق . ص 219 .

[4]– أنجيل راباسا واف ، ستيفن لارابي ، صعود الاسلام السياسي في تركيا . تر : ابراهيم عوض . بيروت : مركز انهاء للبحوث و الدراسات ، 2015 . ص 158 ، متحصل عليه من موقع : http://www.mediafire.com/?ca95mi1z0m2enq1 ، يوم : 2016/04/26 ، على الساعة : 15:00 .

و هذا ما دفع بالرئيس السوري بشار الأسد إلى زيارة تركيا من أجل تفعيل العلاقات السورية – التركية و لا سيما على المستوى السياسي عام 2004 م .[1] حيث يشترك الطرفان في مصلحة سياسية واحدة و هي منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أي جزء من كردستان التاريخية ، لأن ذلك سيرتد سلبا على أراضيهما .[2]

و من بين الأدلة على حرص حكومة حزب العدالة و التنمية على ترقية العلاقات التركية – السورية و خصوصا العلاقات ذات البعد السياسي ، هو حفاظها على إلتزاماتها و إرتباطاتها مع سوريا حتى بعد إغتيال رئيس الوزراء اللبناني **رفيق الحريري** عام 2005م .[3] و لعبت دورا في تغيير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و الحيلولة دون الإستهداف الأمريكي لسوريا.[4] و ساهمت تركيا أيضا في رعاية المفاوضات بين كل من سوريا و إسرائيل حيث أشرف رجب طيب أردوغان على مهمة الوساطة بين البلدين و قد عمل على جمعهم أربع مرات في إسطنبول من أجل إستئناف المفاوضات ،[5] و قد شهدت هذه المفاوضات تقدما قبل أن تتوقف بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008م.[6]
و عملت تركيا أيضا على الدخول كوسيط بين سوريا و العراق من أجل تفادي أي نزاع اقليمي على إثر ما عرف بتفجيرات الأربعاء الدامي ببغداد .[7]

و لم تبقى العلاقات التركية – السورية حبيسة البعد السياسي بل شملت أيضا المجال الإقتصادي ، حيث بدأت تظهر ملامح التعاون الإقتصادي بعد زيارة رئيس وزراء سوريا إلى تركيا عام 2003م ، و توقيع

---

[1]– ايمان دني ، المرجع السابق . ص 144 .
[2]– علي حسين باكير و آخرون ، تركيا بين رهانات الداخل و تحديات الخارج ، المرجع السابق . ص 209 .
[3]– ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق . ص 62 .
[4]– ايمان دني ، المرجع السابق . ص 144 .
[5]– ميشال نوفل ، المرجع السابق . ص
[6]– ايمان دني ، المرجع السابق . ص 147 .
[7]– نفس المرجع . ص 148 .

البلدين على إتفاقيات تتعلق بالتعاون في مجال النفط و الغاز و الثروات المعدنية و التعاون التجاري ، كما تم إتفاقيات أخرى بين الطرفين بعد زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا عام 2004م من أهمها:

- إتفاقية منع الإزدواج الضريبي .
- إتفاقية حماية و تشجيع الإستثمار .
- إتفاقية البروتوكول السياحي .[1]

كما قام وفد يضم 140 رجل أعمال تركي على رأسهم وزير التجارة التركي بزيارة إلى حلب عام 2004 م ، و من ثم تبعتها زيارة أخرى لوزير الدولة لشؤون التجارة **كورشاد توزمان** إلى سوريا رفقة و فد يضم 300 رجل أعمال تركي و بحث مع دمشق تفاصيل الإتفاق التجاري و فتح الحدود ، و مع نهاية عام 2004 م زار رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان سوريا و تم خلالها التوقيع على إتفاق التجارة الحرة بين البلدين و مناقشة موضوع اقامة مراكز التجارة الحدودية .[2]

أما بالنسبة للتبادل التجاري بين البلدين فتشير الدراسات إلى أن حجم التبادل التجاري بينهما قد بلغ ما بين عامي 2002 و 2010م قد وصل إلى 2 مليار دولار .[3]

أما أهم إنجاز إقتصادي للبلدين فقد كان توقيع إتفاقية التجارة الحرة عام 2007 م و التي على إثرها تم في صيف 2009 م إنشاء خط سكة حديدي يربط البلدين عبر مدينة حلب السورية إضافة إلى إلغاء التأشيرة و فتح الحدود بين الجانبين مما عد تطورا هاما في هذا المجال مقارنة بالمجالات الأخرى . [4]

أما على الصعيد الأمني و العسكري فهذا المجال مقارنة بالمجال الإقتصادي و السياسي كانت نسب التعاون فيه بين البلدين متدنية جدا ، حيث أن التعاون بين البلدين في هذا المجال محصور في اتفاق أو

---

[1]– ايمان دني ، المرجع السابق . ص 144 .

[2]– المرجع نفسه .

[3]– صايل فلاح مقداد السرحان ، المرجع السابق . ص 231 .

[4]– فتيحة ليتيم ، المرجع السابق . ص 220 .

إتفاقين مثل الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه مع تركيا و الذي يتضمن تبادل المعلومات و التكنولوجيا و التدريب و إمكان اجراء مناورات عسكرية مشتركة .[1] و هناك تفسيرين لهذا و هما :

1- أن تركيا لا تريد أن توتر علاقاتها مع إسرائيل خصوصا و أنها شريك إستراتيجي مهم من الجانب الأمني لتركيا في الشرق الأوسط ، إضافة إلى أن أي تعاون عسكري عال المستوى مع سوريا قد يفسر على أنه تهديد لإسرائيل خصوصا في ظل صراعها مع سوريا.

2- أن تركيا تستند في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على القوة الناعمة ، و لهذا هي تركز على البعد الدبلوماسي السياسي و البعد الإقتصادي في علاقاتها مع سوريا ، فتركيا في ظل فترة حكم حزب العدالة و التنمية تسعى إلى كسب كل الأطراف و تريد أن تكون محور سلام بالشرق الأوسط ، و هذا ما لن يتأتى لها اذا ركزت على الجانب العسكري في علاقاتها بدول المنطقة و خصوصا مع سوريا .

المطلب الثاني : السياسة التركية إتجاه سوريا 2011 – 2014.

دخلت العلاقات التركية السورية تحد جديد هو الأخطر من تاريخ بدء العلاقات التركية – السورية ، و هذا بعد موجة الحراك التي شهدها الشارع العربي للمطالبة بإصلاحات في مختلف المجالات و خصوصا السياسية منها ، و قد كانت سوريا إحدى هذه الدول التي شهدت حراكا تحول فيما بعد إلى أزمة سياسية ذات أبعاد إقليمية و دولية .

و قد كان موقف تركيا بعد وصول موجة الحراك العربي إلى سوريا مترددا في البداية ، حيث تحركت ببطء حيال الملف السوري لمجموعة من الأسباب و هي : الحدود الجغرافية بينها و بين سوريا ، مما يعني أن أي تحرك خاطئ من شأنه أن يهدد أمن تركيا القومي ، إضافة إلى وجود العديد من الأكراد السوريين الذين قد يستخدمون ضد تركيا إذا إتحدوا مع أكراد تركيا و هو ما من شأنه خلق تحدي جديد لتركيا بإعادة

[1]- ايمان دني ، المرجع السابق . ص 150 .

فتح ملف عملت جاهدة و لسنوات على طي صفحاته ، كما أن أي موقف قد يؤدي إلى وقوع صدام بينها و بين ايران الداعمة لنظام **بشار الأسد** و هذا ليس من صالحها لا عسكريا و لا اقتصاديا . [1]

أما التحدي الصعب الذي واجه تركيا مع الدول العربية التي تشهد حراكا و خصوصا سوريا ، هو كيفية الموازنة بين المصالح الاقتصادية الضخمة و علاقاتها السياسية الجيدة مع الأنظمة في المنطقة و بين واجب دعم موجة الحراك خصوصا و أنها تسوق نفسها كإحدى الديمقراطيات الرائدة ، و كأنموذج إسلامي و إقتصادي يمكن تعميمه بالدول العربية .[2]

و قد إقتصر الدور التركي في بداية الحراك السوري على دعم العمل السياسي من أجل التوصل إلى تسوية للشأن السوري ، حيث كان موقفها وسيطا خصوصا و أنها ترتبط مع نظام بشار الأسد بعلاقات كبيرة و مشاريع لا سيما على الصعيد الإقتصادي ، حيث إمتدت هذه المرحلة من مارس 2011 م إلى مارس 2012 م ، كانت تقوم فيها تركيا بمساعي دبلوماسية تمثلت في إجراء العديد من الإتصالات الهاتفية بين أردوغان و بشار الأسد و تنظيم عدة زيارات لمسؤولين أتراك الى سوريا.[3]

كما صدر تصريح عن وزارة الخارجية التركية في هذه المرحلة و تحديدا في 25 مارس 2011 م ، يؤكد على متابعة تركيا لتطورات الأحداث بسوريا ، و أبدى قلق السلطات التركية و تأسفها لما آلت إليه الأحداث في سوريا من سقوط لقتلى و جرحى ، و قد رأت تركيا أن قرارات رئيس الجمهورية السورية بشار الأسد حول ضرورة محاسبة المتورطين في هذه الأحداث و تقديمهم للعدالة و إطلاق سراح المعتقلين خطوة

---

[1]– بولنت آراس و آخرون ، التحول التركي تجاه المنطقة العربية . الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 . ص 25 ، متحصل عليه من موقع :
http://www.mediafire.com/download/ttx9mtgsykw8du9/التحول%B2التركي%B2تجاه%B2المنطقة%B2العربية%B2تأليف%2B.compressed.pdf ، يوم 2016/04/26 ، على الساعة : 15:00 .

[2]– اياد عبد المجيد ، " الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا " ، متحصل عليه من موقع : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76512 ، يوم 2016/04/26 . على الساعة 15:00 .

[3]– سعيد الحاج ، المرجع السابق .

صحيحة و تعاطت بإيجابية مع تصريحات مسؤولين سوريين حول الإستجابة لمطالب الشعب المشروعة و إتخاذ خطوات إصلاحية في جميع المجالات .[1]

و قد طالبت تركيا نظام الأسد لاحقا بضرورة التعجيل بإصلاحات ديمقراطية جذرية من بينها إجراء إنتخابات برلمانية و رئاسية حرة و شفافة ، و التوقف عن قتل المواطنين و سحب الدبابات من المدن السورية ، و إعادة الجيش إلى ثكناته ، و قد جاءت هذه النصائح التركية بموجب رسائل وجهها أحمد داوود أوغلوا وزير الخارجية الأسبق ، أعقبها مجموعة من التصريحات لرئيس الوزراء في تلك الفترة أردوغان الذي توقع من النظام السوري المباشرة بإصلاحات فورية .[2] كما كان قد وجه أردوغان خطابا شديد اللهجة فيما بعد قال فيه : " **إن ما يحدث في سوريا يشكل فضائع لا يمكن السكوت عليها** " .[3]

و بعد مجموعة من الرسائل و التهديدات المتوالية التي وجهتها أنقرة إلى السلطات السورية ، حسمت تركيا قرارها بدعم فصائل المعارضة ، و هذا حسب ما صرح به مسؤولون أتراك أبدو إقتناعهم بأن بشار الأسد غير جاد في الإصلاحات حيث إعتبرت نظام الأسد نظاما فاقدا للشرعية ، و نادت بضرورة سقوطه و حق الشعب السوري في إختيار قيادته و صياغة مستقبل بلاده ، و هنا بدأت تركيا تقدم مختلف أشكال الدعم الاعلامي و السياسي و اللوجستي و العسكري لفصائل المعارضة .

و قد تبنت تركيا إستراتيجية ضد النظام السوري تركزت على أربع محاور رئيسية :

---

[1]– الجمهورية التركية ، وزارة الخارجية ، بيان رقم 82 . تصريح حول الأحداث في سوريا ، 25 مارس 2011 ، متحصل عليه من موقع : http://www.mfa.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85_-82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_-25-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3-2011.ar.mfa ، يوم 2016/05/01 ، على الساعة : 13:00 .

[2]– طايل يوسف عبد الله العدوان ، المرجع السابق . ص 105 .

[3]– جمال واكيم ، صراع القوى الكبرى في سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011 . ط 02 . بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 2012 . ص 206 ، متحصل عليه من موقع :http://slatop.com/a/1655 -صراع-القوى-الكبرى-على-سوريا ، يوم 2016/05/01 ، على الساعة : 13:00 .

1- إستضافة اللاجئين : قامت تركيا بفتح أبوابها أمام اللاجئين السوريين ، حيث شيدت معسكرات عبر الهلال الأحمر التركي تقع على مساحات شاسعة ، و أكدت أن هذا يأتي في إطار مبدأ حسن الجوار و علاقات التقارب و صلات القرابة بين الشعبين التركي و السوري ، و حسب مصادر تركية فقد إرتفع عدد اللاجئين من 500 شخص في أفريل 2011 م إلى 12 ألف لاجئ في جوان 2011م.[1]

2- إستضافة مؤتمرات المعارضة السورية : لعبت تركيا دور كبير في إستقبال و تكوين المعارضين السوريين ، و قد ساهمت في عقد مجموعة من المؤتمرات للمعارضة السورية باسطنبول ، حيث كان المؤتمر الأول في أفريل 2011 م بدعوة من بعض منظمات المجتمع المدني التركية لبحث مجريات الأحداث في سوريا ، و قد كان من قرارات هذا المؤتمر ؛ إعلان دعم المعرضة السورية و الدعوة الى اسقاط نظام **بشار الأسد** ، و من ثم عقد مؤتمر ثان كان تحت مسمى " مؤتمر انقاذ الشعب السوري " ، و تبعه مؤتمر آخر في أوت 2011 م من أجل الدعوة لإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض الذي خرج إلى النور في إجتماع آخر باسطنبول بتاريخ 02 أكتوبر 2011 م ، حيث تمت تلاوة البيان التأسيسي للمجلس الذي هو الإطار الموحد للمعارضة السورية .[2]

3- مصادرة الأسلحة : و هنا عملت تركيا على تشديد رقابتها على معابرها الحدودية مع سوريا البرية و الجوية و البحرية خوفا من إمداد النظام السوري بالأسلحة و العتاد بدعوى إستخدامها في قمع الإنتفاضة ، و قد أشارت بعض المصادر التركية أنها أوقفت عددا كبيرا من شحنات الأسلحة القادمة

---

[1]- علي حسين باكير ، الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة . الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012. ص 14 ، متحصل عليه من موقع :
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjR5PuZzebMAhVEzRQKHRXIC_gQFggkMAE&url=http%3A%2F%2Fwww.dohainstitute.org%2Ffile%2Fget%2F78e668c5-4dfa-40ea-adae-f0d30d004972.pdf&usg=AFQjCNE7muAZuG7ChXA9cRvKz1bhEh-X4A ، يوم 2016/05/01 ، على الساعة : 13:00 .

[2]- نفس المرجع . (14 – 15) .

من إيران و المتجهة إلى سوريا و على إثر هذا قامت تركيا بإيقاف إحدى الطائرات في 2011/03/19 م و إعتقال طاقمها و مصادرة حمولتها .[1]

4- فرض عقوبات : إضافة لما قامت به تركيا من إغلاق المعابر البرية و البحرية و الجوية للحد من عمليات تزويد النظام السوري بالأسلحة التي تستخدم على حد ما يصف المسؤولون الأتراك من قبل النظام السوري في قمع المتظاهرين .[2] كما تركيا مع الإتحاد الأوروبي بحظر التعامل مع سوريا في المبادلات بالمواد الثمينة مثل الذهب و الألماس و النفط ، إضافة الى وقف جميع التعاملات مع الأسد و زوجته و 115 مسؤول سوري حيث أصبح هؤلاء كذلك محظورين من دخول دول الإتحاد الأوروبي و تركيا و تجميد جميع ممتلكاتهم الموجودة بدولهم .[3]

لكن تركيا فيما بعد عدلت من موقفها المتشدد حيال نظام الرئيس السوري بشار الأسد و هذا كان مع نهايات عام 2012 م ، و تحديدا بعد فشل تركيا في إقامة منطقة آمنة للاجئين السوريين .[4]و يعود تغير موقف تركيا إلى العديد من الإعتبارات الداخلية و الخارجية ، فداخليا ؛ تعالت أصوات أحزاب المعارضة للسياسة التركية و تدخلها بالشأن السوري ، إضافة الى مساندة العلويين الأتراك لموقف النظام السوري و إستخدامهم كورقة ضاغطة على حكومة أردوغان إلى جانب الأكراد .[5] و قد إستخدم النظام السوري هذين الورقتين في الإنتخابات التشريعية التركية عام 2011 م للضغط على أردوغان ، و قد فقد بسبب هذا العديد

[1]- علي حسين باكير ، الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة ، المرجع السابق. ص 15 .

[2]- نفس المرجع . ص 16 .

[3] - Ugur Kaya ، Delik Yankaya ، Les Relations De La Turquie Avec La Syrie . Istanbul : Institut Français D'études Anatoliennes Georges Dumézil ، 2013. p.53

[4]- أحمد عبد ربه و آخرون ، حال الأمة العربية 2012 – 2013 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013. ص 106 .

[5]- نفس المرجع . ص 107 .

من أصوات العلويين و الأكراد . و فوق كل هذا موجة المظاهرات التي عمت كل أرجاء تركيا تعبيرا عن إستياء الشعب التركي من سياسة أردوغان تجاه سوريا .[1]

أما على الصعيد الدولي فقد تراجعت تركيا عن موقفها المتشدد إزاء النظام السوري للعديد من الأسباب:

1- عدم وجود إستعداد دولي لتدخل عسكري في سوريا و تهيئة مظلة أمنية ، بسبب تغلغل جماعات متطرفة داخل صفوف المعارضة السورية ما طرح مخاوف من وصول السلاح لها في حال تسليح المعارضة .

2- إرتباط تركيا بمصالح مع الدول الداعمة لنظام الأسد خصوصا روسيا و ايران اللذان يعتبران من الموردين الرئيسيين في مجال النفط و الغاز .

3- تعذر صدور قرار من مجلس الأمن يحيل القضية السورية على نص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

المطلب الثالث : عوامل تغير السياسة التركية إتجاه سوريا بعد الحراك العربي .

هناك العديد من الأسئلة التي تطرح حول سبب تغير السياسة التركية إتجاه سوريا بعد موجة الحراك التي شهدها الشارع العربي عموما و سوريا خصوصا ، و هي التي عملت طيلة عقد من الزمن على تقوية العلاقات معها و دخلت معها في مشاريع البعض منها توقف بعد توتر العلاقات التركية – السورية ، و هذا ما يطرح تساؤل جوهري و هو لماذا ضحت تركيا بجهد كل هذه السنوات من أجل ترقية و تطوير العلاقات التركية – السورية لتصل بها إلى مرحلة التأزم بعد إعلانها الوقوف إلى جانب صفوف المعارضة السورية و دعمهم بمختلف أشكال الدعم لإسقاط النظام السوري ؟

[1]- أحمد عبد ربه و آخرون ، المرجع السابق . ص 107 .

وفقا لما سبق تناوله في العناصر السابقة و تركيزا على متغير المصلحة الذي تعتمده تركيا في سياستها الخارجية فإن تغير السياسة التركية إتجاه سوريا تقف خلفه مجموعة من العوامل بالإستناد إلى التحليل المنطقي .

1 – العمل على إيجاد مخرج في بعض القضايا الخلافية تكون فيه تركيا الطرف الرابح من خلال الحراك في سوريا : هذا أحد العوامل المحتملة التي تقف خلف لتغير سياسة تركيا إتجاه سوريا ، حيث يعتبر الحراك الشعبي في سوريا فرصة مواتية تماما بالنسبة لتركيا من أجل تسوية بعض القضايا الخلافية العالقة بينها و بين سوريا لصالحها ، و هذا هو ما يفسر إحتضان تركيا للمعارضة السورية و مساهمتها في عقد العديد من المؤتمرات لها ، حيث تسعى تركيا إلى وصول المعارضة الى الحكم و خصوصا تلك التي تتبنى نفس إيديولوجية حزب العدالة و التنمية التركي لأن هذا سيساعدها على تسوية تلك القضايا الخلافية لصالحها .

و من بين أهم القضايا التي تسعى فيها تركيا إلى تسوية تكون لصالحها هي قضية لواء الإسكندرون و الذي بدأت حيثياته منذ معاهدة سيفر في 24 جويلية 1920 م ، أي بعد الإنتداب الفرنسي لسوريا ، حيث إتفقت كل من تركيا و فرنسا على تقسيم سوريا (فرنسا بالتجزئة و تركيا بالإقتطاع) . و كان لواء الإسكندرون أحد أهم المناطق التي إقتطعتها تركيا من سوريا حيث قدم لها كهدية من فرنسا بهدف كسبها كحليف في الحرب العالمية الثانية .[1]

و قد بقي لواء الإسكندرون محور الخلاف بين سوريا و تركيا إلى غاية 1938 م ، حيث تم إجراء إستفتاء كانت نتيجته إلحاق اللواء بتركيا تحت إسم منطقة هاتاي عام 1939 م .[2]

و قد حاولت فيما بعد تركيا الضغط على سوريا من أجل سحب إعترافها بأحقيتها بمنطقة لواء الإسكندرون دون جدوى خصوصا أثناء تشييد مشروع جنوب شرق الأناضولGAB حيث إشترطت تركيا

[1]– محمد عبد العاطي التلولي ، المرجع السابق . ص 63 .

[2] Patricia carley ، Op.cit . p16 .

على سوريا تزويدها بمياه نهر الفرات شرط إعترافها بلواء الإسكندرون كمقاطعة تركية .[1] و حتى بعد إرتقاء العلاقات التركية – السورية و تحسنها في عهد حزب العدالة و التنمية التركي و نظرا لرغبة البلدين في تقوية علاقاتهما نظرا للمصالح المتبادلة أولا و إستراتيجية حزب العدالة و التنمية التي تقوم على تصفير المشاكل مع الدول المجاورة ثانيا ، تم تجاوز هذه القضية ، و الدليل هو إقدام النظام السوري على سحب كلمة سليب كناية على منطقة لواء الإسكندرون من المقررات التدريسية .[2]

و لكن كما يقول أحد الخبراء فان قضية لواء الإسكندرون هي قضية نائمة و أنه كما كل الأشياء تنام لا بد لها من أن تستيقظ .[3] و بالتالي فإن موجة الحراك الشعبي التي وصلت تداعياتها إلى سوريا هي فرصة ذهبية بالنسبة لتركيا من أجل التخلص من نظام بشار الأسد ، و العمل على دعم وصول نخب حاكمة جديدة تكون أكثر تساهلا مع تركيا من نظام بشار الأسد ، حيث قد يؤدي هذا بتركيا إلى سحب إعتراف من هذه النخب بأحقيتها بلواء الإسكندرون .

أما القضية الثانية التي كاد بسببها الدولتان أن يدخلا في نزاع مسلح عام 1998م هي قضية المياه ، و رفض سوريا الدخول في مشروع أنابيب السلام كونه يضم إسرائيل العدو الرئيسي لها في المنطقة ،[4] مع العلم أن هذا المشروع هو جزء من مشروع جنوب شرق الأناضول الذي قامت فيه تركيا ببناء مجموعة من السدود . و لهذا فان إزاحة النظام السوري ستعيد بعث آمال جديدة بالنسبة لتركيا من أجل المباشرة بالمشروع الذي يقوم على تزويد الدول المجاورة بالمياه و الذي فوت تعطله على تركيا مكاسب إقتصادية كبيرة بسبب تشدد النظام السوري .

---

[1]– صخر علي سلامة السليحات ، المرجع السابق . ص 63 .

[2]– علي حسين باكير و آخرون ، تركيا بين رهانات الداخل و تحديات الخارج ، المرجع السابق . ص 60 .

[3]- Patricia Carley ، Op.cit . p16 .

[4]– مازن خليل ابراهيم ، المرجع السابق .

2 – إيجاد تسوية للملف الكردي (حزب العمال الكردستاني PKK) : يعتبر الملف الكردي أحد العوامل المحتملة لتغير السياسة التركية حيال سوريا بعد موجة الحراك العربي ، فقد كان لهذا الملف دورا بارزا في التأثير على العلاقات التركية – السورية إلى غاية عام 1998م بعد توقيع اتفاقية أضنة ،[1] حيث كانت دائما تركيا تتهم الحكومة السورية بتوفير الملاذ الآمن لعناصر حزب العمال الكردستاني في وادي البقاع .[2]

لكن يبدو أن الشكوك ستظل تحوم حول دعم النظام السوري و تقديمه الملاذ الآمن لعناصر حزب العمال الكردستاني و لعل ما زاد من الشكوك التركية هو تصريحات أحد مصادر النظام السوري بعد إعلان تركيا دعمها لفصائل المعارضة حيث قال : " **... ماذا لو إستضافت سوريا حزب العمال الكردستاني في مؤتمر على أراضيها مثلما تفعل تركيا مع المعارضة السورية ...**"[3]

و لهذا يعتبر الحراك الذي تشهده سوريا بمثابة حصان طروادة لتركيا ، و هذا للتخلص من النظام السوري و الشكوك التي تحوم حول دعمه لحزب العمال الكردستاني ، كما تعتبر فرصة مناسبة لتركيا من أجل التحالف مع النظام الذي سيأتي بعد سقوط نظام بشار الأسد مستقبلا لمحاصرة عناصر حزب العمال الكردستاني بين نارين و القضاء على مقاومتهم نهائيا .

3 – الحد من النفوذ الايراني : يعتبر هذا العامل من العوامل المهمة لتغير السياسة التركية حيال سوريا بعد الحراك العربي خصوصا في ظل الصراع الجيو – إستراتيجي الغير معلن بين تركيا و إيران حول مناطق

---

[1]– محمد عبد العاطي التلولي ، المرجع السابق . ص 63 .

[2] - Patricia Carley ، Op.cit. . p17 .

[3]– محمد خليل يوسف القدرة ، "تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية و الدولية 2007 ". 2012 ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، 2013) . ص 133 ، متحصل عليه من موقع :
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwig28mGxebMAhXBfRoKHRLfANEQFggdMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.alazhar.edu.ps%2FLibrary%2FaattachedFile.asp%3Fid_no%3D0046630&usg=AFQjCNHUE6Mrzv57V78y31DyFnc_Dp5ETA ، يوم 2016/05/01 ، على الساعة : 13:00 .

النفوذ في الشرق الأوسط ، فتركيا تبحث عن التخلص من النظام السوري بصفته حليف لإيران – هذا سيفتح المجال أكثر لتركيا من أجل النفوذ الى عمقها الإستراتيجي – و تعود خلفية العلاقات الايرانية السورية إلى ثورة إيران عام 1979 م ، و تعززت أكثر بعد وقوف سوريا الى جانب حليفتها إيران في الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980 م . و منذ بداية الستينات و إلى غاية إحتلال العراق بدأت إيران بتنفيذ مشروعها الإستراتيجي بتوسيع نفوذها متخذة من سوريا قاعدة إنطلاق ، و لهذا السبب إتجهت إيران إلى دعم نظام الأسد أثناء الحراك الشعبي في سوريا بمختلف أشكال الدعم حيث رأت أن في هذه الثورة خطر إستراتيجي لها حيث أن سقوط **الأسد** سيكون له تبعات على أمنها القومي و مصالحها الاقليمية .[1]

و من أجل هذا الحلف الإيراني – السوري و الذي من شأنه أن يضيق الخناق على تركيا و نشاطها الإستراتيجي في المنطقة خصوصا و أنها تطمح الى لعب دور إستراتيجي كبير بالمنطقة ، إتجهت تركيا إلى تبني سياسة خارجية نوعا تتسم بنوع من الطائفية من خلال إستقبال المعارضة السورية و خصوصا تلك ذات التوجه الإخواني من أجل الدخول في حلف سني مع هذه الطائفة التي تتوافق الى حد كبير مع إيديولوجية حزب العدالة و التنمية ضد نظام بشار الأسد العلوي و تشجيع قيام نظام سني في سوريا و التخلص من النفوذ الإيراني .

4 – تحقيق مكاسب إقتصادية : هذا العامل على الرغم من أنه أحد العوامل التي أدت إلى تغير السياسة التركية إتجاه سوريا ، إلا أنه بالمقابل هو السبب الرئيسي للأزمة السورية ، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالغاز الطبيعي ، تعود حيثيات هذه الإشكالية إلى العرض الذي قدمته قطر للرئيس السوري و المتمثل في مد خط أنابيب غاز مسال من قطر مرورا بالسعودية و وصولا إلى سوريا و من ثم إلى البحر الأبيض

[1]– أحمد أبو دقة ،" العلاقات الايرانية السورية "، متحصل عليه من موقع : http://albayan.co.uk/article2.aspx?ID=3419 ، يوم 2016/05/03 ، على الساعة : 16:00 .

المتوسط .[1] و قد جاء هذا المشروع بعد الصدامات الروسية – الأوكرانية في عام 2006 و 2009 ، و التي أدت إلى وقف إمداد أوروبا بالغاز الروسي و أطلقت من جديد النقاش حول قضية تأمين إمدادات الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي .[2] حيث دعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع من أجل تخليص أوروبا من الهيمنة الروسية عليها في مجال الطاقة ، إضافة إلى إقدام الولايات المتحدة و الدول الأوروبية على تطوير مشروع غاز تم التوقيع عليه في أنقرة عام 2009م و المعروف بخط نابوكو ، الذي يقوم على نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر تركيا ، و فيما بعد أجهض هذا المشروع بسبب ضغوطات روسيا على دول آسيا الوسطى و خصوصا تركمنستان التي تملك رابع إحتياطي بالعالم .[3]

أما تركيا فهي تواجه مشاكل معقدة من حيث الموارد الضعيفة ، على نحو جعل سعر الغاز بتركيا هو الأعلى بالعالم بأسره ، و ترتب على ذلك عدم قدرتها على إعتماد الغاز كمصدر طاقة لتأسيس صناعة تمنحها منتج رخيص ينافس في الأسواق العالمية ، حيث سعت تركيا إلى رسم مخطط يقوم على جعل كل الغاز الآتي من وسط آسيا و من الخليج (قطر) مارا بأراضيها ، حيث تتحول تركيا الى موزع لدول أوروبا.[4] و رغم اجهاض مشروع خط نابوكو لنقل الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر تركيا ، علقت تركيا آمال كبيرة على مشروع الغاز القطري قبل أن تتعرض إلى إنتكاسة ، حيث أغلقت سوريا الباب أمام هذا المشروع حفاظا على مصالحها مع روسيا ، خصوصا و أن قطر تعتبر المنافس الأكبر لروسيا في تصدير الغاز

---

[1]– معتز منصور ، " ممرات الغاز العالمي سر الصراع الدائر " ، متحصل عليه من موقع :
http://www.rtv.gov.sy/index.php?d=100244&id=172203 ، يوم 2016/05/03 ، على الساعة : 16:00 .

[2]– فلورنس جوب ، أزمة الغاز بأوروبا و الدور القطري البديل . (د . م . ن) : مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 . ص 2 ، متحصل عليه من موقع :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/5/8/20145881742299734Qaz%20crisis.pdf ، يوم : 2016/05/01 ، على الساعة : 13:00 .

[3]– " الطاقة محرك الصراع في منطقة الشرق الأوسط و آسيا " ، المرجع السابق .

[4]– معتز منصور ، المرجع السابق .

المسال بل و قام أيضا بالموافقة على مشروع مشابه من إيران يقوم على مد أنابيب للغاز عبر خط يمتد من إيران مرورا بالعراق و منتهيا بسوريا.[1]

و لهذا ترى تركيا أن في رحيل نظام بشار الأسد ضرورة حتمية من أجل إعادة بعث مشروع الغاز القطري ، و لهذا عكفت على التعاون مع قطر من أجل تدمير كل الخطط البديلة لأن تنفيذ خط أنابيب الغاز (إيران – العراق – سوريا) يعني بالضرورة تصدير الغاز لجنوب أوروبا عن طريق مد نفس الخط الى قبرص – التي لديها مشاكل كبيرة مع تركيا – و تحاشي المرور بتركيا . و بالتالي تفويت الفرصة على تركيا بالتحول إلى شريان الطاقة لأوروبا و القضاء على آمالها بالانضمام الى الإتحاد الأوروبي .[2]

و بالتالي أهم ما يمكن إستنتاجه بعد تناول هذا المطلب هو أن أحد أهم عوامل التغير و الإستمرارية في السياسة الخارجية التركية هو المصلحة .

[1]– معتز منصور ، المرجع السابق .

[2]–المرجع نفسه .

خاتمة الفصل الثالث:

ما يمكن إستنتاجه من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل ، أن تركيا حاولت تطبيق سياسة إنفتاح على منطقة الشرق الأوسط و لا سيما المنطقة العربية من أجل العودة الى عمقها الإستراتيجي ، و قد عملت على توظيف العديد من العناصر التاريخية و السياسية و الإقتصادية و الامنية في سبيل ذلك ، و عملت على رسم حدود لعلاقاتها مع دول المنطقة و خصوصا مع الدول العربية مستندة في ذلك على دعامتين رئيسيتين و هما التركيز على وسائل القوة الناعمة و تصفير المشاكل .

فبالنسبة لمنطقة الخليج العربي عملت تركيا على تقوية علاقاتها بدول الخليج العربي مستغلة الحاجة الماسة لتلك الدول لتركيا في العديد من القضايا و خصوصا الأمنية مثل حاجتها لتركيا بإعتبارها القوة الوحيدة الموازنة للقوة الإيرانية بالمنطقة بالإضافة إلى المنافع المتبادلة بين تركيا و دول الخليج العربي التي أحسنت تركيا إستغلالها بشكل جيد في سبيل تقوية علاقتها بهذه الدول ، بغض النظر عن الأزمات التي تعاني منها دول الخليج العربي من حيث أزمة المياه و الغذاء التي وثقت التعاون بين الطرفين .

إضافة الى أن تركيا عملت على إستغلال قضايا المنطقة و خصوصا الصراع العربي – الإسرائيلي من أجل تقوية علاقتها بالدول العربية من خلال تبني مواقف و إجراءات تتقارب مع المواقف و الإجراءات العربية خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالمسألة الفلسطينية ، إضافة إلى إتجاهها نحو توظيف القضايا الخلافية التي لطالما عكرت صفو علاقاتها ببعض الدول العربية خصوصا المجاورة لها و على وجه التحديد سوريا ، أين عملت النخب الجديدة الحاكمة في تركيا منذ عام 2002م على إيجاد تسوية لهذه القضايا تكون فيها جميع الأطراف مستفيدة و على وجه التحديد قضية المياه التي كادت أن تصل بتركيا و سوريا إلى النزاع المسلح قبل أن يتم توقيع إتفاقية أضنة عام 1998م . و قد نجحت تركيا في هذا مع سوريا بشكل كبير و

أنهت حالة من شبه العداء بين الدولتين قبل أن يأتي الحراك العربي الذي جعل تركيا تغير تماما من سياستها إتجاه سوريا و تعيد صياغة سياسة إتجاهها تتلاءم و المستجدات الجديدة .

و لكن تركيا على الرغم من إعادة تفعيل علاقاتها بالدول العربية هي لم تغفل علاقاتها بالأطراف الأخرى في الشرق الأوسط و خصوصا إيران و إسرائيل ، و اللتان ترتبط معهما بشبكة كبيرة من المصالح ، و لهذا تقوم على إتباع إستراتيجية الموازنة بين علاقاتها مع الدول العربية و علاقاتها مع كل من إيران و إسرائيل ، حيث تتحرك في علاقاتها مع الدول العربية إلى الحد الذي لا تكون فيه هناك تبعات سلبية على علاقاتها مع كل من إيران و إسرائيل و لهذا تميل تركيا إلى إستعمال الدبلوماسية الناعمة و تتحاشى الدخول في ترتيبات عسكرية من شأنها أن تؤثر على علاقاتها مع أطراف أخرى و هذا أكبر دليل على براغماتية السياسة الخارجية التركية .

الخاتمة

الخاتمة :

بعد دراسة موضوع الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط من 2002 م إلى 2014 م بشكل مفصل من خلال إستعراض الجانب المفاهيمي و النظري للدراسة إضافة إلى المرتكزات الرئيسية للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط و القيام بإسقاطات لهذه الإستراتيجية على بعض مناطق و دول الشرق الأوسط ، تم التوصل إلى النتائج التالية :

أولا. النتائج النظرية:

1- شهد مفهوم الإستراتيجية على المستوى المفاهيمي تحولات كبيرة ، حيث لم يعد يرتكز في طياته على المدلول العسكري الضيق مثلما بدا واضحا في بعض التعاريف التي تم عرضها في الدراسة ، بل أصبح مفهوما أعمق و أوسع من ذلك بكثير و تدخل في تركيبه مجموعة من الأبعاد إلى جانب البعد العسكري و هو ما يصطلح عليه بالإستراتيجية القومية .

2- وفقا لنظرية الدور ينبغي على الدولة أن تحدد موقعها و طبيعة الدور الذي تريد أن تلعبه سواء كان دورا إقليميا أو عالميا ، بالإضافة إلى ضرورة توفر مجموعة من الشروط لكي تتحول الدولة إلى لعب دور القائد الإقليمي و من أهمها :

- أن يكون لديها إدراك بنفسها كقوة إقليمية .
- توفرها على مجموعة من عناصر القوة التي تؤهلها إلى لعب دور القائد الإقليمي .
- طبيعة الإقليم الذي تنتمي اليه .
- طبيعة نشاطها و تفاعلها مع قضايا الإقليم و علاقاتها مع دوله .

3- تركز النظرية الواقعية الكلاسيكية و الجديدة على متغير المصلحة في السياسة الخارجية للدولة و إستراتيجيتها ، حيث تتمثل المصلحة الوطنية لدى الإتجاهين في القوة و حفظ البقاء و لكن الفرق بين الإتجاهين يكمن في أن المصلحة هي أداة تحليل السياسة الخارجية و تركز على العوامل

الداخلية في رسم و صياغة السياسة الخارجية و هذا بالنسبة للطرح الواقعي الكلاسيكي حيث صانع القرار هنا يكون براجماتيا لأبعد الحدود ، و هذا ما يتضح من خلال علاقة تركيا بدول الخليج العربي التي طورت علاقتها بهذه الدول إلى الحد الذي لا يؤثر على مصالحها مع أطراف أخرى و خصوصا إيران ، و نفس الشيئ بالنسبة إلى سوريا التي عملت على تطوير علاقتها معها قبل عام 2011م إلى الحد الذي لا يؤثر على إستقرار علاقتها و مصالحها مع إسرائيل .

على عكس الطرح الواقعي الجديد الذي تصاغ فيه السياسة الخارجية بناء على طبيعة النظام الدولي التي تتميز بالفوضوية ، أي أن المصلحة هنا تتحدد على أساس المتغيرات الخارجية و هذا ينطبق تماما مع السياسة الخارجية التركية إتجاه سوريا التي تغيرت بعد موجة الحراك التي شهدها الشارع العربي و السوري خصوصا منذ عام 2011 م ، حيث أعادت تركيا تعريف مصلحتها إتجاه سوريا و صاغت على إثرها إستراتيجيتها الجديدة إتجاه سوريا .

4- بالنسبة لنظرية الألعاب فإن سلوك الدول و إستراتيجيتها يخضع لنوعية الأهداف المرسومة فإذا كانت الأهداف مصيرية يكون فيها طرف خاسر و طرف رابح تصيغ الدولة إستراتيجية وفق لعبة صفرية لا مجال فيها للتنازل ، أما إذا كانت الأهداف غير مصيرية و ذات أهمية أقل و يمكن تحقيقها في إطار تعاوني مع الأطراف الأخرى فإن اللعبة هنا تكون لعبة صفرية لا أهمية فيها لنتيجة المباراة . و هي اللعبة التي صاغ عليها منظرو السياسة الخارجية التركية الدور المستقبلي لتركيا بدوائرها الجيو – سياسية المحيطة بها خصوصا منطقة الشرق الأوسط حيث يعتبرون أن تصفير المشاكل مع الدول الأخرى لن يتم إلا بإنتهاج لعبة غير صفرية يكون فيها الجميع رابح .

ثانيا. النتائج العملية :

1- عملت النخب الجديدة الحاكمة في تركيا من عام 2002 م على صياغة نظرية إستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية التركية إتجاه الدوائر الجيو – سياسية المحيطة بها و على وجه التحديد منطقة الشرق الأوسط ترتكز على مجموعة من المحددات الرئيسية .

2- في المحددات الجغرافية ركز منظرو السياسة الخارجية التركية على ضرورة تغيير المقاربات المتعلقة بالوضع الجيو – سياسي لتركيا و التي عملت على عزل تركيا عن الأقاليم المحيطة بها منذ إنهيار الخلافة العثمانية ، و إستبدالها بمقاربة أخرى تقوم على الإنفتاح على المحيط الجيو – سياسي و خصوصا منطقة الشرق الأوسط .

3- ضمن النظرية الجديدة لدور تركيا الإقليمي بالشرق الأوسط كان للمحددات الحضارية أهمية كبيرة ، حيث تم التركيز على المحددات الحضارية من خلال ثلاث أبعاد رئيسية :

أ- البعد التاريخي: و الذي إستند فيه منظرو السياسة الخارجية التركية على الإرتباط التاريخي لتركيا بدول و شعوب هذه المنطقة خصوصا تلك التي كانت تحت سلطة الخلافة العثمانية .

ب-البعد المجتمعي: من خلال إستغلال التعدد العرقي في تركيا و إنتشار القومية التركية في العديد من الدوائر الجيو – سياسة المحيطة بها و الذي كان أحد نتائج التمدد العثماني القديم ، و هذا من أجل الانفتاح أكثر على هذه الأقاليم و خصوصا الشرق الأوسط .

ت-البعد الديني و الثقافي: إعتمد منظرو حزب العدالة و التنمية على الجانب الديني لإحياء الدور التركي بالشرق الأوسط خصوصا مع الدول التي تتقاسم نفس المذهب مع تركيا ، و يبدو البعد الديني أكثر وضوحا بعد تغير مسار العلاقات بين تركيا و سوريا عام 2011 م حيث لوحظ

كيف تعمل تركيا على دعم فصائل المعارضة ذات التوجه الإخواني من أجل الوصول إلى الحكم في سوريا و التخلص من نظام بشار الأسد العلوي ، إضافة إلى العمل على الترويج للثقافة التركية من خلال وسائل الإعلام و المدارس و المراكز الثقافية .

4- على المستوى السياسي صاغ منظرو السياسة الخارجية التركية و على رأسهم أحمد داوود أوغلوا نظرية للسياسة الخارجية التركية إتجاه المحيط الإقليمي و لا سيما دول الشرق الأوسط تقوم على مجموعة من الأسس :

أ- العمق الإستراتيجي : حسب هذه النظرية و إذا كانت تركيا راغبة في التحول إلى قوة عالمية يجب عليها لعب دور كبير بمحيها الجيو – سياسي خصوصا منطقة الشرق الأوسط و يشبهون هذا بنظرية القوس و السهم حيث لا يمكن أن تكون للسهم إنطلاقة قوية للأمام ما لم يتم شده للخلف أكثر .

ب-تصفير المشاكل : حيث يركز منظرو السياسة الخارجية التركية على ضرورة تصفية المشاكل و الإبتعاد عن الخصومات و خصوصا مع دول الشرق الأوسط ، و العمل على بناء علاقات مع دول المنطقة في إطار لعبة غير صفرية تكون فيها كل الأطراف رابحة ، و يظهر هذا في علاقات تركيا مع سوريا بين عامي 2002 م و 2011 م حيث عملت تركيا على تصفير مشاكلها مع سوريا بإيجاد تسويات للقضايا الخلافية ترضي الطرفين .

ت-القوة الناعمة : في هذا البعد يحاول منظرو السياسة التركية التركيز في علاقات تركيا خصوصا مع دول الشرق الأوسط على الوسائل الناعمة و تجنب الوسائل الصلبة ، و هذا يتضح في علاقة تركيا بدول منطقة الخليج العربي حيث تركز على البعد الإقتصادي في تطوير علاقاتها بدول هذه المنطقة من خلال زيادة معدلات التبادل التجاري و مأسسة العلاقات و تطوير مشاريع

مشتركة مع الإبتعاد كل البعد عن التعاون العسكري الذي من شأنه أن يؤثر بالسلب على علاقاتها بدول أخرى مثل إيران التي تربطها بها مصالح كبيرة جدا ، و نفس الشيئ بالنسبة لعلاقتها مع سوريا التي تركز فيها على التعاون السياسي و الإقتصادي بعيدا عن التعاون الأمني و العسكري و هذا لتحافظ على علاقاتها و مصالحها مع إسرائيل التي تدخل معها في علاقات متشابكة و متعددة الأبعاد بما فيها البعد العسكري ، ما يدعو الى الإستنتاج بأن سياسة القوة الناعمة التي تنتهجها تركيا موجهة فقط نحو العرب .

5- عملت نخب حزب العدالة و التنمية على إستغلال التحول الكبير الذي تشهده على المستوى الإقتصادي في إعادة بعث نشاطها و علاقاتها مع دول الشرق الأوسط خصوصا العربية منها اذا ما التسليم بأن سياسة القوة الناعمة موجهة بدرجة كبيرة نحو العالم العربي ، و يبدو هذا واضحا في علاقة تركيا ببعض الدول مثل دول منطقة الخليج العربي و سوريا حيث كان البعد الإقتصادي بارزا أكثر من أي بعد آخر و ما دل على هذا هو مؤشرات التبادل التجاري و المشاريع و الإتفاقيات الموقعة بين كل تركيا و هذه الدول .

و كخلاصة أخيرة يمكن القول على سبيل الإجابة عن إشكالية الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي تقف خلف تعاظم الدور الإستراتيجي التركي منذ عام 2002 م و إلى غاية عام 2014 م و أهمها طبيعة النخب السياسية الواصلة الى الحكم و التي كان لها رؤية جديدة لدور تركيا المستقبلي و خصوصا في الشرق الأوسط ، و قد تحكمت في ذلك مجموعة من المحددات الرئيسية التي عملت هذه النخب على إستغلالها و هي المحددات الجغرافية و الحضارية إضافة إلى المحددات السياسية و الإقتصادية.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

- باللغة العربية :

1/ الموسوعات والمعاجم :

1 – دي مونبريال (تيري) ، كلين (جان) ، موسوعة الاستراتيجيا . تر : علي محمود مقلد . بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2011 .

2/ الكتب :

1 – أوغلوا (أحمد داوود) ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية . تر : محمد جابر ثلجي ، طارق عبد الجليل . الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2011 .

2 – أبو عامر(علاء) ، العلاقات الدولية الظاهرة و العلم – الدبلوماسية و الاستراتيجية . عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2014 .

3 – اللاوندي (سعيد) ، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب ، ط3 . (د . م ن) : نهضة مصر للطباعة و النشر ، 2007 .

4 – النعيمي (أحمد نوري) ، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط . الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2013 .

5 – الكعكي (يحي أحمد) ، الشرق الأوسط و صراع العولمة . بيروت : دار النهضة العربية ، 2002 .

6 – بلهول (نسيم) ، في الاستراتيجية . الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2010 .

7 – بن سلطان (عمار) ، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية . الجزائر : طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، (د . ت . ن) .

8 – حوات (محمد علي) ، مفهوم الشرق أوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي . القاهرة : مدبولي ، 2002 .

9 – سبيتان (سمير) ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان . الأردن : الجنادرية للنشر و التوزيع ، 2010

10 – مصباح (عامر) ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، (د . ت . ن) .

11 – محفوض (عقيل سعيد) ، سورية و تركيا الواقع الراهن و احتمالات المستقبل . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 .

12 – عبد الحكيم (منصور) ، تركيا من الخلافة الى الحداثة من أتاتورك الى أردوغان . حلب : دار الكتاب العربي ، 2013 .

13 – عبد ربه (أحمد) و آخرون ، حال الأمة العربية 2012 – 2013 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 .

14 – شفيق (منير) ، الاستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب . بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008 .

15 – غضبان (مبروك) ، المدخل للعلاقات الدولية . عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع ، (د . ت . ن) .

3/ الدوريات و المجلات :

1– فتيحة ليتيم ، " تركيا و الدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط " ، . مجلة المفكر ، العدد رقم 05 ،2010 .

2– سعيدي السعيد ، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية – العربية " . مجلة المفكر ، العدد 10 ، 2014 .

4/ الدراسات غير المنشورة :

أ. المحاضرات :

1 – عبد القادر (عبد العالي) ، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية " ، (جامعة الدكتور الطاهر مولاي السعيدة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009) .

ب. مذكرات التخرج :

1– حوادسي سمية ، "العلاقات التركية – الاسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2013 – 2014) .

2 – حبيطة لخضر ، "السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2002 – 2009) " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2011 – 2012) .

3 – بيرم فاطمة ، " أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009 – 2010) .

4 – حجاب عبد الله ، " السياسة الاقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979 – 2011 دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2011 – 2012) .

5 – طويل نسيمة ، " الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة " ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009 – 2010) .

6 – لادمي محمد العربي ، " التنافس التركي – الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996 – 2014 " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2013 – 2014) .

7 – فول مراد ، "العلاقات التركية الاسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط " ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010 – 2011) .

5/ مراجع الانترنت :

أ – الكتب:

1 – السرجاني (راغب) ، قصة أردوغان ، ط4 . القاهرة : أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة ، 2011 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.mediafire.com/?pkpwzlb3dkbqc4g

2 – الضميري (عماد) ، تركيا و الشرق الأوسط . (د . م . ن) : مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002 ، متحصل عليه من موقع :

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjl37HEyebMAhVJbhQKHW10BdUQFggcMAA&url=http%3A%2F%2Falqudscenter.org%2Fuploads%2FTurkey2002..pdf&usg=AFQjCNHx2a88Pj53f2HlD87hWm9qYMThOQ

3 – الرنتيسي (محمود سمير) ، تركيا و اسرائيل واقع العلاقات و احتمالات التقارب . (د . م . ن) : مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 ، متحصل عليه من موقع :

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/8/20/20158208374323358 0Turkey-Israe-relations.pdf

4 – الجازي (ممدوح بريك محمد) ، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 – 2011 . الأردن : الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014 ، متحصل عليه من موقع:

http://www.mediafire.com/download/y0iwppswde1icmb/PDFOptim.pdf/النفوذ+الايراني+في+المنطقة+العربية+على+ضوء+التحولات+الامريكية++–++

5 – آراس (بولنت) و آخرون ، التحول التركي تجاه المنطقة العربية . الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.mediafire.com/download/ttx9mtgsykw8du92%B2%التحولB2%التركيB2%تجاه2%B2%المنطقةB2%العربيةB2%تأليفB.compressed.pdf

6 – بري (عدنان ماجد عبد الرحمان) ، مقدمة لتحليل القرارات و نظرية المباريات . (د . م . ن) : (د . د . ن) ، (د . ت .ن) ، متحصل عليه من موقع :

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwiZ48P-yubMAhVEPBQKHVE9CxsQFggeMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.abarry.ws%2FDecision%2520and%2520Games.pdf&usg=AFQjCNE_pcDfhiu34sVcs4qGnfvNCYnsmA

7 – باكير (علي حسين) و آخرون ، تركيا بين رهانات الداخل و تحديات الخارج . الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 ، متحصل عليه من موقع :

https://drive.google.com/file/d/0B3hanQWTCi80Zm9qNU50a185S0k/view?usp=drive_web&pref=2&pli=1

8 – باكير (علي حسين) ، الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة . الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012 ، متحصل عليه من موقع :

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjR5PuZzebMAhVEzRQKHRXIC_gQFggkMAE&url=http%3A%2F%2Fwww.dohainstitute.org%2Ffile%2Fget%2F78e668c5-4dfa-40ea-adae-f0d30d004972.pdf&usg=AFQjCNE7muAZuG7ChXA9cRvKz1bhEh-X4A

9 – جوب (فلورنس) ، أزمة الغاز بأوروبا و الدور القطري البديل . (د . م . ن) : مركز الجزيرة للدراسات، 2014 . ص 2 ، متحصل عليه من موقع :

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/5/8/20145881742299734Qaz%20crisis.pdf

10 – دني (ايمان) ، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة . الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014 متحصل عليه من موقع :

http://www.mediafire.com/download/875ydyb8h6m55iz/pdf+الدور+الإقليمي+لتركيا+في+منطقة+الشرق+الأوسط+بعد+الحرب+الباردة+.

11 – واكيم (جمال) ، صراع القوى الكبرى على سوريا . بيروت : شركة المطبوعات للنشر و التوزيع . (د . ت . ن) ، متحصل عليه من موقع :

http://slatop.com/a/1655-صراع-القوى-الكبرى-على-سوريا

12 – واف (انجيل راباسا) ، لارابي (ستيفن) ، صعود الاسلام السياسي في تركيا . تر : ابراهيم عوض . بيروت : مركز انهاء للبحوث و الدراسات ، 2015 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.mediafire.com/?ca95mi1z0m2enq1

13– حسين (خليل) ، عبيد (حسين) ، الاستراتيجية التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب و استراتيجية الاقتراب الغير مباشر . بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، (د . ت . ن) ، متحصل عليه من موقع :

http://www.politics-dz.com/threads/alstratigia-altfkir-ualtxtit-alastratigi-uastratigiat-alamn-alqumi-alxhrub.3459/

15 – نوفل (ميشال) ، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية . لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، (د . ت . ن) ، متحصل عليه من موقع :

http://www.mediafire.com/download/bbmmn5254nj3f1r-++الشرق+إلى+تركيا+عودة/
+PDFOptim.pdf

16 – سليم (محمد السيد) ، تحليل السياسة الخارجية . ط2 . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.ao-academy.org/docs/tahleel_alsiyasah_alkharijiyah_0304009.pdf

17 – منصور (ممدوح محمود مصطفى) ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط . (د . د . ن) : مكتبة مدبولي ، (د . ت . ن) ، متحصل عليه من موقع :

http://slatop.com/a/430الأوسط-الشرق-في-السوفيتي-الأمريكي-الصراع-

18 – ميرال (زيا) ، باريس (جوناثان س) ، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية . تر : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات . بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، 2010 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Decoding_Turkish_FP_
60.pdf

19 – عاصي (جوني) ، النظرية و الايديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة . رام الله : مؤسسة الناشر للدعاية و الاعلان ، 2006 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.birzeit.edu/node/114194

20 – علي (جليل عمر) ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991 – 2006 . السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، (د . م . ن) ، متحصل عليه من موقع :

http://www.k-css.org/Detail.aspx?id=967&Action=2&linkId=45

21 – فرج (أنور محمد) ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية . السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2007 ، متحصل عليه من موقع :

https://docs.google.com/file/d/0Bw0JXzUnszw8VDRtUGVMQ0JHTDA/edit?pref
=2&pli=1

22 – قدورة (عماد يوسف) ، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية المراجعات و الاتجاهات . الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015 ، متحصل عليه من موقع :

http://dohainstitute.org/file/Get/6da93b43-2510-4a3b-a706-dc695fd1c74e.pdf

23 – قسم الأرشيف و المعلومات ، تركيا و القضية الفلسطينية . بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، 2010 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.alkottob.com/download/2129.html

24 – رياض (محمد) ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا . القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، 2014 ، متحصل عليه من موقع :

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwidteL10-bMAhUJxxQKHV8rASUQFggeMAA&url=http%3A%2F%2Fdownloads.hindawi.org%2Fbooks%2F81426250.pdf&usg=AFQjCNHn7Cdw9CW56Z1XmTI0f2pH3Z9LTw&bvm=bv.122448493,d.d24

25 – شيلينج (توماس) ، استراتيجية الصراع ، لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 ، متحصل عليه من موقع :

http://ia601705.us.archive.org/24/items/ketaby043/04Estratgat.pdf

ب – المقالات :

1– العبيدي (أميرة اسماعيل) ، "اشكاليات السياسة المائية بين سوريا و تركيا " . مجلة التربية و العلم ، العدد رقم 02 ، 2010 . ص 60 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=58335

2 – السرحان (صايل فلاح مقداد) ، " أثر المحددات الجيو – سياسية على العلاقات التركية – العربية 2002 –2011 " . المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، العدد 02 ، 2013 ، متحصل عليه من موقع :

https://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/viewFile/4881/3320

3 – الزهواني (نصيرة) ، عبد الله عشاش ، عبد الحكيم وادي ، " الاستراتيجية المفهوم و النظرية " ، محصل عليه من موقع :

http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=2616

4 – الحاج (سعيد) ، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا" ، متحصل عليه من موقع :

http://alamatonline.com/2016/03/02/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA

5 – التهامي (فضيل) ، " الفكر الاستراتيجي في العصر النبوي " ، متحصل عليه من موقع :

http://aafaqcenter.com/index.php/post/1781

6 – أحمد أبو دقة ، " العلاقات الايرانية السورية " ، متحصل عليه من موقع :

http://albayan.co.uk/article2.aspx?ID=3419

7 – بيبرس (سامية) ، "الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي و مستقبل أمن منطقة الخليج " . ص 157، متحصل عليه من موقع :

http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/samia.pdf

8 – بولمكاحل (إبراهيم) ، " تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.politics-dz.com/threads/ttur-atgaxat-almdrs-aluaqyi-fi-txhlil-alylaqat-alduli.31/

9 – دلي (خورشيد) ، " عودة العلاقات التركية الاسرائيلية بين الاعتذار و الصفقة " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.wahdaislamyia.org/issues/137/kdali.htm

10– حسين (مصطفى جاسم) ، "الدور الاقليمي التركي للمدة من 2002 الى 2010 " ، متحصل عليه من موقع :

http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27055

11 – معتز منصور ، " ممرات الغاز العالمي سر الصراع الدائر " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.rtv.gov.sy/index.php?d=100244&id=172203

12 – علي (عامر) ، "أبعاد تطور العلاقات التركية الخليجية " ، المجلة السياسية و الدولية ، متحصل عليه من موقع:

http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9430

13 – عبد المجيد (اياد) ، " الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76512

14 – توفيق (سعد حقي) ، "السياسة الإقليمية التركية تجاه منطقة الخليج العربي 2002 – 2008 " . مجلة العلوم السياسية ، العدد 38 – 39 ،(د. ت .ن) ، متحصل عليه من موقع :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25959

15– موقع :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27064

16 – الجمهورية التركية ، وزارة الخارجية ، بيان رقم 82 . تصريح حول الأحداث في سوريا ، 25 مارس 2011 ، متحصل عليه من موقع :

http://www.mfa.gov.tr/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85_-82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_-25-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3-2011.ar.mfa

17 – المركز السوري للعلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية ، " العلاقات التركية – السورية البعد التاريخي و الرؤية المستقبلية " ، متحصل عليه من موقع :

http://scirsr.org/userfiles/files/العلاقات%20التركية%20السورية%20البعد%20%20التاريخي%20وا%20لرؤية%20المستقبلية.pdf

18 – " تطور مفهوم و تعريف كلمة الإستراتيجية " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.politics-dz.com/threads/ttur-mfxum-utyrif-klm-stratigi.2814/

19 – " الفكر العسكري الروماني بين الدفاع و الهجوم و التوسع حتى نهاية الحرب البونية الثانية 509 – 202 " ، متحصل عليه من موقع :

http://documents.tips/download/link/-55cf8fcd550346703b9ff930

20 – " تركيا تدرس تغيير سياساتها تجاه سوريا " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.asharqalarabi.org.uk/تحليلات-وخبر-تركيا-تدرس-تغيير-سياساتها-تجاه-سوريا_1612014ad-id!7896.ks#.VzAj0j-vldM

21 – " نظرية الدور الاقليمي " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.tomohna.net/vb/showthread.php?10529نظرية-الدور-الإقليمي-

22 – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، " التقرير الاحصائي السنوي 2015 " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.oapecorg.org/media/4897ce10-7de6-4c78-83b7-f66f3a60797d/-902085559/Annual%20Statistical%20Report/Annual%20Statistical%20Report%202015%20-new.pdf.

23 – " الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec04.doc_cvt.htm .

24 – " الطاقة محرك الصراع في منطقة الشرق الأوسط و آسيا " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.alarab.co.uk/?id=21493

25 – " الدول المجاورة لتركيا " ، متحصل عليه من موقع :

http://mawdoo3.comالدول_المجاورة_لتركيا/

26 – " التقسيم العرقي في تركيا " ، متحصل عليه من موقع :

http://www.aljazeera.net/news/international/2007/10/8/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

ج – المذكرات :

1 – الرحاحلة أحمد سليمان سالم ، " الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص و التحديات " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2014) ، متحصل عليه من موقع :

http://b7oth.com/?p=8426.

2 – الدلابيح علي فايز يوسف ، " توازن القوى أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 – 2011 " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2011) ، متحصل عليه من موقع :

http://www.meu.edu.jo/ar/images/research%20papers/توازن%20القوى%20وأثره%20في%20الشرق%20الأوسط%20بعد%20الاحتلال%20الأمريكي%20للعراق.pdf

3 – التلولي محمد عبد العاطي ، " السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002 – 2008 " . مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، 2011) ، متحصل عليه من موقع :

http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0044792

4 – العفيفي محمود حسن علي ، " مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الاقليمي العربي " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، 2012) ، متحصل عليه من موقع :

http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0045806

5 – الغول يسري عبد الرؤوف يوسف ، "أثر صعود حزب العدالة و التنمية التركي على العلاقات الاسرائيلية التركية " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، 2011) ، متحصل عليه من موقع :

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwifuuG1webMAhVGBBoKHa9yAK0QFggcMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.alazhar.edu.ps%2FLibrary%2FaattachedFile.asp%3Fid_no%3D0044821&usg=AFQjCNFo4mZ2D8upUOiyaywyEwi_fubvXg&bvm=bv.122448493,d.d2s

6 – العدوان طايل يوسف عبد الله ، "الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا و ايران نحو الشرق الاوسط (2002 – 2013) "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2013) ، متحصل عليه من موقع :

http://www.meu.edu.jo/ar/images/الرسائل%20الجديدة/الإستراتيجية%20الإقليمية%20لكل%20من%20تركيا%20وإيران%20نحو%20الشرق%20الأوسط.pdf

7 – السليحات صخر علي سلامة ، " دور المياه في اثارة النزاع في الشرق الأوسط دراسة حالة تركيا – العراق – سورية 2003 – 2013" ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم سياسية ، 2013 – 2014) ، متحصل عليه من موقع:

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjyu_nNwubMAhWCrRoKHWMIBYYQFggcMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.meu.edu.jo%2Far%2Fimages%2F%25D8%25B1%25D8%25B3%25D8%25A7%25D8%25A6%25D9%2584_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B3%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25A9%2F%25D8%25AF%25D9%2588%25D8%25B1_%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25A7%25D9%2587_%25D9%2581%25D9%258A_%25D8%25A5%25D8%25AB%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25A9_%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D8%25B2%25D8%25A7%25D8%25B9_%25D9%2581%25D9%258A_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B4%25D8%25B1%25D9%2582_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D9%2588%25D8%25B3%25D8%25B7.pdf&usg=AFQjCNEEPxXkhGTwBxljy7LmfdoPs-g9oA&bvm=bv.122448493,d.d2s

8– السعدي رواء جاسم لطيف ،" الاسلام السياسي حزب العدالة و التنمية في تركيا و دوره في التغيير السياسي"، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ، 2010) ، متحصل عليه من موقع :

http://www.meu.edu.jo/images/data/634344124162187500.pdf

9 – القدرة محمد خليل يوسف ، "تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية و الدولية 2007 – 2012 " ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، 2013) ، متحصل عليه من موقع :

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwig28mGxebMAhXBfRoKHRLfANEQFggdMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.alazhar.edu.ps%2FLibrary%2FaattachedFile.asp%3Fid_no%3D0046630&usg=AFQjCNHUE6Mrzv57V78y31DyFnc_Dp5ETA

10 – بدر نضال أحمد ،" الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات و أثرها على العلاقات التركية السورية "، مذكرة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، 2012) ، متحصل عليه من موقع :

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjg_IrUxebMAhUEmBoKHb8VCYEQFggcMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.alazhar.edu.ps%2FLibrary%2FaattachedFile.asp%3Fid_no%3D0046092&usg=AFQjCNHUqWDNQ9UWHXh9aCSiwpurWYky4w

- **باللغة الأجنبية :**

1- Akgun (Mensur) ، Gundogar (Sabiha Senyucel) and Other ، The Perception Of Turkey In The Middle East2010 . Istanbul : TESEV Foreign Policy Programme . 2011.
2- Carley (Patricia) ، Turkey Role In The Middle East .United States : Institute Of Peace (S.D.P) .
3- Ducreux (Jean- Marie) ، Le Grand Livre De La Stratégie . Paris : Group Eyrolles ، 2009.
4- Donnelly (Jack) ، Realism And International Relation . CAMBRIDGE : Press Syndicate Of The University ، 2004
5- Ifantis (Kostas) ، Triantaphyllou (Dimitrios) ، kotelis (Andrea) ، National Role And Foreign Policy : An Exploratory Study Of Greek Elites Perceptions Towards Turkey . Hellenic Observatory ، 2015.
6- Kaya (Ugur) ، (Yankaya) Delik ، Les Relations De La Turquie Avec La Syrie . Istanbul : Institut Français D'études Anatoliennes Georges Dumézil ، 2013
7- Taspinar (Omer) ، Turkey Middle East Policiies Between Neo Otmanism and Kemalism . Washington : Carnegie Endowment For International Peace ، 2008.
8- Turquie Situation Générale :

http://www.axl.cefan.ulaval.ca/asie/turquie_1general.htm.

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ - ح
الفصل الأول : التحديد المفاهيمي و التأصيل النظري للدراسة	10 - 43
المبحث الأول : ضبط مقاهيمي لمصطلح الإستراتيجية	11
المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية	11
المطلب الثاني : التطور التاريخي للإستراتيجية	16
المطلب الثالث : المفاهيم ذات الصلة بالإستراتيجية	20
المبحث الثاني : التأصيل النظري للدراسة	25
المطلب الأول : نظرية الدور لتفسير سلوك الدول	25
المطلب الثاني : النظرية الواقعية في العلاقات الدولية	32
المطلب الثالث : تفسيرات نظرية الألعاب لسلوك الدول	37
الفصل الثاني : العوامل المفسرة للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 2002 م إلى 2014 م	45 - 71
المبحث الأول: دراسة حول منطقة الشرق الأوسط	46
المطلب الأول: التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط	46
المطلب الثاني: التحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط	48
المطلب الثالث: أهمية منطقة الشرق الأوسط	51
المبحث الثاني: محددات الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط من 2002 م الى 2014 م	56
المطلب الأول : المحددات الجغرافية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط	56
المطلب الثاني : المحددات الحضارية للدور الإستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط	60
المطلب الثالث : المحددات السياسية و الإقتصادية للدور الاستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط	63
الفصل الثالث : الإستراتيجية التركية إتجاه أهم الدوائر الشرق أوسطية من 2002 م إلى 2014 م	73 - 129
المبحث الأول : الإستراتيجية التركية إتجاه منطقة الخليج العربي	74

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الخليجية	74
المطلب الثاني : أسباب التقارب بين تركيا و دول الخليج العربي بعد الغزو الأمريكي للعراق	77
المطلب الثالث : المقاربة التركية في إستراتيجيتها إتجاه منطقة الخليج العربي	83
المبحث الثاني : السياسة التركية إتجاه إسرائيل	88
المطلب الأول : الخلفية التاريخية للعلاقات التركية - الإسرائيلية	88
المطلب الثاني : أبعاد العلاقات التركية الإسرائيلية في فترة حكم حزب العدالة و التنمية	93
المطلب الثالث : أثر الصراع العربي – الإسرائيلي على توجهات السياسة الخارجية التركية	104
المبحث الثالث : السياسة التركية إتجاه سوريا	109
المطلب الأول : السياسة التركية إتجاه سوريا من 2002 م إلى 2011 م	109
المطلب االثاني : السياسة التركية إتجاه سوريا من 2011 م إلى 2014 م	116
المطلب الثالث : عوامل تغير السياسة التركية إتجاه سوريا بعد الحراك العربي	121
الخاتمة	135 - 131
قائمة المصادر و المراجع	149 - 137
الفهرس	152 - 151

الملخص :

لقد شهد الدور الإستراتيجي لتركيا تعاظما كبيرا بالأقاليم الجيوسياسية المحيطة بها و خصوصا منطقة الشرق الأوسط و هذا مع مطلع عام 2002 م أي منذ تولي نخب حزب العدالة و التنمية مقاليد الحكم بتركيا ، على عكس ما كان عليه الأمر قبل عام 2002 م حيث كانت تركيا و منذ إنهيار الدولة العثمانية منعزلة عن محيطها الجيو – سياسي و متجهة نحو الغرب في إطار السياسة التي إنتهجها مصطفى كمال أتاتورك.

و على هذا الأساس ستتطرق الدراسة إلى معالجة الأسباب الرئيسية التي تقف وراء تعاظم دور تركيا بمحيطها الجيوسياسي و بالتحديد منطقة الشرق الأوسط منذ تولي حزب العدالة و التنمية سدة الحكم ، و هذا سيتم من خلال إستعراض ما يلي :

1- النظريات المفسرة للسلوك التركي إتجاه بعض مناطق و دول الشرق الأوسط .

2- العوامل المفسرة للدور الإستراتيجي التركي في الشرق الأوسط و المتمثلة في مجموعة من المحددات الجغرافية و الحضارية و السياسية و الإقتصادية .

3- التطرق الى دراسة الإستراتيجية التركية إتجاه بعض الدوائر الشرق أوسطية .

Résumé :

Le rôle stratégique de la Turquie a vu une recrudescence majeure aux régions géopolitiques entourent et en particulier au Moyen – Orient , Ceci est le début de 2002 , avec un toast depuis l' AKP est arrivé au pouvoir en Turquie , Contrairement a ce qu' elle était avant 2002 , quand il était en Turquie depuis l'effondrement de l'empire ottoman isolé de son environnement géopolitique et se dirigeant vers L'Ouest dans la cadre de la politique menée par Mustafa Kemal Atatürk .

Sur cette base , l'étude sera abordé pour traites les causes fondamentales du rôle de la Turquie croissant de leur environnement géopolitique et en particulier au Moyen – Orient , depuis que l' AKP pris la primauté , et ce sera a travers un examen des éléments suivantes :

1- Théories explicatives turques de comportement a l'égard de certaines régions et pays du Moyen – Orient .
2- Facteurs expliquées du rôle stratégique turc dans le Moyen – Orient et sont ensemble d'éventail de déterminants géographiques et culturels , politiques et économiques .
3- Discuter sur étude stratégique de la Turquie vers certains cercles di Moyen – orient .